مكتبة الكلية
قسم الحقوق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية
19 مارس 1962
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية موسومة بـ:

محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية

(تقنيات البحث العلمي)

موجهة لطلبة السنة الثانية ل.م.د جذع مشترك

من إعداد الأستاذة :

– د. بن قراش كلثوم

السنة الجامعية:2020–2021

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مكتبة الكلية

مقدمة

يعتبر البحث العلمي ضرورة من ضرورات النجاح، وإنّ التقدم الذي وصلت إليه الأمة الإسلامية في الماضي، والتقدم الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في العصر الحديث، هو نتيجة لعدة أسباب من أهمها الاهتمام الكبير بالبحث العلمي، ولعل من أبرز صور الاهتمام بالبحث العلمي، تدريس وتطوير قواعده ومناهجه التي أثبتت في مختلف المراحل التي مرّ بها أنّها الوسيلة الأنجع لتحقيق أهدافه[1].

لا يختلف اثنان حول أنّه ليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق، يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، إذ لابدّ من طريقة عقلانية تُتّبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة، فهناك علاقة وطيدة بين الفكر والمنهج، حيث يؤثر هذا الأخير على الفكر في إعداد البحوث بمختلف أنواعها.

إنّ التفكير المنظم يتم استخدامه حتّى في شؤون حياتنا اليومية، أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة أو في علاقتنا مع المجتمع، فالمنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها مضمون نظامي محدد، فهي مادة عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصياته. ومن ثمّ ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، فهي تهدف إلى إعطاء الدارس الطريقة والأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة، وتزويده بأدوات وأساليب كيفية الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز بحث علمي، وكيفية استعمال تلك المعلومات المحصّلة[2].

تعرّف منهجية العلوم القانونية من الناحية الموضوعية، أنها مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة. ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها

---

[1] – مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 07.

[2] – رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الجزائر، 2006، ص 06.

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
مكتبة الكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

علماء المناهج التي تقسم إلى نوعين، الأول يظم مناهج علمية أساسية، وهي المنهج التجريبي، المنهج التاريخي، المنهج الاستدلالي، والمنهج الجدلي.

أمّا الثاني يظم مناهج فرعية كالمنهج الوصفي، المنهج الإحصائي، منهج تحليل المضمون[1].

ويقصد بالمنهجية من الناحية الشكلية والإجرائية، جملة الإجراءات التي تساعد الباحث في عملية جمع وتخزين المعلومات، وكيفية كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية[2].

حاولت من خلال هذه المطبوعة الإلمام بالجانب الشكلي والإجرائي لمقياس منهجية العلوم القانونية (تقنيات البحث العلمي) بالشرح المفصل، الموجّه خصيصا لطلبة السنة الثانية من الطور الأول (ليسانس حقوق) في إطار النظام التعليمي الجديد (ل م د– LMD)، وهي في الحقيقة تكملة لسلسة المحاضرات التي يتلقّاها الطلبة في مقياس منهجية العلوم القانونية، خلال السداسين الأول والثاني في السنة الأولى، والمخصّص لدراسة منهجية العلوم القانونية من الناحية الموضوعية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ التكوين في مقياس منهجية البحث العلمي يستمر مع طلبة الحقوق حتى في مرحلة التكوين في الطور الثاني (ماستر) والطور الثالث (دكتوراه)، ومن تمّ فلا تُعدم الفائدة من هذه المحاضرات التي يمكن لطلبة الماستر والدكتوراه الاستفادة منها.

وممّا لاشك فيه أن استمرار التكوين في مقياس منهجية البحث العلمي للعلوم القانونية خلال الأطوار التعليمية الثلاثة، دليل في حد ذاته على الأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها هذا المقياس في عملية التكوين البيداغوجي، والتحصيل العلمي لطلبة الحقوق والباحثين في مختلف فروع القانون، التي تمكنهم دون شك من التحكم في البحث العلمي المراد إعداده وذلك

[1] – يراجع تفصيلا حول هذه التصنيفات: أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، (بدون بلد نشر)، (بدون سنة نشر)، ص 227 ومايليها؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 131 ومايليها.

[2] – نفس المرجع، ص 06.

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
مكتبة الكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

من خلال التحاكم في مختلف القواعد المنهجية طيلة المراحل التي يمر بها. وهو ما يقودنا إلى التساؤل المحوري: مفهوم البحث العلمي والقواعد المنهجية الواجب اتّباعها طيلة مراحل إعداده؟

للإجابة على هذا السؤال اعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي، تبعا لذلك تطرقت إلى تقسيم المحاضرات المقرّرة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل.م.د جدع مشترك إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: تعرضت فيه إلى تحديد **مفهوم البحث العلمي والمراحل المتّبعة قبل كتابته**؛

أمّا **الفصل الثاني** تعرضت فيه إلى دراسة **المراحل المتّبعة عند كتابة البحث العلمي**.

الفصل الأول:

البحث العلمي والمراحل المتّبعة قبل كتابته

مكتبة الكلية
قسم الحقوق

الفصل الأول: البحث العلمي والمراحل المتّبعة قبل كتابته

تخضع عملية إعداد البحث العلمي إلى إجراءات وأساليب علمية، فنية، دقيقة، يجب اتباعها بعناية ودقة حتّى يتمكن الباحث من إنجاز بحثه بصورة سليمة[1].

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة الإطار المفاهيمي للبحث العلمي كمبحث أول، ثمّ المراحل المتّبعة قبل كتابة البحث العلمي كمبحث ثاني.

[1] – حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 91.

مكتبة الكلية

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للبحث العلمي

كثيرا ما يصعب التمييز بين البحث العلمي وبعض المفاهيم، لذلك كان لابدّ من التطرق إلى تحديد مفهوم البحث العلمي من خلال التعرض إلى دراسة تعريف البحث العلمي، وتمييزه عمّا يشابهه من مفاهيم، خصائصه، ومقوماته.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

يقتضي تحديد مفهوم البحث العلمي الوقوف على تعريف البحث العلمي لغة واصطلاحا، خصائصه، حتّى يسهل تمييزه عمّا يشابهه من مفاهيم، ثمّ تحديد مقوماته مع الإشارة إلى أهميته.

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه

أولا: تعريف البحث العلمي

1- تعريف البحث

يقصد بالبحث في المعنى اللغوي جمع بحوث: التفتيش والتقصي وبذل جهد في الموضوع عن حقيقة من الحقائق[1].

اصطلاحا يعرف البحث العلمي بعدة تعريفات، نذكر من بينها أن :

البحث العلمي هو "تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءً وضوحا"[2].

---

[1] – معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي:www.almaany.com ، بتاريخ: 2021/07/10، على الساعة 21:00 .

[2] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 38.

كما يعرّف البحث العلمي أيضا بأنّه:"أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية، الحقائق والبيانات، لدراسة الظواهر المختلفة بشكل موضوعي، بعيدا عن الميول، والأهواء الشخصية للوصول إلى حقائق علمية، يمكن تعميمها والقياس عليها"[1].

وقد تمّ تعريفه أيضا بأنه: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع في هذ الفحص و الاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة و الأدوات اللازمة للبحث و جمع البيانات"[2].

يستخلص من هذه التعريفات، أنّ البحث العلمي هو وسيلة للتفتيش والتقصّي، بطريقة علمية منظمة ومنهجية، بغية اكتشاف حقيقة من الحقائق والتعرّف على مضمونها.

وعليه فإن البحث العلمي يعتبر وسيلة للكشف عن العلم و تطويره، لأنه الوسيلة الوحيد التي يتصف بالمنهجية العلمية التي تقلل من احتمالات الخطأ و العلم الذي يعتبر موضوعا للبحث العلمي يشمل كل أنواع العلوم الإنسانية منها و الطبيعية[3]

الوسيلة لتكوين العلوم هي البحث العلمي، و الغاية منه هو الوصول إلى العلم.

فما المقصود إذن بالعلم؟

2- تعريف العلم

يقصد بالعلم لغة جمع علوم: إدراك الشيء بحقيقته[4]. وهو اليقين والمعرفة.

---

[1] – ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 25.

[2] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 21-22.

[3] – عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطوّلة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، (بدون سنة نشر)، ص 14.

[4] – معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي:www.almaany.com ، بتاريخ: 2021/07/10، على الساعة 21:30 .

مكتبة الكلية
قسم اللغة

أمّا اصطلاحا يعرف العلم بعدة تعريفات، نذكر من بينها أنّه عبارة عن: "سلسلة من تصورات ذهنية ومسلّمات تصورية مترابطة متواصلة، هي نتاج لعمليتي الملاحظة والتجريب"[1].

كما يعرّف العلم أيضا بأنّه: " المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب التي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تمّ دراسته"[2].

وقد تمّ تعريفه أيضا بأنّه: "مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها"[3].

أ- الفرق بين العلم والمعرفة

يتضح من خلال هذه التعريفات أنّ العلم يقوم على أساس دراسة بعض الظواهر وتفسيرها من أجل الوصول إلى بعض الحقائق، وبذلك فهو جزء من المعرفة التي تعد عملية جدلية معقّدة، تحدث بأشكال مختلفة، ولها مراحلها، فالمعرفة قد تكون عامة، وقد تكون دقيقة، بحيث تكون قائمة على أسس منهجية دقيقة، ومستندة إلى الأدلة والبراهين[4]. وتختلف طريقة الحصول على المعرفة من موضوع إلى آخر؛

فهناك المعرفة الحسية (العفوية)، التي يعتمد فيها الإنسان على حواسه المجرّدة والمعروفة في فهمه ومعرفته بالظواهر وتفسيرها بطريقة عفوية وبسيطة. ومن أمثلة هذا النوع من المعارف ملاحظة الإنسان لظاهرة تعاقب الليل والنهار، بزوغ الشمس وغروبها... لذلك فإنّ هذا النوع من المعرفة لا يرقى إلى

---

[1] – وهو تعريف الفقيه كونانت Conant. أشار إليه: ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 17.

[2] – ورد هذا التعريف في قاموس Webster's:1960. أشار إليه: حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط 02، عمان، 2014، ص 32.

[3] –عمّار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 05؛ فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 40.

[4] – فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 43.

مرتبة المعرفة العلمية التي تقوم على قواعد ومبادئ في تفسير الظواهر وتحديد أسباب وقوعها. وقد تكون المعرفة الحسية بداية للمعرفة العلمية إذا أراد الإنسان التعمق في البحث عن أسباب الظواهر[1].

وهناك المعرفة الفلسفية التأملية، والتي تعد أكثر عما من المعرفة الحسية وتتطلب نضجا فكريا، قوامها التأمل والتفكير والتعمق في دراسة الظواهر، وغالبا ما تكون هذه الظواهر غير مادية مرتبطة بالعالم الميتافيزيقي، ممّا يستدعي الإلمام بقوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق وإثباتها باستعمال المنطق والتحليل[2].

أمّا المعرفة العلمية فهي معرفة منظمة، تقوم على مناهج وأساليب بحثية من أجل الوصول إلى قوانين ونظريات والتنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة في ظروف معينة. وتنقسم هذه المعرفة إلى نوعين معرفة علمية فكرية، ومعرفة علمية تجريبية[3].

ب- الفرق بين العلم والثقافة

يقصد بالثقافة مجموعة القيم المادية والروحية التي يشترك في وضعها أفراد جيل معيّن، ثمّ تتناقلها الأجيال بواسطة عوامل الاتصال والتواصل الحضاري[4]. كما يقصد بها أيضا ذلك الكل المعقّد الذي يشمل المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان أثناء حياته[5].

لذلك فإنّ الثقافة تعتبر أوسع من العلم. ويعتبر العلم في الواقع جزءً أو فرعا من الفروع المؤثرة في الثقافة إيجابا وسلبا[6].

---

[1] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 17-18.

[2] – حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 25.

[3] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 19-20.

[4] – نفس المرجع، ص 20.

[5] – فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 44.

[6] – نفس المرجع، ص 44.

ج- الفرق بين العلم والفن

يقصد بالفن لغة جمع فنون: مهارة يحكمه الذوق والمواهب[1].

ويعرّف اصطلاحا بأنّه: "المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق"[2]. وهي صفات غير متوفرة للجميع.

ويختلف العلم عن الفن من حيث الموضوع، من حيث الهدف، ومن حيث التراكمية[3]؛

- **فمن حيث الموضوع** إذا كان موضوع العلم هو اكتشاف النظريات والحقائق، وتفسير الظواهر، فإنّ الفن هو عبارة عن مجموعة الإجراءات والأساليب العلمية لإنجاز فكرة أو التعبير عن عاطفة ما... إذن فالأعمال التي يتضمنها الفن تعبر تعبيرا صادقا عن ذاتية الإنسان، عكس العلم الذي يتصف بالموضوعية والتجريد من الذاتية من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة.

- **من حيث الهدف** يهدف العلم إلى الاكتشاف، التفسير، التنبؤ...بينما يسعى الفن إلى تحقيق عمل معين بمهارة وإبداع وتفنن، فهو بذلك تتدخل فيه ذاتية الفنان.

- **أمّا من حيث التراكمية** تعتبر التراكمية خاصية من خصائص العلم، فالنظريات العلمية هي في تراكم مستمر، بحيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة إذا ثبُت أنّ هذا الأخيرة كانت مبنية على أسس خاطئة. لذلك فإنّ العلم يسير في خط متواصل، بينما الفن يسير في خط أفقي، بحيث أنّ ظهور الأعمال الفنية الجديدة لا يحل محل الأعمال الفنية القديمة

---

[1] - معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي:www.almaany.com ، بتاريخ: 2021/07/10، على الساعة 21:30 .

[2] - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 12.

[3] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 21-22.

وبالتالي لا يلغيها، ففي كثر من الأحيان قد يتم طلب الأعمال الفنية القديمة والاشتياق لها أكثر من الأعمال الفنية الجديدة.

ولكن رغم هذا الفرق الموجود بين العلم والفن إلاّ أنّه لا يمكن القول ا بعدم وجود علاقة بين العلم والفن أو أنّ كلاهما مستقل عن الآخر، بل يوجد علاقة بينهما وهي علاقة تكامل، فقد يعتبر العلم في كثير من الأحيان وسيلة لتطبيق العلم ونذكر على سبيل المثال الفن المعماري، وهو حسن تطبيق الرسومات الهندسية التاي تعتبر علما، وحسن إنجازها والمهارة الشخصية يعتبر فناً. كما أنّ العلم يوفر في كثير من الأحيان الوسائل المادية للفن.

ثانيا: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص، منها ما تشترك فيها كل أنواع البحوث العلمية، ومنها ما يميز كل نوع عن الآخر[1].

وسيتم التطرق فيما يلي إلى دراسة الخصائص العامة التي تنطبق على مختلف أنواع البحوث العلمية، ذلك كمايلي[2]:

– **البحث العلمي بحث منظم مضبوط Systematic ودقيق:** أي أنّ البحث العلمي نشاط عقلي منظم مضبوط و دقيق، حيث أن المشكلات، الفروض، الملاحظات، التجارب، النظريات، والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة مهيّأة وممنهجة لذلك، وليست وليدة الصدفة. الأمر الذي يجعل البحث العلمي عمل موثوق في خطواته و نتائجه.

---

[1] – كخاصية التجريب التي تميز البحوث التجريبية عن غيرها من البحوث وخاصية التفسير التي تميز البحوث التفسيرية النقدية عن غير من البحوث... رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 40-41.

[2] – نفس المرجع، ص ص 40-41؛ حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 46 ومايليها؛

Y.F Livian., « Initiation a la méthodologie de recherche en shs », Thèse de doctorat, Centre magellan-Université Jean Moulin, lyon 3, Janvier 2015, p. 98.

– **البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:** فهو يهدف إلى تجديد المعرفة التي تمتاز بالتراكمية فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية، أي التراكمية التي يمتاز بها العلم وحتى و إن لم يأتي بإضافة جديدة للمعرفة، يكفي أن يجمع المعارف القائمة و يفسرها بشكل تصبح فيه أكثر نقاء ووضوحا.

– **البحث العلمي بحث عام و معمم:** فالبحث العلمي لا يخص فقط الباحث بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان.

ويقصد بالتعميم الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عند دراسة ظاهرة ما، حيث يدرس الباحث ظاهرة من خلال عيّنة وعندما يصل الباحث إلى نتائج معينة يتم تعميمها على الظاهرة ككل، ذلك نظرا لتعذر دراسة الظاهرة ككل.

– **البحث العلمي بحث يتميز بالموضوعية والواقعية:** يجب على الباحث حتّى يستطيع الوصول لى نتائج دقيقة ومضبوطة، عدم التحيّز لرأي دون غيره من الآراء، والإشارة إلى مختلف هذه الآراء في بحثه، مبيّنا وجهة نظره وموقفه الشخصي منها، وذلك حتّى يتسنى للقارئ الوقوف على جميع هذه الآراء وتحديد موقفه بشأنها، وأن يكون، واقعيا ومنصفا في حكمه على الظواهر التي يدرسها وفي تحليله وتفسيره للنتائج التي يتوصّل إليها.

– **البحث العلمي بحث يتميز بالحياد والتجرد:** يجب على الباحث أن يكون محايدا في بحثه وأن يبتعد قدر الإمكان عن عواطفه الشخصية وعن كل ما من شأنه أن يؤثر على النتائج المتوصل إليها في بحثه، لأنّ الحياد والتجريد ينعكس شأنه شأن كل الخصائص على القيمة العلمية للبحث المراد دراسته.

– **البحث العلمي بحث يجمع بين منهجي الاستقراء والاستنباط:** يجمع البحث العلمي أيّا كان نوعه وأيّا كان موضوعه بين منهجي الاستقراء والاستنباط[1]، أي بين الملاحظة والتحليل، فلا يوجد بحث علمي استقرائي مطلق، كما لا يوجد بحث علمي استنباطي مطلق.

[1] – يقصد بالاستقراء ملاحظة عناصر ومكونات الظاهرة وتشخيصها وجمع البيانات عنها وحتى إجراء تجارب عليها إن اقتضى الأمر ذلك من أجل الوصول إلى نتيجة أو نظرية يمكن تعميمها على الظواهر والحالات المشابهة الأخرى، أي بمعنى أنّ الاستقراء

الفرع الثاني: مقومات البحث العلمي

يشرط في البحث العلمي أن يكون هناك[1]:

- مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.
- توفر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.
- التحليل الدقيق للأدلة و تصنيفها.
- استخدام العقل و المنطق في ترتيب هذه الأدلة و الحجج التي يمكن ان توصلنا في النهاية إلى حل للمشكلة المطروحة.
- الموضوعية وعدم التحيز والتعصب للرأي، وقبول كل ما تسفر عنه الأدلة.
- الحل المحدد وهو الإجابة النهائية في مشكلة البحث ويكون معمما.

الفرع الثالث: أهمية البحث العلمي

تتمثل أهمية البحث العلمي عموما والقانوني خصوصا فيمايلي[2]:

- توسيع اطلاع الباحث على مختلف الوثائق العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.
- تنمية روح الاستنتاج لدى الباحث.
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، ومن تم تطوير الواقع الاجتماعي.

=يبدأ بالجزئيات ليصل إلى القواعد العامة (الكليات). أما الاستنباط يقوم على تحليل النظريات والقواعد العامة إلى قواعد ومعلومات فرعية تحكم كل عنصر من عناصر الظاهرة المراد دراستها، أي بمعنى أنّ الاستنباط يبدأ بالقواعد العامة (الكليات) ليصل إلى الجزئيات. حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 50.

[1] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 39-40.

[2] – عمار بوحوش، دليل الباحث في المنجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 02، الجزائر، 1990، ص ص 06-07.

- إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.
- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق ومتسلسل.

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية

هناك عدة معايير لتنصيف البحوث العلمية، فقد تصنف البحوث على أساس طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية، قانونية، تاريخية جغرافية... الخ، وهناك التصنيف على أساس النتيجة المتحصل عليها في البحث هل هي معالجة تفسيرية أو تأصيلية، بناء على هذين الأساسين نكون أمام بحوث تنقيبية اكتشافية أو بحوث تفسيرية نقدية، أو بحوث كاملة أو استطلاعية (كمّية)، أو بحوث كيفية (نوعية).

كما تصنف البحوث على أساس المناهج المستعملة في البحث إلى بحوث وصفية تشخيصية، بحوث تاريخية، وبحوث تجريبية.

وهناك من يقسم البحوث حسب طبيعتها و دوافع البحث إلى بحوث أساسية نظرية (بحثة)، بحوث تطبيقية، وبحوث تقديمية (تقويمية).

وقد تقسم هذه البحوث على أساس الدرجة المتحصّل عليها إلى: بحوث صفية (فصلية)، مذكرة الليسانس، مذكرة الماجستير، مذكرة الماستر، أطروحة الدكتوراه.

وهناك العديد من التصنيفات المختلفة، بحيث يستند كل تصنيف إلى معيار يختلف عن التصنيف الآخر .

وسنقتصر فيما يلي على دراسة أهم تصنيفات البحوث العلمية، وأكثرها شيوعا.

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية على أساس النتائج المتحصل عليها

أولا: البحث العلمي التنقيبي (الاكتشافي)

يهدف هذا النوع من البحوث إلى اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء بعض الاختبارات والتجارب العلمية. ويتناول هذا النوع من البحوث موضوعات لم يتم البحث فيها سابقا، ويجهل الباحث الكثير من جوانبها وأبعادها. ويقتضي هذا النوع من البحوث جمع مختلف المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها وإخضاعها للبحث العلمي[1].

ويستعمل هذا النوع من البحوث بصفة خاصة في معالجة المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. ومن أمثلة هذا النوع من البحوث، البحوث التي يقوم بها العالم الطبيب في مخبره لاختبار دواء جديد و مدى نجاعته في القضاء على جراثيم معينة، و البحوث التي يقوم بها الباحث التاريخي قصد البحث عن السيرة الذاتية لشخصية معينة، إضافة إلى البحوث التي يقوم بها الطالب في المكتبات من أجل الحصول على مجموعة من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث[2].

يمكن في الأخير تحديد مقومات هذا النوع من البحوث، والتي تتمثل فيما يلي:

- جمع الباحث مختلف المعلومات والحقائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها.
- صياغة مشكل البحث صياغة دقيقة وواضحة.
- تحديد أهم الفرضيات التي يمكن إخضاعها للبحث العلمي.
- شرح وتوضيح مختلف المفاهيم والمصطلحات العلمية المرتبطة بالبحث بشكل دقيق وواضح.

---

[1] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 23.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 05.

- ترتيب الموضوعات بحسب أهميتها وتزويد الباحثين بأهمها لدراستها.

ثانيا: البحث التفسيري النقدي (الفلسفي التأملي)

يعتبر هذا النوع من البحوث مكملا للنوع الأول، بحيث إذا كان الباحث في البحث التنقيبي الاكتشافي يقتصر دوره على اكتشاف حقيقة معينة، فإنّ البحث التفسيري النقدي يمتد إلى مناقشة الأفكار ونقدها، بغية الوصول إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الأرجح بين آراء متضاربة أو الفكرة الصحيحة من بين الأفكار الموجودة[1].

ولهذا فإنّ هذا النوع من البحوث في الغالب يدرس الأفكار لا الحقائق، فهدفه ليس اكتشاف حقيقة معينة و إنما دراسة الأفكار الموجودة دراسة تحليلية نقدية، وصياغة نتيجة معينة هي عبارة عن الاتجاه الصحيح بين مختلف تلك الأفكار[2] مثل دراسة: موضوع معايير التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني، فالباحث يتطرق في هذا الموضوع إلى دراسة مختلف المعايير الفقهية والقضائية التي أسفرت عنها مختلف الدراسات ليحاول في الأخير الخروج بنتيجة تعتبر هي المعيار الراجح للتمييز بين العمل المدني والعمل التجاري. ومثال آخر دراسة موضوع الأساس القانوني لمضار الجوار غير المألوفة، فالباحث هنا يعرض الأفكار و النظريات التي تنازلت هذه المسالة القانونية و يخلص في الأخير إلى نتيجة يعبر فيها عن الأساس الصحيح لمضار الجوار غير المألوفة أو دراسة موضوع التكييف الفقهي للتعسف في استعمال الحق ... وغيرها من المواضيع التي تشكل معظم محاور البحوث و الرسائل الجامعية في العلوم القانونية.

وعليه حتى يصنف البحث العلمي على أنه بحث تفسيري نقدي، يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط هي[3]:

---

[1] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 25.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 05-06.

[3] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 26؛ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 05.

- أن تتعلق المناقشات بأفكار ونظريان مصاغة مسبقا، عبارة عن ترجيح لأحد الأفكار و النظريات التي قام بدراستها.
- يجب أن يكون ترجيح أحد الحلول مبني على أسباب معقولة ومنطقية وأن تكون المناقشة التي تدور في البحث، مناقشة علمية.

ثالثا: البحث الكامل (الإجرائي)

البحث الكامل يجمع بين النوعين السابقين، أي بين التنقيبي الاكتشافي والتفسيري النقدي بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته و يدرسها دراسة تفسيرية نقدية، بحيث ينتقد كل الأدلة و الحجج و الحقائق وفي الأخير يصيغ الحل الذي يراه مناسبا و الذي يكون قابلا لإثبات صحته[1].

و لكي يوصف البحث العلمي بأنه بحث كامل، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية[2]:

- وجود مشكلة تتطلب حلا عمليا وهذا الشرط يشمل كل أنواع البحوث.
- اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها، وقد توجد بجانب هذه الحقيقة حقائق آخرى أو أراء أخرى في الموضوع.
- تفسير الحقائق والدلائل وتقديم نقدا موضوعيا و علميا تمهيدا للحل النهائي.
- الوصول إلى صياغة الحل النهائي الذي يعتبر تتويجا لما تمّ من مناقشة وتعبيرا عن شخصية الباحث. ويجب أن يكون هذا الحل إجابة علمية نهائية وحقيقة عن المشكلة المطروحة.

رابعا: البحث العلمي الاستطلاعي (الكمي)

يستند هذا البحث إلى أداة قياس الرأي العام في مجتمع معين بالاعتماد على الوسيلة سبر الأراء Sondage والتي غالبا ما تستخدم في الظواهر الكمية مثل ظاهرة الانتخابات ، ظاهرة النمو

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 06.

[2] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 27-28.

الديمغرافي، حساب متوسط دخل الفرد... الخ، ويهدف هذا النوع من البحوث كذلك إلى تشخيص المشكلة و يتم اللجوء إليه عندما يكون موضوع البحث جديدا إلى تشخيص المشكلة و يتم اللجوء إليه عندما يكون موضوع البحث جديدة أو عندما تكون هناك ضآلة في المعلومات أو في المعارف العلمية المتحصل عليها حول الموضوع محل الدراسة و التحليل[1].

خامسا: البحث النوعي (الكيفي)

يعتمد هذا النوع من البحوث على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدرا مباشرا للبيانات. ويتم جمع بياناته بواسطة الملاحظة المباشرة، والمقابلة المعمقة والتدقيق في فحص الوثائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، ويتم تحليلها بطريقة استقرائية.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ البيانات التي يتم عرضها من خلال هذا البحث هي بيانات وصفية، بحيث يعبر عنها في شكل كلمات وصور ونادرا ما يتم التعبير عنها في شكل أرقام[2].

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية على أساس المناهج المستعملة في البحث

أولا: البحث التاريخي

يهتم البحث التاريخي بدراسة الظاهرة من الناحية التاريخية وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية وعلمية دقيقة وصولا إلى نتائج تتعلق بتحديد أسباب هذه الظاهرة والآثار المترتبة عنها، ممّا يساعد ذلك في فهم وتفسير الظاهرة كما هي في الحاضر والتوقع بحدوثها مستقبلا. ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية[3].

---

[1] – عمار عوابدي، المرجع السابق، 29؛ ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 44.

[2] – ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 44.

[3] – نفس المرجع، ص 45.

ثانيا: البحث الوصفي التشخيصي

يهدف هذا النوع من البحوث إلى تحديد صفات و خصائص و مقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا (رقميا) أو كيفيا (نوعيا) دقيقا، بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر[1].

ثالثا: البحث التجريبي

يعتمد البحث التجريبي " أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي"[2].

ويقوم البحث التجريبي على ثلاث أسس وهي: الملاحظة العلمية، وضع الفرضيات، والتجربة العلمية بغية الوصول إلى نتائج علمية في شكل قانون يحكم الظاهرة محل الدراسة[3].

ويجب الإشارة في الأخير إلى أنّ كل نوع من أنواع هذه البحوث العلمية قد تحتوي على أكثر من منهج علمي تحقيقا للتكامل المنهجي، فمثلا البحوث الوصفية التشخيصية قد تعتمد إضافة إلى المنهج الوصفي، على منهج المسح ودراسة الحالة... وهكذا[4].

الفرع الثالث: تصنيف البحوث العلمية على أساس طبيعة البحث و دوافعه

أولا: بحوث أساسية نظرية (بحتة)

يهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل إلى الحقائق أو تطوير المفاهيم النظرية ومحاولة تعميم نتائجها دون الأخذ بتطبيق تلك الحقائق والمفاهيم والنتائج المتوصل إليها، أي بمعنى أنّ هذا النوع من

---

[1] – مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص ص 112-113؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 32؛

[2] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 30.

[3] – ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص ص 45-46.

[4] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 32.

البحوث يسعى إلى تطوير معارف نظرية كانت موجودة من قبل، أو إضافة معارف نظرية جديدة في مجالات المعرفة البشرية المختلفة. ويجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملمّا بمختلف المفاهيم والنظريات... وما تمّ إجراؤه من قبل الباحثين الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة[1].

ثانيا: بحوث تطبيقية

يعرف البحث التطبيقي على أنه ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها على المشكلات الحالية، و هي تغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم، الإدارة، الاقتصاد، التربية و الاجتماع....

ويهدف البحث التطبيقي إلى معالجة المشاكل القائمة لدى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بعد تحديد مشاكلها و التأكد من صحة و دقة أسبابها ومحاولة علاجها، وصولا إلى نتائج وتوصيات تساهم في التخفيف من حدة هذه المشكل، ومثالها أبحاث التسويق التي تجريها الشركات وأبحاث البنك الدولي حول الدولة النامية، أبحاث منظمة الصحية العالمية، واللجان الخاصة بالمرأة، وغيرها[2]...

ويجب الإشارة إلى أنه من الصعب جدا التمييز والفصل بين البحوث النظرية والتطبيقية نظرا للعلاقة التكاملية الموجودة بينهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها أو اسئلتها على الأطر النظرية المتوافرة في الأدبيات المختلفة ، كما أن البحوث النظرية تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات والأبحاث التطبيقية لإعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكييفها مع الواقع[3].

[1] – مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 67؛ ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 43.

[2] – ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص ص 42-43.

[3] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 41 ومايليها.

ثالثا: البحوث التقديمية (التقويمية)

يهدف هذا النوع من البحوث إلى تقدير الأسلوب أو الممارسة المتخذة لدراسة سلوك معين أو ظاهرة ما. ومثال ذلك عند شعور مدير المدرسة أو مؤسسة ما بأنّ ظاهرة غياب الموظفين في ازدياد فإنه يفكر بتفعيل نظام الدوام اليومي كوسيلة رقابية، وبعد تطبيق ذلك يمكن للمدير الحكم على مدى نجاعة هذا الأسلوب في الحد من تفشي ظاهرة الغياب داخل المؤسسة[1].

الفرع الرابع: تصنيف البحوث العلمية على أساس الدرجة العلمية المتحصّل عليها

أولا: البحث الصفي (الفصلي)

يقصد بالبحث الصفي هو ذلك البحث السداسي أو السنوي الذي يكلف به الأستاذ الطالب لانجازه خلال حصص الأعمال الموجهة.

ولا يهدف هذا البحث إلى أن يصل الطالب إلى مرحلة ابتكار نظريات أو إضافة أفكار جديدة أفكار، بقدر ما يهدف إلى تدريب الطالب وتعويده على استعمال المصادر والمراجع الموجودة في المكتبة لإبراز مقدرته على جمع المعلومات وتحليلها، وتشجيع الطالب على القراءة وتنمية معلوماته في مجال التخصص الأكاديمي.

و من مميزات البحث الصفي أنه بحث قصير، لا يشترط فيه عدد كبير من المراجع ذلك نظرا لقصر المدة الزمنية. وتتم مناقشته من طرف الأستاذ و الطلبة[2].

ثانيا: مذكرة التخرج

تعتبر مذكرة التخرج بحث طويل نسبيا مقارنة بالبحث الصفي. وتعد هذه المذكرة ثمرة مجهود أربع أو خمس سنوات في مرحلة التدرج وبواسطتها يتحصل الطالب على شهادة الليسانس في أحد

---

[1] – مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 114.

[2] – نفس المرجع، ص 115؛ محمد قاسم الشّوم، منهجية البحث وعلم المكتبات وتحقيق المخطوطات، دار الكتب العلمية، ط 01، بيروت (لبنان)، 2007، ص 16.

فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي مجال العلوم التقنية هناك كذلك مذكرة يتمكن الطالب من خلالها من الحصول على شهادة مهندس، وتتم مناقشة هذه المذكرة من طرف لجنة مناقشة تتألف من رئيس اللجنة، عضو أو عضوين مناقشين، والمشرف على الطالب.

والغرض من مذكرة التخرج هو التعرف على طريقة استخدام المصادر والمراجع، وتدريبه على جمع المعلومات وترتيبها ترتيبا منطقيا، وتعويده على احترام الأمانة العلمية[1].

ويجب الإشارة إلى أنه في النظام الجديد للتعليم العالي LMD طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-265 الصادر بتاريخ 19 أوت 2008[2] ، المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، شهادة الماستر، وشهادة الدكتوراه، يتكون النظام الدراسي في مستوى الليسانس من ثلاث سنوات تختم بمذكرة الليسانس.

ثالثا: مذكرة الماجستير

تعتبر مذكرة الماجيستير بحث أطول من مذكرة الليسانس، وهي عبارة عن بحث مفصل ودقيق وفق منهجية مضبوطة. كما تعتبر مذكرة الماجيستير بحث مكمل للمقاييس التي يدرسها الطالب طيلة سنة من الدراسات العليا في جامعة معينة. وتتم مناقشة هذا البحث أمام لجنة مكونة من أساتذة مختصين من ذوي الدرجات العلمية العالية. و تتكون هذه اللجنة عادة من رئيس اللجة، مشرف، وأعضاء مناقشين[3].

رابعا: مذكرة الماستر

يتكون نظام التعليم العالي الجديد في الجزائر LMD من ثلاث درجات علمية الليسانس، الماستر، الدكتوراه. بالتالي ما يلاحظ على هذا النظام أنّه قد حلّت مذكرة الماستر كدرجة علمية ثانية

---

[1] – محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 16.

[2] – ج ر ج ج، العدد 48، الصادرة بتاريخ 24 أوت 2008، ص 05 ومايليها.

[3] – مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 115.

بعد مذكر الليسانس مع إلغاء مذكرة الماجيستير، وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، الماستر، والدكتوراه، بحيث يكلف كل طالب توفرت فيه شروط الالتحاق بالدراسة على مستوى الماستر بإعداد بحث علمي دقيق أكثر حجما ودقة من مذكرة الليسانس. ويتم مناقشة هذا البحث من طرف لجنة متخصصة مكونة من رئيس اللجنة، المشرف، وعضو أو عضوين مناقشين.

خامسا: أطروحة الدكتوراه

تعتبر أطروحة الدكتوراه بحث طويل وشامل لنيل شهادة الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي ويكون هذا البحث إما في شكل توسيع لمذكرة الماجستير، أو في شكل بحث في موضوع جديد يتوصل فيه الطالب إلى معلومات جديدة.

تناقش أطروحة الدكتوراه أمام لجنة مناقشة من ذوي الدرجات العلمية العليا. وعادة ما تتألف هذه اللجنة من أربعة إلى خمسة أعضاء. و يشترط أن يكون عضوين على الأقل من هذه اللجنة من جامعات أخرى خارج الجامعة المرشحة لمناقشة الدكتوراه[1].

سادسا: المقالات العلمية

المقالات العلمية هي عبارة عن ابحاث قصيرة منشورة في مجلات علمية متخصصة، وهي تستمد أهميتها من حيث كونها تعبر عن الإنتاج العلمي الدهني على مستوى علمي عال، و تتمثل القيمة العلمية لهذه الابحاث في كونها تحمل فكرا قانونيا جديدا أو متجددا وطرحا يقوم على أساس منهجي سليم ومن العوامل التي تساعد على ذلك التخصص العلمي، الخبرة العلمية، الإدراك والمعرفة[2]...

[1] – ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص ص 55-56.

[2] – محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 32.

سابعا: المطبوعات الجامعية

تندرج المطبوعة الجامعية ضمن الأعمال البيداغوجية التي يكلف الأستاذ بإنجازها، وهي أيضا عبارة عن بحث ينجزه الأستاذ وتوجه للطلبة، يتعلق موضوعها بالمقاييس المدرّسة خلال الأطوار الجامعية.

إذن هذه مجمل أنواع البحوث العلمية الأكاديمية، وتختلف هذه البحوث سواء من حيث حجم البحث أو المدة التي يُنجز فيها البحث، إلاّ أنّ كل هذه البحوث تستخدم نفس المراحل المنهجية التي سيتم التطرق إليها ابتداء من أول مرحلة، وهي مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي إلى غاية آخر مرحلة، وهي مرحلة إعداد قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الثاني: المراحل المتّبعة قبل كتابة البحث العلمي

إنّ البحث العلمي –كما سبق الإشارة إليه– هو وسيلة للتقصّي والاكتشاف بطريقة علمية منظمة وممنهجة، بغية اكتشاف حقيقة من الحقائق. وعليه فإنّ النتائج المتحصل عليها بموجبه هي نتائج دقيقة ومضبوطة، و ليست وليدة الصدفة[1].

وإذا تمّ التساؤل عن سبب دقة هذه النتائج، لكان الجواب يتمحور أساسا في الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في التقصّي والاكتشاف. و يقصد بالطريقة هنا المنهجية التي يعتمدها الباحث طيلة مراحل انجازه للبحث العلمي. وتشترك في هذه المراحل كل أنواع البحوث مهما اختلفت مواضيعها، ولكن هناك بعض الخصوصيات قد تنفرد بها فروع معينة من العلوم.

وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة المراحل المتّبعة من طرف الباحث قبل كتابة البحث العلمي، والقواعد المنهجية التي يجب عليه اتّباعها.

المطلب الأول: مرحلتي اختيار موضوع البحث وجمع الوثائق العلمية

تختلف البحوث العلمية الأكاديمية سواء من حيث حجم البحث، أو المدة التي ينجز فيها البحث، إلاّ أنّ كل هذه البحوث تستخدم نفس المراحل المنهجية.

إنّ اختيار موضوع البحث لا يعد بالأمر السهل والهيّن، بل يعد من أولى الصعوبات التي يواجهها الباحث عندما يريد إعداد بحث علمي[2].

ويجب على الباحث أن يختار موضوعه بعناية وتركيز كبير، حتّى لا يقع فيما بعد في مشكلة تغيير الموضوع وما تتطلبه من إجراءات إدارية طويلة، كما يحدث من طرف بعض الباحثين في

---

[1] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 38-39.

[2] – فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 96.

مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه، ضف إلى ذلك الوقت والجهد الذي يكون قد أضاعهما الباحث[1] .

وعليه فإنّ مرحلة اختيار الموضوع تعد من أهم المراحل في مجال إعداد البحوث العلمية الأكاديمية، وهذه المرحلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمرحلة جمع المصادر والمراجع ، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة اختيار موضوع البحث

إنّ مسألة اختيار موضوع البحث ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلة التي يطرحها. لدى سيتم دراسة فيما يلي ضوابط اختيار موضوع البحث، كيفية صياغة مشكل البحث، ثم المنهج المعتمد عليه في البحث.

أولا: ضوابط اختيار موضوع البحث

ضوابط اختيار موضوع البحث منها ما يتعلق بشخص الباحث، ومنها ما يتعلق بموضوع البحث ذاته،كما يلي:

1- الضوابط الشخصية أو الذاتية

يقصد بالضوابط الشخصية أو الذاتية، تلك الضوابط المتعلقة بشخص الباحث، وهي تتمثل في:

أ- الرغبة النفسية أو الميول الذاتي

أول عامل يشد الباحث نحوى موضوع معين، هو رغبته النفسية و ميوله الذاتي في البحث والتوسع في موضوع معين، بحيث إذا استطاع البحث أن يحقق ميوله الذاتي نحوى موضوع معين فإنّ

[1] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 57-58.

ذلك يخلق نوعا من الانشداد النفسي والوجداني بينه وبين موضوع بحثه ومن شأن هذا الانشداد النفسي والوجداني أن يشكل الدافع الأساسي والمحمّس لإكمال البحث بإبداع و تفنن علمي، دون أي ملل أو تعب[1].

لدى فإذا كان اختيار الموضوع في البحوث الصفية (الفصلية) ومذكرات الليسانس والماستر من طرف الأستاذ أو المؤسسة العلمية فإنّ ذلك يكون فقط من أجل توجيه الطالب وتكوينه علميا، وفق البرامج التعليمية المسطّرة، فإنه في مذكرات الماجستير -كما كان معمولا بها سابقا قبل تبني نظام التعليم العالي الجديد LMD - ورسائل الدكتوراه من الأفضل أن يُترك للباحث شخصيا فرصة اختيار موضوع البحث في التخصص الذي يميل إليه لتحقيق هذا العامل النفسي، ولا بأس أن يعرض هذا الموضوع فيما بعد على لجنة علمية أو مجلس علمي فقط للتأكد من أهمية الموضوع ومدى قابليته للبحث، حتّى يكون اختيار الموضوع يتماشى والمعايير العلمية المحدّدة لذلك[2].

ب- المؤهلات الشخصية والمادية للباحث

يقصد بالمؤهلات الشخصية والمادية للباحث ما يتمتع به من قدرات عقلية، لغوية، جسمية، ومالية.

- **القدرات العقلية واللغوية**

القدرات العقلية واللغوية متفاوتة من باحث إلى آخر، فعلى الباحث أن يختار موضوع بحثه وفق ما يتماشى وقدراته العقلية، فالعامل النفسي وحده لا يكفي على الباحث أن يكون صادقا مع نفسه في اختياره للموضوع، لأن هناك بعض المواضيع التي تتطلب من الباحث إذا اختارها صياغة نظريات

[1] - أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، دار النهضة العربية، ط 06، مصر (القاهرة)، 1968، ص 28؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 189.

[2] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 58.

تحكمها الأمر الذي قد لا يتناسب مع قدراته العقلية ممّا قد ينتهي به الأمر إلى تغيير الموضوع وما يتطلّبه من إجراءات إدارية طويلة[1].

كما توجد بعض المواضيع تتطلب من الباحث إذا ما انصبّ اختياره عليها أن يكون ملما بالعلوم الأخرى المرتبطة بها، ومثالة إذا اختيار الباحث دراسة موضوع الأنظمة العقابية و هو موضوع قانوني إلاّ أنّه يرتبط بعلم الاجتماع وعلم النفس، فعلى الباحث قبل الخوض في هذا الموضوع أن يكون قادرا على فهم واستيعاب المفاهيم النظريات التي تتعلق بهذه العلوم[2].

كما يشترط على الباحث عند اختياره للموضوع أن يراعي قدراته اللغوية، أي أن يُحسن اتقان بعض اللغات الأجنبية، لاسيما اللغة الفرنسية لإثراء موضوعه وفهمه واستيعابه بطريقة جيدة خاصة إذا كان بحثه عبارة عن دراسة مقارنة. و في ميدان العلوم القانونية، يتطلب لإنجاز دراسة مقارنة في مسألة معينة إتقان اللغات الأجنبية على الأقل اللغة الفرنسية من أجل دراسة وتحليل النصوص التشريعية في البلدان المختارة تشريعاتها للمقارنة، لأن الباحث الذي لا يستطيع التحكم في اللغات الأجنبية في مثل هذه الدراسات، سيجد حتما صعوبات كبيرة، الأمر الذي قد يجعله يصرف النظر عن الموضوع الذي اختاره[3].

- **القدرات الجسمية للباحث**

يتطلب من الباحث أن يختار موضوع بحثه وفق ما يتماشى وقدرته الجسمية فإذا كان الباحث مثلا معاقا أو مريضا فعليه أن يختار الموضوع الذي يتناسب وحالته الصحية، فإذا كان الباحث لا يستطيع التنقل واختار موضوع ينتمي إلى علم الاجتماع للبحث فيه فعليه أن لا يستخدم أداة المقابلة باعتبارها إحدى أدوات البحث العلمي بسبب عدم إمكانية تنقله[4]...

---

[1] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 59-60.

[2] – نفس المرجع، ص 60.

[3] – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 26.

[4] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 60.

- **القدرات المالية للباحث**

يتطلب من الباحث أن يراعي عند اختياره للموضوع قدراته المالية، فهناك من المواضيع التي تستدعي تنقل الباحث إلى الخارج و شراء المراجع أو إجراء التجارب في مخابر خاصة كما هو الحال في فروع العلوم الطبيعية وغيرها من العلوم... ممّا قد لا يتناسب و قدرات الباحث المالية الأمر الذي يجعله فيما بعد يصرف النظر عن هذا الموضوع[1].

ج- التخصص العلمي

من المعايير التي تحترمها مؤسسات التعليم و يراعيها الباحث أثناء اختيار لموضوع البحث معيار التخصص العلمي الذي لا يمكن التغاضي عنه فيصعب على الباحث أن يختار موضوع خارج تخصصه، فمثلا الباحث المتخصص في القانون يجب أن يراعي في هذا التخصص أولا، ثم يراعي التخصص الفرعي كالقانون الخاص أو العام، و إذا كان متخصصا في القانون الخاص عليه مراعاة التخصص الفرعي أيضا مثل القانون المدني أو التجاري[2].

د- التخصص المهني

يعتبر التخصص المهني أيضا من الشروط الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث، فإذا كان الباحث عاملا أو موظفا مثلا فإنّه يُستحسن به أن يختار الموضوع الذي يندرج ضمن تخصصه المهني، فيتحصل من الناحية الشخصية على رتب مهنية راقية، ومن الناحية الموضوعية تكون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفة تحت خدمته، ممّا يسهل عليه عملية البحث من خلال الجمع بين الجانبين التطبيقي والنظري[3].

---

[1]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 27 .

[2] - بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لكتابة الأبحاث والدراسات القانونية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2013، ص 21؛ مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 198.

[3]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 62.

مكتبة الكلية

قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية

2- الضوابط الموضوعية

إضافة إلى الضوابط الشخصية أو الذاتية، هناك ضوابط أخرى موضوعية و هي متعلقة بموضوع البحث وطبيعته، يجب على الباحث أن يأخذها بعين الاعتبار عند اختياره لموضوع بحثه وهي تتمثل فيما يلي:

أ- القيمة العلمية لموضوع البحث

يهدف البحث العلمي عموما إلى اكتشاف حقيقة جزئية أو تفسير فكرة معينة كانت غامضة فيما سبق كي تصبح أكثر وضحا و فهما، أو كلاهما معا[1]. وإذا استطاع الباحث الوصول إلى هذا الهدف كان بحثه ذا قيمة علمية، و من بين الشروط التي ينبغي توفرها للوصول على هذه القيمة العلمية.

شرط الجدة و يقصد به جدة البحث، أي أن يكون الموضوع جديدا لم يسبق البحث فيه، أو أن يكون الموضوع مطروحا من قبل ولكنه يحتاج إلى إثراء وتنقيح وإعادة تجميع للمعلومات، فالبحث العلمي لا يكون دوما جديدا، إذ يستطيع الباحث أن يعيد النظر في أعمال سابقة، بشرط أن تظهر استقلاليته في البحث بشكل واضح. ويظهر ذلك من خلال الأسلوب، المنهجية، والنتائج المتحصل عليها[2].

وقد سهّلت تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الباحث مهمة تحديد ما إذا كان الموضوع البحث جديدا. ففي الجزائر قد استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي موقعا إلكترونيا، يمكن للباحث من خلال الولوج إليه التحقق ممّا إذا كان موضوع البحث جديدا، أو حتّى التعرف على الدراسات السابقة للبحث، وبالتالي الاستعانة بها عند اختيار موضوع البحث.

---

[1] - حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 67.

[2] - بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص ص 21-22.

ويتمثل هذا الموقع في موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات:

www.pnst.cerist.dz/pnstARABE/index.php

ويمكن للباحث من خلال هذا الموقع الاطلاع على كامل الرسالة أو المذكرة أو ملخصها.

كما يمكن للباحث الاطلاع مباشرة على هذه الرسائل والمذكرات من خلال كتابة عبارة:

DSpace université على محرك البحث Google، حيث يتحصل الباحث مباشرة على كل منصات المذكرات والرسائل الجامعية.

بالإضافة إلى شرط الجدة، فعلى الباحث أن يراعي أيضا دقة الموضوع عند اختياره لأنّه قد يكون اتساع الموضوع سبب في الانتقاص من قيمته العلمية، ولهذا من الأفضل تحديد الموضوع في نقطة معينة حتّى يكون للباحث إمكانية الابتكار، أو على الأقل التحكم في الموضوع بمنهجية كافية وأسلوب علمي جيد، كما يستطيع تحديد نتائج بحثه بسهوله[1].

ولهذه الاعتبارات تسعى المؤسسات الجامعية إلى تحديدها لمواضيع البحث، وذلك إمّا بإعداد قائمة تتضمن مجموعة من المواضيع على الطالب أن يختار موضوعا من بين هذه المواضيع، أو أن تكلف الأستاذ المشرف على الطالب أن يُعد بعض المواضيع التي تتماشى وتخصص الطالب وعلى الطالب أن يختار موضوعا من بين هذه المواضيع. وقد يكلف الطالب باختيار موضوعا ينتمي إلى أحد المحاور المحددة ضمن المقررات الدراسية المتعلقة بالمرحلة النظرية لتكوينه. وقد يكون اختيار موضوع البحث من طرف الأستاذ المشرف والطالب معا.

[1] - بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 22؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 190.

وسواء تمّ اختيار موضوع البحث من طرف الأستاذ المشرف[1] أو الطالب أو كلاهما معا، يعرض هذا الموضوع فيما بعد على لجنة علمية أو مجلس علمي، للتأكد من أهمية الموضوع ومدى قابليته للبحث، حتّى يكون اختيار الموضوع يتماشى والمعايير العلمية المحدّدة لذلك.

يجب الإشارة في الأخير إلى أنّ الرقابة التي تمارسها المؤسسة الجامعية على المواضيع البحثية المختارة تدخل ضمن السياسة التي تنتهجها الدولة في مجال البحث العلمي، والتي تهدف من خلالها إلى إيجاد حلول للمشاكل العلمية والعملية[2]، خاصة أنّ البحث العلمي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية المستدامة داخل أي دولة.

ب- الدرجة العلمية المحصل عليها من خلال البحث العلمي

اختيار موضوع البحث يرتبط بشكل مباشرة بالدرجة التي يسعى الباحث للحصول عليها من خلال إعداده للبحث العلمي، فمواضيع رسائل الدكتوراه تختلف عن مواضيع مذكرات الماجستير شكلا وموضوعا، وعن مذكرات الماستر. ومذكرات الليسانس تختلف عن البحوث الصفية وعن البحوث التي تقدم من أجل الترقية في الوظيفة...وهكذا[3].

ج- مصادر البحث ومراجعه

تعتبر مراجع البحث ومصادره عامل أساسي في اختيار موضوع البحث، لاسيما إذا تعلق الأمر بالبحوث التي تُنجز من أجل الحصول على درجة الدكتوراه أو الماجستير، فالقيمة العلمية لمثل هذه البحوث والنتائج المتحصّل عليها، تتأثر إيجابا و سلبا بالمصادر والمراجع المعتمد عليها من طرف

---

[1] - الأستاذ المشرف هو من يساعد على اختيار وضبط موضوع البحث وعنوانه، وهذا بالتنسيق مع فريق التكوين في الدكتوراه وبالتنسيق مع المخبر.يراجع حول دور الأستاذ المشرف: عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، جسور للنشر والتوزيع، ط 01، الجزائر، 2019، ص 139 ومايليها.

[2] - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[3] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 65.

الباحث، فالباحث الذي لا يجد مصادر ومراجع لبحثه لا يستطيع أن يستوعب جميع الحقائق المتعلقة بموضوع بحثه[1]، ولا يتشكل لديه ما يسمى "بنظام التحليل" وهو مجموع القدرات العقلية التي تسهل على الباحث التحليل والاستنتاج الذي يتشكل عن طريق تراكم المعارف بشأن موضوع ما، وهذا التراكم لا يستطيع أن يكونه الباحث بدون مصادر ومراجع[2].

د- مواقع البحث الإلكترونية الأكاديمية

يوجد على مستوى شبكة الأنترنيت مجموعة من مواقع البحث الإلكترونية، والتي توفر للباحث العديد من المعلومات حول مصادر ومراجع البحث، نذكر على سبيل المثال:

www.scholar.google.com

www.researchgate.net

www.sndl.cerist.dz

www.base-search.net

www.thése.fr

www.asjp.cerist.dz

www.emarefa.net/arcif/[3]

www.dart-europe.eu

www.drhussein.net

www.isidore science

---

[1] - فاضلي إدريس، المرجع السابق، 96؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 190.

[2] - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 52؛ مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 198 .

[3] - وهو موقع إلكتروني عربي.

www.freefullpdf.com

www.science.gov

هـ- المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحوث العلمية

يجب على الباحث عند اختياره لموضوع البحث أن يأخذ في الحسبان المدة الزمنية المحددة له لإنجازه. وعليه يجب على الباحث وكذا مؤسسات التعليم العالي، اختيار المواضيع التي تتناسب والمدة المحدّدة لإنجازه، لأنّه إذا استغرق الباحث مدة أطول من المدة المحددة له قانونا، قد يترتب على ذلك شطب اسمه من قائمة التأهيل للماجستير أو الدكتوراه[1].

و- أن يكون موضوع البحث ذا آفاق مستقبلية

من المفروض على الباحث أن يحرص على اختيار المواضيع المستمرة، أو بالأحرى المواضيع النافعة التي يستمر البحث والعطاء فيها حتّى بعد الحصول على الدرجة العلمية المتوخّاة، بدلا من تلك المواضيع التي تختفي في أدراج المكتبة، وتنتهي بمجرد نيل تلك الدرجة العلمية[2]. وحسن اختيار مثل هكذا مواضيع يتطلب أن يكون الباحث ذا إطلاع واسع بمختلف الوثائق العلمية والدراسات المتصلة بالموضوع ومختلف المشاكل التي يطرحها هذا الموضوع علميا وعمليا، بالإضافة إلى إرشاد وتوجيه الأستاذ المشرف.

ثانيا: صياغة مشكلة البحث

إن مشكلة البحث أو كما تسمى بالقضية البحثية، هي عبارة عن عرض هدف البحث في صيغة تقريرية تصريحية أو في شكل سؤال وهو الأفضل من الناحية العلمية، يتضمن إمكانية التقصي

[1]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 27؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 65.

[2]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 25.

بهدف عنه إيجاد إجابة له[1]. وقد تكون مشكلة البحث عملية مأخوذة من الواقع المعيشي كدراسة مثلا مشكلة التسرب المدرسي خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، مشكلة تدني المستوى العلمي للطلبة...مشكلة التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا أو بحثية كدراسة مشكلة مقومات الاستثمار في المدن ووسائل جذب المستثمرين إليه[2]، أو دراسة مشكلة الرقمنة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة...

ويعتبر تحديدها أولى أهم مراحل البحث العلمي، ذلك أنّ كل المراحل الأخرى للبحث العلمي تعتمد على طبيعة ونوع المشكلة موضوع الدراسة[3].

إذن فمشكلة البحث هي عبارة عن موضوع البحث ذاته، لأن اختيار موضوع البحث يبدأ أولا من الشعور بالمشكلة الناتجة عن ملاحظة الباحث المباشرة للظواهر التي تحدث في المحيط الخارجي، فمثلا الباحث في مجال العلوم القانونية يهتم بالظواهر القانونية، مثل الدولة، المجلس الدستوري، المحكمة العليا، مجلس الأمن، المحكمة الجنائية الدولية...الخ، و إن كل هذه الظواهر و غيرها تطرح بالنسبة للباحث إشكالات ناتجة عن الملاحظ فملاحظته إلى مجلس الدستوري تطرح لديه مسالة مدى فعالية هذا المجلس في أداء دوره المتمثل في الرقابة على دستورية القوانين و هكذا[4]...

ويستطيع الباحث اكتشاف واختيار مشكلة البحث من مصادر عديدة أهمها[5]:

- التخصص العلمي والمهني.

---

[1] – عامر مصباح، منهجية إعداد البحوث العلمية "مدرسة شيكاغو"، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 29؛ ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص ص 135-136.

[2] – قصّاب سليمان، " أهمية الإشكالية في إعداد البحوث العلمية والأطروحات الجامعية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، المجلد السابع، العدد 02، نوفمبر 2021، ص 193.

[3] – مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 85.

[4] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 52.

[5] - مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 201؛ ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 133.

- مراجعة الدراسات السابقة.
- الخبرة الشخصية والبيئة المحيطة.
- القراءة العلمية.
- الدراسات المسحية.
- التقارير والإحصائيات.
- المؤتمرات والندوات العلمية.
- المجلات والدوريات (المقالات العلمية).
- المقابلات الشخصية.
- المشرف على البحث.
- المؤسسات المختلفة ذات صلة بمشكلة الدراسة.
- الكتب العامة والمتخصصة.
- الزملاء في المهنة.

ويجب على الباحث ليتفادى مسألة الخروج عن موضوع بحثه أن يحدد المشكل الذي يطرحه موضوع البحث بدقة و وضوح[1]، ويتفادى طرح المشكل بشكل عام وموسّع.

ويقصد بالدقة والوضوح حصر المشكلة وتحديد جوانبها باستخدام مصطلحات بسيطة، مفهومة وواضحة المعالم. وإنّ دقة ووضوح المشكلة يتعلق أساسا بطبيعة موضوع البحث العلمي المختار، لذلك يستحسن تركيز الموضوع حول نقطة أساسية والابتعاد قدر الإمكان عن المواضيع الواسعة التي قد لا يستطيع الباحث التحكم فيها ودراستها بدقة لكثرة المشاكل التي تثيرها، ممّا يؤثر ذلك حتما على القيمة العلمية لموضوع البحث.

[1] – ويمكن للتدقيق في المشكلة المطروحة وتفادي الخروج عن إطارها، أن يطرح الباحث على نفسه الأسئلة التالية: ماهو المشكل الذي يطرحه هذا الموضوع؟ لماذا هذا المشكل؟ وما الفائدة منه؟

كما يجب على الباحث تجنب طرح المشكلة بشكل ضيّق ومحدود، لأنه قد يؤثّر ذلك على القيمة العلمية للبحث، فالتضييق الزائد شانه شأن المعالجة العريضة والموسّعة للموضوعات البحثية له عيوبه، ولهذا وجب على الباحث أن يصل إلى نوع من التوفيق بين التوسيع و التضييق للمشكلة المطروحة[1].

وبالتالي فإنّ مسالة تحديد مشكلة البحث متعلقة بطبيعة الموضوع ما إذا كان واسعا أو ضيّقا. وقد سبق القول أنّه حتى يكون للبحث العلمي قيمة علمية، لابدّ من تجنب البحث في المواضيع الواسعة أو الضيّقة، لهذا يجب على الباحث أن يختار أوّلا موضوع البحث، ثمّ يحدّد المشكلة التي يطرحها، بحيث يفترض أنّ كل عنصر من العناصر التي تتضمّنها خطة البحث تشكل جزءا من الإجابة عن المشكلة المطروحة.

ويجب الإشارة إلى أنّ المشكلة البحثية قد يطرأ عليها بعض التعديلات، وهذا أمر جائز لأن نظرة الباحث للموضوع الذي يريد معالجته قبل وبعد القراءة و مناقشة الأفكار وتحليلها تختلف، فقد تظهر له بعض المشاكل تكون هي الأخرى جديرة بالدراسة فيعيد النظر في المشكلة التي طرحها في البداية[2].

وهناك عدّة اعتبارات يجب مراعاتها عند تحديد مشكلة البحث أهمها[3]:

- حداثة المشكلة.
- أهمية المشكلة وقيمتها العلمية.
- اهتمام الباحث بالمشكلة وقدرته على دراستها وحلّها.
- الخبرة والقدرة على دراسة المشكلة.

---

[1] – مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 200؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 67.

[2] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 67.

[3] – مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 88 وما يليها؛ ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 134.

- توفّر كل المعلومات والوثائق الضرورية التي تساعد في دراسة المشكلة.
- توفّر الوقت الكافي.
- توفّر الإمكانيات المادية والإدارية المطلوبة.

ويجب الإشارة في الأخير إلى ضرورة التفرقة بين مشكلة البحث أو القضية البحثية وبين الإشكالية، فإذا كانت مشكلة البحث -كما سبق الإشارة إليه- هي عبارة عن سؤال غامض يتضمن إمكانية التقصي عنه بهدف إيجاد إجابة له، فإنّ إشكالية البحث هي "بمثابة المسلك الفكري الموجه للمشكلة انطلاقا من تساؤلات الباحث"[1].

كما تمّ تعريفها على أنّها "بمثابة الإطار النظري والتصور التفسيري لها عدة عناصر، بحيث تطلق الإشكالية من المشكل المطروح مرورا بالنظريات والمفاهيم ذات العلاقة الوطيدة بموضوع المشكلة المطروحة ومراعاة كل جوانبها والإلمام بها، ثمّ تجسيد هذه المعطيات مع السؤال المطروح معزّزا بمجموعة من التقنيات والمناهج المناسبة لطبيعة الموضوع، أي تحديد الكيفية والإجراءات المنهجية للدراسة... وبالتالي فإنّ المشكلة والإشكالية هما عبارة عن مرحلتين متميزتين بالرغم من التكامل المنطقي الموجود بينهما"[2].

ثالثا: المنهج المعتمد عليه في البحث

يقصد بالمنهج لغة: الطريق الواضح والسليم. وباللغة الفرنسيةيستعمل كلمة Méthode اليونانية، وأصل هذه الكلمة يرجع إلى الكلمة اليونانية Methodos، والتي يقصد بها المتابعة. وهي مشتقة من كلمة ODES والتي تعني الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات[3].

---

[1] - قصّاب سليمان، المرجع السابق، ص 197.

[2] - نفس المرجع، ص ص 196-197.

[3] - عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط 03، الكويت، 1977، ص 03.

أمّا اصطلاحا يقصد به: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

لم يتفق علماء المناهج على تصنيف واحد للمناهج، حيث تختلف التصنيفات من عالم إلى آخر، حسب الزاوية التي ينظر من خلالها كل واحد منهم للمناهج[2].

وتتمثل المناهج الأكثر استخداما في البحوث الاجتماعية من بينها البحوث القانونية فيما يلي:

1- المنهج الاستدلالي (الاستنباطي)

يعرف الاستدلال بأنه:" البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الإلتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب"[3]. ويعتبر الاستدلال[4] من أهم المناهج المستعملة في مجال البحث القانوني. ويعتبر الاستدلال بصفة خاصة أحد ركائز الدراسات القانونية، نظرا لاستخدامه من طرف القضاة، المحامين، والباحثين في مجال العلوم القانونية[5].

2- المنهج التجريبي

ظهر المنهج التجريبي عقب الانتقادات التي وجّهت إلى المنهج الاستدلالي[6]، وقد عرّف بأنه: "المنهج الذي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي"[7].

---

[1] – عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 05.

[2] – يراجع حول هذه التصنيفات: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 142 ومايليها؛ عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 24-23.

[3] – عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 82.

[4] – وهو يقوم على أساس البديهيات، المسلمات والتعريفات. ويحتاج إلى الأدوات التالية: البرهان الرياضي، القياس، التجريب العقلي (العلمي)، والتركيب. يراجع تفصيلا حول مبائ المنهج الاستدلالي وأدواته: نفس المرجع، ص 89 ومايليها؛ فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 78-79؛

[5] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 187-188.

[6] – يراجع تفصيلا حول هذه الانتقادات: عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 127 ومايليها.

[7] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 154.

3- المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو "المنهج الذي يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا إلى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها"[1].

يستخدم هذا المنهج غالبا في العلوم التاريخية، وفي جميع العلوم لأنّ الحاضر كما يقال ثمرة الماضي، ولا يمكن فهمه بمعزل عن جذوره التاريخية التي كوّنته. وهو يعتمد على تحديد المشكلة موضوع الدراسة، وضع الفروض المناسبة لها، تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بها ليختبرها على تلك الفروض ومن تمّ تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف بينها مع الأدلة التاريخية التي حصل عليها، وفي الأخير عرض النتائج للنقد والتحليل للدلالة على مصداقيتها ودقتها[2].

4- المنهج الوصفي

يعتمد المنهج الوصفي على تحديد أبعاد الظاهرة المراد دراستها من خلال جمع البيانات المختلفة عنها، ثمّ إعادت تبويبها، تصنيفها، مقارنتها، وتحليلها. ويتعدى المنهج الوصفي مجرد الوصف إلى تحليل البيانات بغية الوصول إلى نتائج ذات الدلالة والمغزى بالنسبة إلى مشكلة البحث.

ويتفرع المنهج الوصفي إلى منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة[3].

5- المنهج المقارن

يصف عالم الاجتماع إميل دوركايم[4] بأنّ المنهج المقارن هو عبارة عن نوع من التجريب غير المباشر. وقد جاء هذا المنهج ليكمّل المنهج التجريبي، ففي حالات كثيرة يصعب إجراء التجارب،

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 24.

[2] - محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 11.

[3] - يراجع تفصيلا حول المنهج الوصفي وفروعه: نفس المرجع، ص 11؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 175 ومايليها.

[4] - أشار إلى رأي عالم الاجتماع إميل دوركايم: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 181.

فيستخدم الباحث طريقة التجربة غير المباشرة، كالبحث في سبب وجود ظاهرة معيّنة في مجتمع معيّن، فهنا لابد من مقارنة هذه المجتمع بمجتمع آخر لا توجد فيه هذه الظاهرة لاستخلاص الأسباب.

ويجب هنا ضبط المتغيرات ذات الدلالة بالنسبة للمجتمع أو التنظيم موضوع المقارنة. وعملية الاختيار تتوقف على نوعية التصور النظري الذي يتبناه الباحث، والمقارنة هي وسيلة لتطبيق المنهج التجريبي أيضا، حيث تتم المقارنة بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية.

وتكاد لا تخلو جل الدراسات القانونية من المقارنة، ذلك لأنّ النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يعتريه من نقص أو فراغ إلاّ بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى. وأغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية هي عبارة عن دراسات مقارنة، خاصة بين النظام القانوني الجزائري، المصري والفرنسي[1].

6- المنهج الاستقرائي

يهدف هذا المنهج إلى الكشف عن اطراد الظواهر والحوادث في الطبيعة وانطوائها تحت قوانين معينة. ويقو المنهج الاستقرائي على أساس الملاحظة، التجربة، وضع الفروض العلمية، والتحقق من الفروض العلمية باستخدام القواعد التجريبية و من تمّ استنباط النتائج المتعلقة بها وصياغة قانون أو نظرية تحكمها.

ويستخدم هذا المنهج في بعض العلوم الإنسانية كالتاريخ، وعلم النفس، والاجتماع، وفي العلوم التجريبية كالعلوم الطبيعية، العلوم الكيميائية، وعلم الأحياء.

كما أنّ الباحث في مختلف البحوث العلمية، يمر بمرحلة جمع المصادر والمراجع وتحليلها، وهو بذلك يعتمد على المنهج التحليلي الاستقرائي[2].

ويجب الإشارة في الأخير إلى أنّ الباحث في ميدان العلوم القانونية غالبا ما يعتمد على مجموعة من المناهج في البحث الواحد تحقيقا للتكامل المنهجي، كأن يعتمد الباحث مثلا على المنهج

[1] – حورية سويقي، المرجع السابق، ص ص 147-148؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 182.

[2] – محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 13.

مكتبة الحقوق والعلوم السياسية

الوصفي، المنهج التحليلي، والمنهج المقارن فالمنهجين الوصفي والتحليلي يسمح للباحث برصد المواقف التشريعية، الفقهية، والقضائية حول مسألة معينة وتحليلها، قصد الوقوف على مختلف الأفكار التي تحتويها. وبالتالي الوصول إلى الغاية التي يسعى المشرع، الفقه، والقضاء إلى تحقيقها. أمّا المنهج المقارن غالبا ما يعتمده الباحث، إدراكا منه لأهميته في تحديد المواطن التي أصاب المشرع في طرحها وتنظيمها، والمواطن التي أخفق فيها ولم يحسن تنظيمها، حتى يتسنى له الوصول إلى نتائج وتقديم اقتراحات قد تساهم في إثراء المنظومة التشريعية المتعلقة بمجال الدراسة.

الفرع الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها

يطلق على الوثائق العلمية، المصادر والمراجع وتعرّف هذه الأخيرة بأنها: "ركيزة المعرفة المثبتة ماديا و التي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال"[1].

كما يقصد بها "إسناد البحث العلمي إلى معطيات علمية مهمة سابقة في الوجود لهذا البحث، وهي تمنح الباحث الجدية، وتشير غلى أنّه قد قام على أسس علمية صحيحة"[2].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها المادة الأولية التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، وقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية"[3].

وسيتم التطرق فيما يلي إلى دراسة الفرق بين المصادر والمراجع وكيفية جمعها وتوثيقها.

---

[1] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 68.

[2] – بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 26.

[3] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 55.

أولا: الفرق بين المصادر والمراجع

المصادر نوعان أولية (أصلية) و ثانوية:

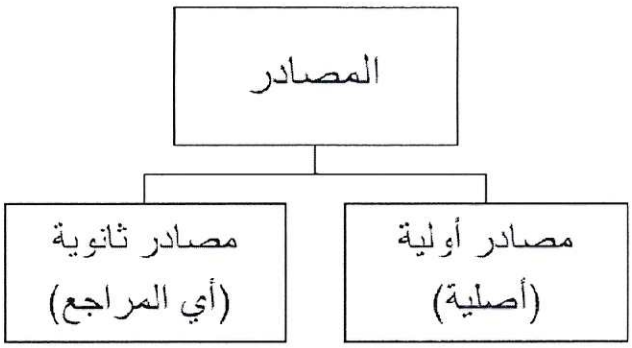

المصادر الأولية يقصد بها : "الوثائق و الدراسات الأولى منقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلم أو عاشوا الأحداث و الوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها، أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة"[1].

الباحث عليه أن يبحث في الدراسات الأولى التي تناولت موضوع بحثه، إن كان ذلك ممكنا وعليه أن يتأكد من أصالتها، فالمخطوطات مثلا تحتاج إلى تمعن و تمحيص لكي يتضح للباحث بأنها أصلية، بحيث يرجع أصلها إلى تاريخ أو عصر معين، حتى إذا استمد الباحث دراسته منها كانت هذه الدراسة مبنية على أسس صحيحة ومصادر موثوق بها. الأمر الذي من شأنه أن يزيد في القيمة العلمية لهذا البحث.

ومن بين الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية ما يلي: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، القواميس والمعاجم والموسوعات العلمية، الدساتير، الاتفاقيات الدولية، المواثيق الوطنية والدولية، المذكرات الاضافية القوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها، الأوامر والقوانين، النصوص التنظيمية، المؤتمرات والبروتوكولات، الأحكام والقرارات القضائية، نتائج المقابلات

[1]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 68.

الشخصية، الاحصائيات الرسمية، التصريحات الرسمية للهيآت والشخصيات الرسمية، الأفلام التوثيقية والشهادات الحية، الوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات آثار قانونية[1].

أما المراجع أو ما يسمى بالمصادر غير الأصلية أو الثانوية أو غير المباشرة فهي: " التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأولية فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص"[2]

وقد تكون هذه المرجع عبارة من أو مقالات أو قواميس أو رسائل تخرج لنيل إحدى الدرجات العلمية.

ويجب الإشارة إلى أن تحديد نوع المصدر ما إذا كان أصليا أو ثانويا يختلف باختلاف طبيعة الموضوع.

ثانيا: تصنيف الوثائق العلمية بالنظر إلى أماكن تواجدها

1- المصادر والمراجع الورقية الموجودة على مستوى المكتبة

يقصد بالمكتبة ذلك المكان الذي تتجمع فيه مختلف الوثائق العلمية من كتب، مذكرات ورسائل الدكتوراه، مقالات علمية، نصوص قانونية...، وهي مرتبة ومصنّفة بطريقة علمية. وتعتبر فهارس المكتبة هي المفتاح الرئيسي للحصول على مختلف المصادر والمراجع التي يحتاجها الباحث في بحثه. ويتم ترتيب وتصنيف فهارس المكتبة بطريقة علمية حسب عناوين الكتب، أو حسب عناوين المواضيع، أو بحسب أسماء المؤلفين. وكل كتاب مصنف بالمكتبة يحمل نفس الرقم مهما كان نوع الفهرس المستعمل، وذلك من أجل تيسير عملية البحث في المكتبة[3].

وتتمثل مختلف المصادر والمراجع الموجودة على مستوى المكتبة فيما يلي:

---

[1]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 68.

[2]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 134.

[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 42.

أ- المعاجم والقواميس

تقدم المعاجم المختصة والقواميس خدمة جليلة للباحث، بحيث يستطيع من خلالها الوقوف على التعريف العلمي الدقيق للمصطلح أو العبارة المراد دراستها في البحث، ممّا يسهل على الباحث الوقوف على المعنى الصحيح والدقيق للمصطلح أو العبارة المراد استعمالها في البحث، لهذا السبب يوجد معاجم متخصصة في تقديم تعريفات اصطلاحية لمسألة ما كالمعاجم القانونية مثلا، والتي لابدّ من البداية الانطلاق منها في العمل البحثي[1]، وهنالك معاجم أو قواميس لغوية كثيرة تساعد الباحث هي الأخرى في تحديد المعنى اللغوي للمفرادات المستخدمة في البحث واشتقاقاتها واستخداماتها المختلفة من العربية إلى العربية (عربي - عربي) أو من اللغات الأجنبية إلى العربية (فرنسي — عربي، أو إنجليزي - عربي) أو بالعكس (عربي — فرنسي، أو عربي- إنجليزي). ومن أشهر المعاجم العربية لسان العرب، القاموس المحيط[2]...

ب- الموسوعات

تعتبر الموسوعات أبحاث مطوّلة في شتى المجلات كموسوعة دالوز Dalloz التي تتناول مختلف فروع القانون، إمّا على أساس الأحرف الأبجدية، وإمّا على أساس المواد القانونية.

وتختلف الموسوعات عن الوسيط حجما، بحيث يعتبر هذا الأخير أقل حجما من الموسوعة وأكثر من الكتاب كالوسيط في شرح القانون المدني للمؤلف الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري[3].

ج- الكتب العامة

الكتب العامة هي عبارة عن مجموعة من المؤلفات العلمية التي تتناول بالشرح والدراسة موضوعا معيّنا بشكل عام، وهي ترتبط بالإطار العام لموضوع البحث، ولا تتطرق إليه لذاته بل ضمن

---

[1] - بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 34.

[2] - أحمد بدر، المرجع السابق، ص 183.

[3] - نفس المرجع، ص 185.

موضوعات عديدة[1] ومثال ذلك كأن يكون موضوع الكتاب النظرية العامة للعقد، وموضوع البحث عقد الوديعة المصرفية، أو أن يكون موضوع الكتاب العمليات المصرفية، وموضوع البحث المعالج الاعتماد المستندي.

د- الكتب المتخصصة

الكتب المتخصصة هي عبارة عن مؤلفات تتخصص بدراسة موضوعا معينا في نقطة محددة، بحيث يكون موضوع الباحث هو نفسه المعالج في هذا الكتاب[2] مثلا كأن يكون موضوع الكتاب الإفلاس في القانون التجاري الجزائري، وموضوع البحث المعالج يتمحور حول آثار الإفلاس على حقوق الدائنين، أو أن يكون موضوع الكتاب الاعتماد المستندي، وموضوع البحث المعالج يتمحور حول مسؤولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي.

هـ- الرسائل والمذكرات الجامعية

يقصد بالرسائل والمذكرات الجامعية الدراسات والأبحاث العلمية المعمّقة التي يتم إعدادها خلال مدة زمنية معيّنة تحدد ضمن التعليمات والتنظيمات الصادرة عن الجامعة. ويخضع إعدادها إلى إشراف علمي من طرف اساتذة مختصين في مجال الدراسة. ويجب على الباحث أن يكون على اطّلاع ومعرفة بأكثر الموضوعات -التي تندرج ضمن مجال تخصصه- التي تطرح مشاكل وتكون جديرة بالبحث والدراسة والتحليل. وتتنوع هذه المذكرات والرسائل الجامعية تبعا للدرجة العلمية المراد الحصول عليها، بحيث يوجد مذكرة الليسانس، مذكرة الماستر، مذكرة الماجستير كما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي، ورسالة أو أطروحة الدكتوراه.

---

[1] - بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 34.

[2] - أحمد بدر، المرجع السابق، ص 186.

وتعتبر مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه أكثر الأبحاث العلمية عمقا وثراء من حيث المعلومات المتخصصة أيّا كان مصدرها. كما أنّها تتميز بمنهجية عالية تميزها عن غيرها من الأبحاث كالكتب، كما يفترض أنّها تتميز بالجدة[1] في المسائل التي تعالجها[2].

و- المقالات العلمية

المقالات العلمية هي عبارة عن ابحاث قصيرة منشورة في مجلات علمية متخصصة، وهي تستمد أهميتها من حيث كونها تعبر عن الإنتاج العلمي الدهني على مستوى علمي عال، و تتمثل القيمة العلمية لهذه الابحاث في كونها تحمل فكرا قانونيا جديدا أو متجددا وطرحا يقوم على أساس منهجي سليم ومن العوامل التي تساعد على ذلك التخصص العلمي، الخبرة العلمية، الإدراك والمعرفة[3]...

ز- النصوص القانونية

يقصد بالقواعد القانونية مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأفراد داخل المجتمع، عامة ومجردة، ومقترنة بجزاء[4] ، وهي تنقسم من حيث درجة إلزاميتها إلى قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها كونها متعلقة بالنظام العام وحسن الآداب العامة، وقواعد مكملة لا تطبق إلاّ إذا لم يكن هناك اتفاق أو عرف يقضي بخلافها[5].

كما تقسم القواعد القانونية من حيث الاشخاص إلى قانون عام وهو مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على العلاقات التي يكون أحد طرفيها شخص معنوي عام باعتباره صاحب سلطة

---

[1] – يقصد بالجدة: جدّة الموضوع، أي أن يكون الموضوع جديدا، أو قد سبق دراسته من طرف الباحثين السابقين، ولكن يحتاج إثراء وإعادة نظر.

[2] – بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[3] – نفس المرجع، ص 32.

[4] – محمد سعيد الجعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 19.

[5] – نفس المرجع، ص 116.

وامتياز وقانون خاص وهو مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على العلاقات التي لا يكون أحد طرفيها شخص معنوي عام باعتباره صاحب سلطة وامتياز[1].

وتتدرج القواعد القانونية وفق الترتيب التالي:

- الدستور وهو أب القوانين
- الاتفاقيات الدولية
- القوانين العضوية والعادية
- الأوامر
- القوانين الفرعية (اللائحية، المراسيم)

يجب على الباحث حصر كل النصوص القانونية السارية المفعول المتعلقة بموضوع بحثه، كما يجب على الباحث أن يكون على اطّلاع وبيّنة بكل ما يطرأ على هذه النصوص من تعديل أو إلغاء. ومن الأخطاء الفادحة التي يقع فيها الباحثين الاستناد إلى نصوص قانونية قديمة قد عُدّلت أو الغيت دون أن يكون على اطلاع بهذا التعديل أو الإلغاء، أو أن لا يكون على اطلاع بنصوص قانونية أخرى مرتبطة بموضوع بحثه ولها آثار مهمة عليه.

وإذا كانت دراسة الباحث دراسة مقارنة فعليه الإلمام بمختلف النصوص القانونية المراد المقارنة بينها وما يطرأ عليها من تعديل أو إلغاء، ومعرفة نقاط الارتباط والاختلاف بينها والإحاطة بالنظريات التي تحكمها[2].

[1] – محمد سعيد الجعفور، المرجع السابق، ص 69 ومايليها.

[2] – بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص ص 28-29.

ح- الأحكام والقرارات القضائية

يقصد بالأحكام والقرارات القضائية[1] مجموعة الأعمال القضائية الصادرة عن السلطة القضائية، وهي تمثل الجانب العملي المرتبط بالنظريات المتعلقة بموضوع البحث. وللأحكام والقرارات القضائية أهمية معتبرة ذلك أنّ الباحث قد لا يستطيع فهم كنه بعض النصوص القانونية إلاّ من خلال الرجوع إليها. وبالتالي تحديد موقفه بشأن هذه النصوص القانونية، وحتى بالنسبة إلى هذه الأحكام والقرارات القضائية إذا كان له رأي مخالف لما قد توصّل إليه القاضي في حكمه أو قراره.

كما يستطيع الباحث من خلال العودة إلى هذه الأحكام والقرارات القضائية معرفة مدى تفعيل النص القانوني من طرف القاضي من جهة، وكذا تحديد النظريات التي تأثر بها القاضي. كما قد يتولى هذا الأخير وضع أصول ونظريات جديدة لها آثار قانونية مهمة[2].

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية القضاء[3] في بعض الدول باعتباره مصدرا أساسيا للقاعدة القانونية.

ورغم الأهمية التي تحظى بها الأحكام والقرارات القضائية في البحوث العلمية تحديدا في البحوث القانونية، إلاّ أنّ الباحث قد لا يستطيع الوصول إليها لأنّ أغلبها غير منشور لسبب أو لآخر، لذلك يتطلب من الباحث التطرق إلى الأحكام والقرارات القضائية في مدة لا تقل عن عشر سنوات، وذلك من أجل اكتشاف الحلول التي توصّل إليها القضاء في المنازعات المعروضة عليه، والتي

---

[1] – يقصد بالأحكام القضائية: الأوامر، الأحكام، والقرارات القضائية. ينظر: المادة 08 الفقرة (05) من الأمر رقم 08-09 الصادر بتاريخ 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية. ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الأحكام القضائية تكون صادرة عن المحاكم (الدرجة الأولى)، القرارات القضائية تكون صادرة عن المجالس القضائية (الدرجة الثانية)، والمحكمة العليا، أمّا الأوامر فهي تصدر من طرف رئيس المحكمة أو من طرف قضاة الاستعجال.

[2] – بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 31.

[3] – كالنظام الأنجلو ساكسوني، حيث تعتبر السوابق القضائية المصدر الأصلي للقاعدة القانونية.

لم ينظمها المشرع أو نظمها تنظيما ناقصا أو في تلك المنازعات التي تساعد على اكتشاف جوانب أخرى من المجتمع.

ويجب الإشارة في الأخير إلى أنّ هناك بعض المواضيع البحثية في المجال القانوني التي قد لا يستطيع الباحث فيها تفعيل الأحكام والقرارات القضائية لبعدها الفلسفي، بحيث لا تتوفر فيها أحكام وقرارات قضائية. وفي المقابل هناك بحوث قانونية تحتاج فيها الدراسة بشكل كلى على ما يصدر من القضاء من أحكام وقرارات قضائية كدراسة تطور القرارات القضائية في مسألة ما[1]، أو أن يكون موضوع البحث مثلا يندرج ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية أو الجزائية.

ط- المطبوعات الجامعية

تندرج المطبوعة الجامعية ضمن الأعمال البيداغوجية التي يكلف الأستاذ بإنجازها، وهي أيضا عبارة عن بحث ينجزه الأستاذ وتوجه للطلبة، يتعلق موضوعها بالمقاييس المدرّسة خلال الأطوار الجامعية.

2- المصادر والمراجع الإلكترونية

تعتمد البحوث العلمية إلى جانب المصادر والمراجع الورقية على المصادر والمراجع الإلكترونية، خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال[2]، والتي أثمرت على ظهور مصطلح جديد وهو مصطلح المعلوماتية عن بعد، حيث أصبح الباحث بإمكانه عدد هائل من المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه،

---

[1] - بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 31.

[2] - يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنّها:" أدات من أدوات التسيير المستخدمة، والتي تتكون من خمسة مكونات: العتاد المعلوماتي، البرمجيات، تكنولوجيا التخزين- التي تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتحزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية وبرمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية-، تكنولوجيا الاتصال -تتمثل في معدات ووسائط فيزيائية وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد وتعمل على نقل المعطيات من مكان إلى آحر-، الشبكات وهي التي تربط الحواسب لتبادل المعطيات أو الموارد". أشار إلى هذا التعريف: محمد طرشي، عمر عبو، نبيل بوفليح، "متطلبات اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 05 ، (بدون سنة نشر)، ص 262.

وذلك من خلال الولوج إلى مختلف المواقع الإلكترونية العامة والمتخصصة المتاحة عبر الأنترنيت دون تحمل عناء السفر، لذلك تعتبر الأنترنيت[1] أهم مصدر إلكتروني للبحث عن المصادر والمراجع ومن تمّ تجميع المعلومات المرتبطة بموضوع البحث، وهي عبارة عن شبكة عالمية تتكوّن من عدد كبير من الحواسب الآلية المتصلة ببعضها البعض عن طريق خطوط الاتصالات الدولية. ويتم تنظيم العمل داخل تلك الشبكة عن طريق بروتوكولات خاصة (htp) وبروتوكول (tep/ip) وبروتوكول (ftp).

أ- الكتب الإلكترونية

يقصد بالكتاب الإلكتروني[2] "رؤية جديدة للكتاب الورقي في صورة إلكترونية مع إضافة عناصر الوسائط المتعددة والنصوص الفائقة والبحث، وهو بهذا يجمع بين سمات الكتاب الورقي المطبوع وسمات الوسائط المتعددة مع دمج سمات النص الفائق بالإضافة إلى إمكانيات أخرى للبحث والتعامل مع المعلومات"[3].

---

[1] - بدأت الأنترنيت كمشروع حكومي سنة 1960، كانت تسمى أنذاك بالأربانيت ARPANET وقد كُلفت بتنفيذ هذا المشروع وكالة مشروعات البحوث التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، وقد استُخدمت هذه الشبكة في البداية لأغراض متعلقة بعلوم الكمبيوتر والمشروعات الهندسية، غير أنّ ما يميز هذه الشبكة أنذاك أنّ المعلومات التي كانت مخزنة على متنها محددة النطاق. وفي سنة 1989 قررت الحكومة الأمريكية وقف تمويل الأربانيت ووضعت مشروعا جديدا لإمكانية الاستفادة من المعلومات المخزنة بشكل تجاري واسع النطاق في شكل شبكة واسعة النطاق تمّ تسميتها بالأنترنيت. مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار رسلان، 2010، ص 62. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.books google.dz، بتاريخ: 2021/09/10، على الساعة: 19:00.

[2] - وله عدة أسماء نذكر على سبيل المثال: الكتاب المحسوب، الكتاب الرقمي، الكتاب الافتراضي، الكتاب المنشور على الأنترنيت، الكتاب القابل للتحميل...

[3] - محمد نعيم، "الكتاب الإلكتروني المفهوم والمزايا"، مجلة المعلوماتية، العدد 34، 2011، ص 64. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.new-educ.com، بتاريخ: 2021/10/03 على الساعة: 20:00 مساء.

كما قد تمّ تعريفه بأنه: " مكافئ إلكتروني أو رقمي للكتاب التقليدي المطبوع على الورق، ويمكن قراءته على الحاسب أو أي جهاز محمول باليد"[1].

ويمكن تعريف الكتاب الإلكتروني بأنه عبارة عن كتاب تمّ في شكل إلكتروني (لا ورقي)، خلافا للكتاب الورقي، أي تمّ عبر دعامة إلكترونية كالأشرطة الممغنطة، الأقراص المدمجة، الهواتف الذكية...وما إلى ذلك من الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ويتميز الكتاب الإلكتروني بمجموعة من المميزات نجملها فيما يلي:

- سهولة الحفظ والتخزين.
- قلة تكاليف الحصول عليه مقارنة بالكتب الورقية، وفي بعض الأحيان يكون الحصول عليه مجانا.
- الكتاب الإلكتروني يمكن الاطلاع عليه في أي وقت خاصة مع انتشار الهواتف الذكية.
- إمكانية البحث إلكترونيا داخل الكتاب مع إمكانية أخذ نسخ مباشرة منه.

ويشير سوق النشر الإلكتروني[2] إلى وجود ثلاثة إتجاهات للنشر، وهي[3]:

- النشر متعددة الأشكال Multi-Format Publishing أي بمعنى ظهور عدة وسائط مادية للعمل الواحد في الوقت ذاته، فقد يظهر الكتاب بشكل مطبوع أو على (CD)، أو بشكله الأصلي على شبكة الأنترنيت (E-Books) في نفس الوقت.

---

[1] – أشار إلى تعريف البسيوني للكتاب الإلكتروني: الموقع الإلكتروني التالي: www.new-educ.com، بتاريخ: 2021/10/03 على الساعة: 20:00 مساء.

[2] – يقصد بالنشر الإلكتروني: " إنتاج المعلومات ونقلها بواسطة الحواسيب من المؤلف أو الناشر إلى المستفيد النهائي مباشرة أو من خلال شبكة اتصالات". عمر أحمد همشري، مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2008، ص 146.

[3] – نفس المرجع، ص 147.

- النشر عن طريق الأقراص المدمجة (CD's)، ويلاحظ أنّ هناك زيادة ملحوظة في أعداد ما ينشر من قواعد بيانات على الأقراص المدمجة.

- النشر المباشر على شبكة الأنترنيت Network Publishing ، ويقال أنّ هذا الاتجاه هو الذي سيمثل حركة النشر المستقبلية.

ب- الخدمات البحثية لشبكة الأنترنيت

تقدم شبكة الأنترنيت مجموعة من الخدمات البحثية للباحث أهمها[1]:

- **خدمة الويب**: ظهرت هذه الخدمة في أوائل التسعينيات، بحيث تمكن الباحث من الاطلاع على مختلف المعلومات والأخبار في صيغة مرئية، وذلك من خلال برامج متخصصة في عرض صفحات المواقع يطلق عليها، يطلق عليها متصفحات الأنترنيت، ويستطيع الباحث من خلالها التعامل بسهولة مع محتويات الموقع الظاهر أمامه، ومن أشهر متصفحات الأنترنيت:

  - Opera/ Internet Explorer/ Googel Chrome/
  - Firefox

- **خدمة البحث داخل شبكة الأنترنيت**: توفر هذه الخدمة للباحث العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة يطلق عليها اسم محركات البحث، وهذه المواقع تساعد الباحث في العثور على المعلومات المرتبطة ببحثه داخل شبكة الويب دون الحاجة إلى معرفة المواقع التي تحتوي على هذه المعلومات. ويوجد من أشهر محركات البحث العالمية:

  - Ask/ Msn/ Yahoo/ Google...

[1] - مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 150 وما يليها؛ عباس مصطفى صادق، الأنترنيت والبحث العلمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 01، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 17 ومايليها.

- **خدمة البريد الإلكتروني:** تمكّن هذه الخدمة الباحث من إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية من وإلى أي مكان في العالم في وقت لا يتعدّى بضعة ثواني. ويوجد من أشهر مزودي خدمة البريد الإلكتروني المجاني:
  - Yahoo/ Gmail/ Hotmail/ Maktoob/ Gawab.
- **خدمة القوائم البريدية:** تعتبر هذه الخدمة وسيلة فعالة لمشاركة رسائل البريد الإلكتروني بين عدد كبير من الأشخاص المهتمين بموضوع الرسالة، ويمكن لأي شخص لديه بريد إلكتروني الاشتراك في أي قائمة بريدية وإرسال أي رسالة بريدية لديه إلى جميع أعضاء القائمة تحت رقابة وإشراف مدير القائمة البريدية الذي يقوم باستقبال الرسائل من أعضاء القائمة ثم يقوم بعد مراجعتها بتمريرها وإرسالها إلى جميع أعضاء القامة البريدية.
- **خدمة الدردشة:** توفر هذه الخدمة للباحث إمكانية إجراء حوار بين عدد من الأشخاص حول العالم إمّا بالكتابة أو بالصوت أو بالصوت والصورة معا. ويمكن استخدام هذه الخدمة من خلال مواقع الويب المتخصصة في تقديم هذه الخدمة أو من خلال برامج متخصصة في ذلك مثل: Skaype/ Windows live Messenger...
- **خدمة المنتديات:** إنّ خدمة المنتديات أو كما تسمى بساحات الحوار هي عبارة عن مواقع على الويب يتجمع فيها عدد كبير من الأشخاص لتبادل المعلومات والخبرات، كما يقوم هؤلاء الاشخاص بإعطاء رأيهم في مختلف المواضيع المطروحة في المنتديات. والمنتديات هي شبيهة بالمجموعات الإخبارية من حيث مضمونها ولكن تختلف عنها من حيث أنّ المنتديات تتيح للأشخاص إنشاء الموضوع محل المناقشة وتنسيقه وتعديله...خلافا للمجموعات الإخبارية التي لا يمكنها ذلك.
- **خدمة المجموعات الإخبارية:** تعتبر هذه الخدمة وسيلة للنقاش والتعليق وتبادل الآراء مع الأشخاص المهتمين بالموضوع المطروح للنقاش، والمحدد من طرف مدير المجموعة الإخبارية.

مكتبة السنية

- **خدمة التحميل ورفع الملفات عبر الشبكة:** تعتمد هذه الخدمة أساسا على بروتوكول نقل الملفات (ftp). وتمكن هذه الخدمة من الباحث من تحميل الملفات من أجهزة مقدمي الخدمات للمواقع المختلفة إلى جهازه الشخصي، وأيضا رفع الملفات من جهازه الشخصي إلى أجهزة مقدمي الخدمات للمواقع التي تسمح له بذلك.

ويجب الإشارة في الأخير إلى أنه قد ازداد إقبال الباحثين بشكل كبير على استخدام الأنترنيت في البحث العلمي، خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ 2019 إلى يومنا هذا، واتّجاه سياسة الدولة على شاكلة العديد من الدول، نحوى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات بما فيها مجال التعليم[1] والبحث العلمي.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للخدمات التي توفرها الأنترنيت للباحث، إلاّ أنّه يجب على الباحث أن يحرص على التأكد من صحة ودقة المعلومات المتاحة عبر المواقع، لأنّ هناك مواقع غير معروفة وقد تكون حتى غامضة، ومن ثمّ قد تحتوي على معلومات مغلوطة من شأنها أن تؤثر سلبا على القيمة العلمية للبحث العلمي، خلافا لبعض المواقع الإلكترونية التي تتميز بالمصدقية في الطرح والدقة في التحليل، كتلك المواقع الإلكترونية المتخصصة[2] أو الرسمية[3].

---

[1] – وهو ما دفع بوزارة التعليم العالي إلى إنشاء منصة إلكترونية تدعى Progress وهي منصة مخصصة لوضع النقاط، ومزوّدة بمختلف البيانات المتعلقة بالطلبة. ولا يستطيع الأستاذ الدخول إليها إلاّ بعد تسجيل بريده الإلكتروني ورقمه السري. وفي نفس السياق وفي ظل انتشار جائحة كورونا أنشأت وزارة التعليم العالي أيضا منصة إلكترونية E-learning وهي منصة مخصصة لوضع الدروس والمحاضرات، حيث يلتزم الأستاذ بالدخول إلى هذه المنصة بشكل دوري لوضع الدروس والمحاضرات للطلبة في مختلف التخصصات. كما أنّه يمكن للأستاذ امتحان الطلبة من خلال هذه المنصة. وحتى يستطيع الطالب الدخول إليها من أجل تحميل الدروس المحاضرات الموضوعة من طرف الأساتذة، فلا بدّ كخطوة أولى تسجيل بريده الإلكتروني ورقمه السري الذي يُمنح له من طرف المصلحة المكلفة بالإعلام الآلي على مستوى الجامعة.

[2] –مثل الموقع الخاص بالمجلات والدوريات (المقالات): www.asjp.cerist.dz، وغيرها من المواقع الإلكترونية المتخصصة كمثلا:www.scholar.googl.com، www.researchgat.net التي تساعد الباحثين في إنجاز أبحاثهم. يراجع حول هذه المواقع الإلكترونية ما سبق شرحه عند دراسة دور مواقع البحث الإلكترونية الأكاديمية في اختيار موضوع البحث.

[3] –كالموقع الخاص بتحميل النصوص القانونية: www.joradp.dz، موقع المحكمة العليا:
www.coursupreme.dz، موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz، موقع محكمة النقض الفرنسية: www.courdecassation.fr... إلى غير ذلك من المواقع الرسمية.

3- المصادر الميدانية

من بين طرق جمع المعلومات الاستبيان، المقابلة، والملاحظة و هي تستعمل في جميع التخصصات العلمية منها العلوم الدقيقة، العلوم الاجتماعية.. و غيرها من العلوم. وعادة ما يلجأ فيه الباحث إلى اختيار طريقة من هذه الطرق لربط البحث النظري بالواقع العملي. واختيار الباحث للطريقة المناسبة لجمع المعلومات يتوقف على طبيعة الموضوع[1].

أ- الاستبيان

وهو عبارة عن استمارة تتضمن بعض الأسئلة موجهة إلى عينة من أفراد المجتمع حول ظاهرة أو مسألة معينة[2]. وينقسم الاستبيان من حيث نوع الأسئلة التي يتضمنها إلى[3]:

- **الاستبيان المغلق (المقيد)**: وهو مقيد بعدد من الأجوبة يضعها الباحث تحت كل سؤال وعلى المجيب أن يختار أحدها أو بعضها.
- **الاستبيان المفتوح**: وهنا يكون للمجيب الحرية المطلقة في الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الباحث، دون أن يتقيد بأجوبة معينة وأن أهم ما يميز هذا النوع من الاستبيان أنه يحتوي على إجابات مختلفة ومتنوعة، قد يصعب على الباحث فيما بعد حصرها وتصنيفها إلى فئات.
- **الاستبيان المغلق المفتوح**: هو استبيان توليفي (توفيقي) يجمع بين النوعين السابقين بحيث يختار المجيب الإجابة الملائمة من بين الإجابات المحددة من طرف الباحث معلقا عليها بآرائه الشخصية.

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 38.

[2] - ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 174.

[3] - حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 149 ومايليها.

و يجب على الباحث مراعاة الشروط التالية عند صياغته للاستبانة. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[1]:

1. لابد من أن تقدم الاستبانة في شكل استمارة مطبوعة بشكل واضح ودقيق.
2. أن تحتوي الاستبانة على ثلاث أجزاء: المقدمة (الجزء الأول) تتضمن التعريف بالباحث وبحثه مع التأكيد على سرية المعلومات التي يقدمها المجيب. نصائح حول كيفية تعبئة الاستبانة (الجزء الثاني)، و قد يدرج الباحث عنوانه الشخصي لكي يستطيع المجيب الاتصال به للاستفسار و عادة ما نجد هذا الجزء موجود في حالة اذا تم ارسال الاستمارة الاستبيان عن طريق البريد. المتن (الجزء الثالث) يتضمن مجموعة من الأسئلة موجهة الى المجيب.
3. صيانة الأسئلة بشكل واضح ودقيق و بلغة تتناسب على مستوى المجيب.
4. التدرج في طرح الأسئلة من السهل إلى الصعب ومن العام إلى الشخصي فالخاص.
5. تجنب طرح الأسئلة الطويلة واستعمال المصطلحات الغامضة وإن لجوء الباحث إلى استخدام طريقة الاستبيان في البحوث القانونية يهدف إلى معرفة المتغيرات الاجتماعية حتى يسهل ضبطها في نص قانوني إن لك يكن موجودا وحتى يسهل تعديله إذا لم يعد يواكب التطورات المستجدة ومن ثم فإن نتائج التي يتوصل إليها الباحث من خلال الإجابات الموجودة في استمارة الاستبانة تشكل قاعدة حقائق لابد من للمشرع من الأخذ بها منذ صيانة النصوص القانونية أو تعديلها لكن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع.

[1] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص 335 وما يليها؛ حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 154 وما يليها.

وفي الأخير تتمثل أهم إيجابيات الاستبانة في كون أنّها تسعى إلى توفير الجهد و الوقت. كما يتمكن الباحث من خلالها تغطية أماكن مشابهة، إضافة إلى أنّها تقلل من تحيّز الباحث فضلا على أنّها تعطيه الوقت المناسب للإجابة.

من بين سلبياتها أنه قد لا يستطيع المجيب الإجابة على جميع الأسئلة لا سيما الأسئلة الشخصية أو المحرجة. وقد لا يكون صادقا في الإجابة لذلك على الباحث تجنب قدر المستطاع هذا النوع من الأسئلة، أو قد يتحيز الباحث بالإيحاء عن الإجابة ضمن السؤال[1].

ب- المقابلة

المقابلة هي عبارة عن تفاعل لفضي بين شخصين أو أكثر من خلال محادثة أو حوار بين الباحث والأشخاص المبحوثين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه. وهي تحقق نفس الهدف الذي يسعى الاستبيان[2] إلى تحقيقه وهي الإجابة عن بعض الأسئلة[3].

تتميز المقابلة بالمرونة، بحيث يستطيع الباحث بذكائه تغيير صياغة السؤال إلى غاية أن يصل إلى الإجابة عن بعض الأسئلة[4]. وفي البحوث القانونية فإنّ مقابلة رجال الفقه والقضاء ومن لهم خبرة ودراية واسعة في ميدان العلوم القانونية من شأنه أن يؤدي إلى إثراء البحث وتعميقه أكثر.

وتنقسم المقابلة حسب الهدف منها، وحسب طبيعة الأسئلة المطروحة إلى ما يلي[5]:

---

[1] - يراجع تفصيلا حول إيجابيات وسلبيات الاستبانة: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 39؛ ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص 188 وما يليها

[2] - وهناك من يعتبرها أنّها بمثابة استبيان شفوي. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 338.

[3] - حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 156.

[4] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 53.

[5] - ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص ص 201 وما يليها.

مكتبة الكلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

1. **أنواع المقابلة حسب الهدف منها:** تنقسم إلى المقابلة التشخيصية التي تهدف إلى تشخيص المشكلة و تحديد أسبابها، والمقابلة المسحية التي تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات مثلما هو الحال في بحوث المسحية مثل دراسة الرأي العام حول قضية معينة، والمقابلة العلاجية التي تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة.
2. **أنواع المقابلة حسب طبيعة الأسئلة المطروحة:** المقابلة المفتوحة، المقابلة المقيدة (بعبارة نعم أو لا) المقابلة النصف مفتوحة.

تتمثل إيجابيات المقابلة في أنّها أحسن وسيلة لجمع المعلومات، حيث تعتبر وسيلة مرنة بحيث يستطيع الباحث تغيير صياغة السؤال، إذا كان غامضا و شرحه للمجيب حتى يتمكن هذا الأخير من الإجابة عنه. كما يستطيع الباحث من خلالها التعرف على المشكلة مباشرة، والوقوف عن قرب على العوامل الشخصية والظواهر والانفعالات الخاصة بالمجيب.

ومن بين سلبياتها أنّها عملية مكلفة و شاقة، بحيث إذا لم يكن الباحث مدعوما من طرف مؤسسة ما أو مرخصا له بإجرائها، فإنّه يصعب عليه القيام بها . كما أنّ الباحث إذا قام بطرح أسئلة محرجة، فإنه قد لا يلقى إجابة صحيحة عليها[1].

ج- الملاحظة

الملاحظة هي المشاهدة الحسية للظواهر وتعتبر الملاحظة الطريقة الأساسية في دراسة الظواهر الطبيعية وفي دراسة بعض الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

أمّا الملاحظة العلمية هي ملاحظة دقيقة، منهجية، وهادفة تكون وفق قواعد وخطوات معينة وهي تسعى إلى تحقيق أهداف عليمة[2].

---

[1] - أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 341-342؛ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 39-40.

[2] - أحمد بدر، نفس المرجع، ص 342.

- **أنواع الملاحظة:** يمكن تصنيف الملاحظة إلى أنواع وأشكال مختلفة، فقد تكون الملاحظة بسيطة حين يعتمد الباحث على الحواس المجردة في دراسة الظواهر، وقد تكون الملاحظة مركبة حين يعتمد الباحث على الآلات و أدوات التسجيل المختلفة.

كما يمكن تصنيفها حسب هدفها إلى نوعين، فقد تكون الملاحظة محددة حيث يكون لدى الباحث تصور مسبق عن نوع المعلومات التي يلاحظها، وقد تكون الملاحظة غير محددة حيث يقوم الباحث بدراسة مسحية للتعرف على واقع معين أولجمع البيانات والمعلومات .كما يمكن تصنيف الملاحظة إلى ملاحظة بدون مشاركة حين يقوم الباحث بإجراء ملاحظاته من خلال القيام بدور المراقب، و قد تكون الملاحظة بالمشاركة حيث يعيش الباحث الحدث نفسه.[1]

- **شروط الملاحظة:** تتطلب الملاحظة الناجحة مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي[2]:

- تحديد مجال الملاحظة وبيان مكانها وزمانها وفقا لأهداف الدراسة.
- أن يعد الباحث بطاقة الملاحظة ليسجل عليها المعلومات التي يلاحظها ، وتشمل بطاقة الملاحظة عادة نوع المعلومات التي يريد ملاحظتها، والباحث الذي لا يعد بطاقة الملاحظة أو لا يستخدمها فإنه لن يتمكن من تسجيل كل ما يلاحظه، ولن يتمكن من متابعة الملاحظة لأنه لا يستطيع التوفيق بين مهمة الملاحظة ومهمة تسجيل الملاحظات.
- أن يتأكد الباحث من صدق ملاحظاته، وذلك عن طريق إعادة الملاحظة أكثر من مرة وعلى فترات متباعدة، أو عن طريق مقارنة ملاحظاته مع ملاحظات باحث آخر في نفس المجال.
- يقوم الباحث بتسجيل الملاحظات أثناء الملاحظة، ولا يجوز تأجيل التسجيل بعد نهاية الملاحظة. ويستطيع الباحث استخدام أدوات التسجيل المختلفة، ويراعي الباحث عند

[1] – أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 344-345؛ عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 148.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 41.

استخدامها في البحوث الإنسانية أن تكون في ظروف طبيعية و بموافقة الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم.

ومن إيجابيات الملاحظة أنها تعتبر الطريقة الأنجع في دراسة الظواهر الطبيعية وفي دراسة بعض الظواهر الإنسانية والاجتماعية وتعتبر البيانات والمعلومات التي توفرها الملاحظة أكثر موضوعية ودقة من تلك التي توفرها الأدوات الأخرى، ومن مزايا الملاحظة أنّها لا تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا كما هو الحال بالنسبة إلى الاستبيان والمقابلة. كما أنّها تساعد في التعرف على معلومات جديدة لم يفكر فيها الباحث من قبل.

ومن أهم سلبياتها أنّها تتطلب وقتا كبيرا في دراسة بعض الظواهر، كما قد تؤثر ظروف وعوامل مختلفة على الباحث و كذلك على الظاهرة المراد دراستها ممّا يقلل من صدق ودقة الملاحظات. كما أنّها محدودة بالوقت الذي تحدث فيه الظواهر، ثمّ أنّ هناك العديد من الحالات التي لا تسمح بإجراء ملاحظات عليها[1].

ثالثا: كيفية جمع المصادر والمراجع وتوثيقها

1- كيفية جمع المصادر و المراجع

يجب على الباحث أن يكون ممنهجا عند جمعه للمصادر والمراجع المتعلقة ببحثه، وذلك كما يلي[2]:

- أن يبدأ أولا بجمع الكتب العامة كالموسوعات، الوسيط الوجيز... ثم الكتب المتخصصة كالرسائل والمذكرات الجامعية، المقالات، النصوص قانونية، الأحكام والقرارات القضائية...

[1]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 345-346.

[2]- عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2003، ص 28 ومايليها؛ أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 38 ومايليها؛ عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 134.

الخ، لأن الانتقال من الكتب العامة إلى المتخصصة له أهمية خاصة، تتمثل في أن الدراسة العامة تعطي للباحث فكرة واضحة وشاملة عن موضوع البحث، ثم تأتي الدراسات المتخصصة لتعميق الموضوع شرحا، تحليلا وتفسيرا.

- أن يعتمد الباحث في بحثه على الدراسات الحديثة (أي ذات طبعة حديثة)، لأن هذه الأخيرة عادة ما تكون منفتحة، و يضاق إليها ما استُجد من نصوص قانونية التي قد تعدل أو تلغي النصوص السابقة التي اعتمد عليه الباحثين في الدراسات القديمة. ولكن هذا لا يعني تجاهل الدراسات القديمة، فقد تمثل العودة إلى هذه الأخيرة أمر ضروري بالنسبة إلى الباحث، سيما إذا كانت الدراسات الحديثة المعتمد عليها قد تطرقت إلى بعض النظريات القانونية التي لها علاقة بموضوع البحث، ولكن بطريقة مختصرة فعلى الباحث في هذه الحالة أن يرجع إلى الدراسات القديمة التي تناولت هذه النظريات بطريقة أكثر شرحا وأكثر تفصيلا.

وتظهر أيضا أهمية العودة إلى الدراسات القديمة في حالة اختلاف الفقه في معالجة مسألة معينة ذات صلة بموضوع البحث، فالباحث حتى يقف موقف نقد أو تأييد وجب عليه أن يكون على اطّلاع كافي بمختلف جوانب هذا الاختلاف وأسبابه، والمؤلف قد لا يعثر في الدراسات الحديثة على كل الآراء الفقهية بشكل مفصل، لدى يكون في هذه الحالة من الضروري على الباحث العودة إلى الدراسات التي تناولت تلك الآراء الفقهية بإسهاب، وقد تكون هذه الدراسات قديمة حتى يستطيع الباحث أن يعبر عن موقفه، أو عند تغير نظرة المؤلف إلى الموضوع المعالج فلابد من عرض الموقف القديم للمؤلف لإظهار الأسباب التي حملته على تغييره أو تعديله حتى يستطيع الباحث مناقشتها.

وعند تعدد الكتب المرتبطة بالبحث والاصطدام بضيق الوقت، يمكن للباحث أن يختار الأحداث منها الذي يتناول الموضوع مباشرة، اختصارا للوقت.

إنّ الأسلوب السليم للباحث هو الأسلوب الاستنتاجي، وهذا الأخير يتكون لدى الباحث عند قراءته للمصادر والمراجع الموجودة بحوزته، لدى وجب أن تكون قراءة الباحث لهذه الأخيرة

بطريقة ممنهجة حتى لا يشعر بالملل أو الدجر. وعليه أن يبد بادئ ببدأ بقراءة الكتب العامة لكي يقف على المادة التي يعالجها، ثم يتدرج بعد ذلك في قراءة الكتب المتخصصة لكي يقف على كنه هذه المادة بالعمق والتحليل.

2- كيفية البحث في المصادر والمراجع

إنّ مسألة جمع المصادر والمراجع مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة التفتيش والتنقيب فيها لمعرفة مدى علاقتها بموضوع البحث وطريقة التفتيش في المصادر والمراجع تختلف باختلاف المصدر أو المرجع في حد ذاته[1].

ففي الكتب العامة: يكفي أن يعود الباحث إلى الفهرس أو قائمة المحتويات وتحديد الصفحات التي عالجت موضوع بحثه وقراءتها بدلا من قراءة كامل المرجع وفي هذه الطريقة اقتصارا للوقت والجهد.

أمّا في الكتب المتخصّصة، فلابد على الباحث من قراءة كامل الكتاب قراءة تفصيلية، وإلاّ يكون البحث ناقصا ومبتورا. أمّا إذا كان الوقت ضيقا، بحيث لا يسع الباحث قراءة كافة الكتب المتخصصة الموجودة في حوزته، فعلى الباحث أن يختار بعض الكتب الحديثة التي وضعت من قبل مؤلفيه لهم درجة علمية وخبرة عالية، تجعلهم في مصاف علماء القانون[2].

و عموما سنعود إلى دراسة كيفية قراءة المصادر والمراجع ومختلف القواعد المتعلقة بها عند دراسة مرحلة القراءة و التفكير كمرحلة موالية من مراحل إعداد البحث العلمي.

3- كيفية توثيق المصادر والمراجع

من أهم مميزات البحث العلمي أنه بحث منظم، هذه الخاصة تنعكس على سلوك الباحث عند اعداده للبحث العلمي.

---

[1]- عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المرجع السابق، ص 30 ومايليها.

[2]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 54.

فيجب على الباحث إذا أراد الوصول إلى تحقيق الغاية القصوى من البحث العلمي، أن يكون عمله منظما في كل مرحلة يمر بها عند اعداده للبحث العلمي بما في ذلك مرحلة جمع المصادر والمراجع، فعلى الباحث أن يكون منظما في هذه المرحلة وذلك من خلال تدوين كل المعلومات المتعلقة بالمصادر والمراجع الموجودة بحوزته في بطاقات أو أوراق بحيث تخصص كل بطاقة واحدة أو ورقة واحدة لمصدر أو مرجع واحد وتوضع هذه البطاقات أو الأوراق في صندوق خاص، أو ملف خاص ويتم ترتيبها أبجديا أو هجائيا، وبهذه الطريقة فقط يتجنب الباحث عناء العودة إلى هذه المصادر والمراجع في نهاية البحث، أو حتى عند كتابة المصدر أو المرجع لأول مرة في الهامش للأمانة العلمية[1]

ويستحسن ترك فراغات في البطاقة، فقد يتضمن المصدر بيانات أخرى يستطيع الباحث فيما بعد تدوينها، إذا حصل فعلا على ذلك المصدر.

ومن الشروط المنهجية في الكتابة على البطاقة أن يذكر رقم الكتاب ومكان وجوده في الزاوية اليمنى للبطاقة، فيما يخص خلف البطاقة أو الورقة يخصّص لكتابة المعلومات التي يرغب الباحث استعمالها في بحثه[2]، وقد يخصّصها لكتابة فكرة مختصرة عن هذا المصدر أو المرجع، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل عند دراسة مرحلة تسجيل المعلومات والمفاهيم[3].

ويجب على الباحث أيضا مراعاة شرط التنظيم عند كتابته للمعلومات المتعلقة بالمصادر والمراجع، ذلك على الشكل الآتي[4]:

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 136.

[2] – وهناك من الفقه من يفضل أن تترك هذه البطاقات فارغة وأن تخصص فقط لكتابة البيانات الخاصة بالمصادر والمراجع.أ مّا المعلومات والأفكار المقتبسة منها يستحسن أن تكتب في بطاقات أو أوراق أخرى مخصصة لهذا الغرض مع ذكر بيانات مختصرة للمصدر أو المرجع الذي اقتُبست منه هذه المعلومات والأفكار. أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 65.

[3] – فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 96؛ بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 35.

[4] – مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 126 ومايليها؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 75 ومايليها.

إذا كان الأمر يتعلق بكتاب عاما كان أو متخصصا تكتب معلوماته في البطاقة على الشكل الآتي:

رقم الكتاب ومكان وجوده في الزاوية العليا ومن يمين البطاقة، كما سبق الإشارة إليه. وتكتب بياناته كما يلي:

- إذا تعلق الأمر بكتاب، تكتب معلوماته على الشكل الآتي: اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب يذكر كاملا، ذكر رقم الجزء إذا كان للكتاب أجزاء، رقم الطبعة، ذكر بيانات النشر (دار النشر، بلد النشر، سنة النشر).
- إذا تعلق الأمر بكتاب مترجم أو محقّق، تكتب معلوماته على الشكل الآتي: اسم ولقب المؤلف الأصلي للكتاب، عنوان الكتاب كاملا، اسم المترجم أو المحقق إن وجد، الجزء، رقم الطبعة، بيانات النشر (دار النشر، بلد النشر، سنة النشر).
- إذا تعلق الأمر بالموسوعات، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب صاحب الموسوعة إذا كان موجودا، عنوان الموسوعة تحته خط، رقم الطبعة إذا كان موجودا، بيانات النشر(دار النشر، بلد النشر، سنة النشر).
- إذا تعلق الأمر بالمجلات والدوريات (المقالات)، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي:اسم ولقب صاحب المقال، "عنوان المقال بين مزدوجتين"، عنوان المجلة، العدد، اسم الهيأة التي تصدر المجلة، البلد، تاريخ إصدار المجلة.
- إذا تعلق الأمر بالمذكرات والرسائل الجامعية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي:اسم ولقب صاحب الرسالة أو المذكرة، (عنوان الرسالة بين قوسين)، نوع البحث هل هة لنيل درجة الدكتوراه أو الماجيستير أو أي دبلوم آخر، اسم الكلية أو الجامعة التي نوقشت فيها الرسالة أو المذكرة، تاريخ المناقشة (ذكر سنة المناقشة فقط)، الصفحة.

- إذا تعلق الأمر بالنصوص القانونية والتنظيمية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: رقم المادة إذا لم يذكر في المتن نوع القانون (أمر أو قانون أو مرسوم ...) رقمه تاريخ صدوره، بيان مضمونه، الجريدة الرسمية، العدد تاريخ نشرها.
- إذا تعلق بالأحكام والقرارات القضائية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: حكم أو قرار، اسم الجهة القضائية التي أصدرته، رقم الملف أو القضية، تاريخ صدور الحكم أو القرار، اسم المجلة المنشور فيها الحكم أو القرار القضائي، العدد، سنة النشر.
- إذا تعلق الأمر بالمطبوعات الجامعية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم صاحب المطبوعة، عنوان المطبوعة، اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي، تحديد نوع التخصص، الجهة التي أصدرتها (اسم الكلية أو الجامعة)، السنة الدراسية.

يجب الإشارة إلى أنه في حالة عدم وجود بيان من البيانات المذكورة في المصادر والمراجع يذكر بدون ذلك البيان بين قوسين مثلا كتاب لا يوجد فيه سنة النشر أو بلد النشر يكتب (بدون سنة نشر)، (بدون بلد نشر)... وهكذا.

المطلب الثاني:مرحلة القراءة والتفكير كأساس لتقسيم البحث وتحديد معالمه

تتضمن هذه المرحلة قراءة المصادر والمراجع التي قام الباحث بجمعها، تمهيدا لوضع خطة مبدئية ينطلق منها الباحث استعدادا للبدء في تدوين المعلومات والمفاهيم التي سيستخلصها عند قراءته لهذه المصادر والمراجع.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة مرحلة القراءة والتفكير كفرع أول، ثمّ مرحلة تصميم خطة البحث كفرع ثاني.

الفرع الأول: مرحلة القراءة والتفكير

تعد هذه المرحلة من المراحل الهامة و الدقيقة التي يمر بها الباحث عند اعداده للبحث العلمي وهي ليست عمل تلقائي، بل هي الأخرى تفرض على الباحث اتباع طرق منهجية وقواعد علمية حتى يستطيع الباحث اكتساب المعارف واستثمارها في موضوع بحثه.

ولكي تجدي قراءة الباحث نفعا وتكون منتجة وفعالة بالنسبة له، لابد أن يكون على علم بأنواع القراءة التي يفترض فيه أن يمر بها، إضافة إلى الشروط التي يجب توفرها عند القراءة والنتائج المترتبة عنها، وهذا عموما ما سيتم التطرق إليه فيما يلي.

أولا: أنواع القراءة

تنقسم القراءة حسب درجة عمقها والمدة الزمنية التي تستغرقها إلى ثلاثة أنواع، كما يلي:

1- القراءة الاستطلاعية (اسكتشافية أو شكلية)

الهدف من هذا النوع من القراءة هو شكلي أكثر منه موضوعي، بحيث يسعى الباحث من خلال هذه القراءة إلى تصنيف المصادر والمراجع من حيث درجة ارتباطا بموضوع البحث فتصنف بناء على ذلك إلى مصادر متخصصة وأخرى عامة.

كما يسعى الباحث من خلال هذه القراءة إلى الكشف عن مصادر ومراجع أخرى، فيدونها ضمن قائمة المصادر والمراجع الموجودة بحوزته ليبحث عنها[1].

كما قد يظهر للباحث من خلال تفحصه بطريقة استطلاعية لمختلف المصادر والمراجع، عناوين تجلب انتباهه، فيعرف بصورة مبدئية المسائل المرتبطة بموضوعه ارتباطا وثيقا يتعمق في قراءتها فيما بعد. لذلك فإن القراءة الاستطلاعية غالبا ما تكون قراءة سريعة تنصب على الفهارس وقائمة

[1] - أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 54؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 190؛ محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 39.

البيلوغرافية التي تحتوي عليها، إضافة إلى الاطلاع على المقدمة والخاتمة وطريقة تقسيم الموضوع وطرق التهميش[1].

2-القراءة العادية

هي قراءة المواضيع التي حددها الباحث عند قراءته للمصادر والمراجع، قراءة استطلاعية والتي وجد ضرورة التعمق فيها بالقراءة والتفكير. ويترتب على هذه القراءة فهم الباحث لموضوع بحثه بطريقة أكثر دقة الأمر الذي يقود الباحث إلى تسجيل كل الأفكار والمفاهيم التي توصل إليها من خلال هذه القراءة خلف البطاقات أو الأوراق المخصصة لكتابة البيانات المتعلقة بالمصادر والمراجع، بحيث كل فكرة أو معلومة مأخوذة من مراجع أو مصدر ما تسجل مباشرة خلف البطاقة أو الورقة المخصصة لهذا المرجع أو المصدر[2].

3-القراءة العميقة

هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة ومركزة، لأنها ذات قيمة علمية كبيرة وذات صلة متينة بموضوع البحث. ولهذا فلا تكون قراءتها بطريقة عادية، بل بطريقة عميقة ومركّزة وتتخللها فترات للتفكير والتحليل من أجل تسجيل ما تمّ التوصل إليه من أفكار ومفاهيم في بطاقات، وهذا النوع من القراءة هو الأساس الذي يرتكز عليه البحث، فهو الذي يقود الباحث نحو المنهجية الجيدة والتحليل السليم، ولهذا فهو يتطلب أكبر قدر من الصرامة في الالتزام بشروط القراءة التي سيأتي بيانها[3].

---

[1]- فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 98؛ بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 38.

[2] - أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 54.

[3]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 54؛ محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 40.

ثانيا: ضوابط القراءة

إنّ مرحلة القراءة ليست مرحلة تلقائية، بل هي عمل منظم له شروطه وقواعده. ولكي تكون القراءة سليمة وناجحة ومحققة للأهداف المتوخاة منها، يجب توفر الشروط التالية[1]:

1. أن تكون القراءة شاملة، بحيث تشمل كافة المصادر المرتبطة بموضوع البحث والتي يحدّدها الباحث مسبقا.
2. أن تكون للباحث القدرة على الفهم والنقد، وهذا يستدعي أن يكون الباحث ذكيا وذا مقدرة كبيرة على تقييم الوثائق حتى تكون قراءته فعالة ومجدية. كما يجب الانتباه والتفطن أثناء القراءة لتفادي تفسير المفاهيم والأفكار تفسيرا خاطئا.
3. يجب أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة، لأن تنظيم القراءة يعني تنظيم المفاهيم والأفكار المستنبطة من خلالها.
4. اختيار الأوقات المناسبة للقراءة والتفكير، وهي الأوقات التي يكون فيها جسم الانسان و نفسيته مرتاحين.
5. الالتزام بالشروط الصحية والنفسية للباحث، فمن الأفضل ترك القراءة في حالة مرور الباحث بأزمات نفسية، أو صحية، أو اجتماعية.
6. اختيار مكان هادئ لمزاولة القراءة فيه، لكي يساعد الباحث على الاستيعاب والتفكير.

ثالثا: أهداف القراءة

تهدف عملية القراءة كمرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي إلى تحقيق العديد من الأهداف نوجزها فيما يلي[2]:

---

[1] – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص55.

[2] – عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 64 ومايليها.

1. فهم الموضوع والتعمق فيه والالمام بجميع جوانبه واكتساب معلومات وحقائق وأفكار جديدة، الأمر الذي يترتب عنه اكتساب الباحث نظام التحليل والذي يعني قوة الاستنتاج و الربط بين الأفكار والمفاهيم.
2. اكتساب الباحث الأسلوب العلمي، المتمثل في سلامة اللغة، وهي اللغة الفنية الملائمة لتخصص الباحث والتحكم في المعارف العلمية والايجاز المركز والدال والمفيد، الأمر الذي يزيد في النواحي العلمية و الفنية للبحث.
3. اكتساب الباحث مهارة تقسيم البحث في شكل خطة متوازنة شكلا وموضوعا وهذا ما يسهل عليه فيما بعد عملية جمع وتخزين المعلومات ضمن أجزاء البحث المختلفة.
4. اكتساب الباحث القدرة على النقد و التنقيب و ابداء رأيه بكل شجاعة.

الفرع الثاني: مرحلة تصميم خطة البحث (هندسة الموضوع)

بعد إتمام مرحلة القراءة والتفكير، يتضح تدريجيا للباحث الخطوط العريضة لخطة بحثه التي سيتعمق فيها تدريجيا ، ومن الخطأ الفادح أن يشرع الباحث في كتابة بحثه دون أن يضع خطة مبدئية ينطلق منها. لذلك فإن هذه المرحلة لا تقل أهمية عن المراحل السابقة التي يمر بها الباحث عند اعداده للبحث العلمي.

وعليه سيتم التطرق فيما يلي إلى دراسة ضوابط وكيفية تصميم خطة البحث.

أولا: ضوابط تصميم خطة البحث

يجب احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث، لكي يكون هذا التقسيم أكثر منهجية و أكثر إفادة. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[1]:

[1]- بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 57؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 89-90.

مكتبة الكلية

1. يجب أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة للبحث، بحيث يكون كل عنصر من عناصر الخطة يشكل جزءا من الإجابة عن المشكلة التي يعالجها في بحثه، وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يضمن الباحث عدم الخروج عن موضوع بحثه.
2. أن تكون خطة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع، أي جامعة ومانعة.
3. الاعتماد على المنطق والموضوعية في تقسيم الموضوع.
4. احترام مبدأ مرونة الخطة، بحيث يستطيع الباحث إدخال العناصر المستجدة أو حذف بعض العناصر دون الاخلال بتوازن الخطة.
5. تفادي تكرار العناوين الموجودة في الكتب والدراسات السابقة، وإيجاد عناوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.
6. التقيد بالأسلوب العلمي في اختيار العبارات وتجنب التكرار بين عناصر الخطة المختلفة.
7. يجب على الباحث التقيد بمبدأ التناسق عند صياغته لعناوين العناصر التي سيتناولها بالشرح، فمثلا إذا ظهر للباحث أن عنوان مطلب لا يتناسب مع عنوان المبحث الذي يحتويه، فلابد من حذفه وإدخاله في جزء آخر من الخطة أو توسيع عنوان المبحث لكي يكون المبحث مستغرقا فعلا لكل المطالب التي تدخل ضمنه.
8. يجب مراعاة التوازن الشكلي والموضوعي للخطة والمقصود بالتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساويا أفقيا و عموديا، أو على الأقل متقارب كأن يتساوى عدد فروع كل مطلب مع الآخر، و عدد مطالب كل مبحث مع الآخر، و عدد مباحث كل فصل مع الآخر...

كما يجب ان تكون الموازنة ما بين عدد القوالب المختلفة، بحيث إذا كانت الخطة في فصلين حبذ أن يقسم كل فصل إلى مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين أو كل مطلب إلى فرعين...وهكذا.

كما يجب مراعاة التوازن الموضوعي للخطة و هو عدد الصفحات لكل قالب من القوالب المستعملة (باب، فصل، مبحث...) بحيث إذا قُسم الموضوع إلى فصلين يجب أن تكون عدد

الصفحات المخصصة لكل فصل متساوية أو متقاربة مع الفصول الأخرى، ولهذا يجب في البداية وقبل الانطلاق في عملية الكتابة مراعاة ذلك، وهذا بالنظر إلى ما يمكن أن يحتويه كل عنصر من عناصر البحث من معلومات، وبالتالي ما يمكن ان يخصص له من صفحات.

1. يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة فيما بينها، بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح في البحث، وهذا ما يميز خطة البحث العلمي عن المؤلفات الحرة التي تظهر في شكل كتب ومجلات وغيرها، إذ في هذه الأخيرة لا يكون الترابط كبيرا بين عناصرها لأنها في الغالب تحتوي على موضوعات مستقلة عن بعضها إلاّ من ناحية كونها مادة واحدة، أمّا في البحوث العلمية فالأمر يختلف فالباحث يتناول موضوعا واحدا هو نقطة صغيرة في مادة محاولا التعمق فيها إلى أبعد مدى، لذلك تكون خطة بحثه شديدة الترابط في أجزائها.
2. يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بنائها، إذا كان عنوان المطلب تعريف القانون التجاري وخصائصه، فلا يكون عنوان الفرع: التعريف والفرع الثاني: الخصائص، بل يجب إكمال صياغة العناوين على النحو التالي: الفرع الأول: تعريف القانون التجاري، الفرع الثاني: خصائص القانون التجاري.

ثانيا: كيفية تصميم خطة البحث

إن كيفية تصميم خطة البحث مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة المشكلة التي يثيرها البحث.

وفي جميع الأحوال يبقى التقسيم الموضوعي للبحث هو الرائد، بحيث يعكس مدى مهارة الباحث في تقسيم الموضوع ومدى فهمه واستعابه له، وهذا الأمر ينتج عن مرحلة القراءة والتفكير، وينتج عن الذكاء والملكات العقلية التي يتمتع بها الباحث، فمثلا إذا كان موضوع البحث يتعلق بالدراسة المقارنة بين التشريعات، فيمكن إفراد قسم لكل نظام قانوني غير أنه يستحسن اعتماد

التقسم الموضوعي للبحث بحيث تسهل المقارنة، ومثال ذلك إذا كان موضوع البحث هو نظرية التعسف في استعمال الحق -دراسة مقارنة- فمن الأفضل اعتماد التقسيم الموضوعي الآتي[1]:

الفصل الأول يخصص للتكييف القانوني للتعسف في استعمال الحق، والفصل الثاني يخصص لدراسة معايير العسف في استعمال الحق... وهكذا، بدلا من دراسة نظرية التعسف في استعمال الحق في قانون معين في الفصل الأول، ثم نتناولها في قانون آخر في الفصل الثاني لأن في هذه الحالة ستكون دراسة الباحث غير مجدية ومجرد تكرار لا فائدة منه.

ويجب الإشارة إلى أنّ الباحث عند قراءته للمصادر والمراجع التي تتناول موضوع بحثه، سوف يضع خطة مبدئية مرنة يحاول من خلالها جمع العناصر المتعلقة بموضوع بحثه، أي أنّ كل عنصر من هذه العناصر يشكل جزءا من الإجابة عن المشكلة المطروحة.

ويبدأ الباحث تدريجيا في التوسع في هذه الخطة والتصرف فيها، كلما ازداد فهمه واستيعابه لموضوع بحثه وهذا لن يتأتّى إلاّ من خلال تعمق الباحث في دراسته لبحثه وقراءته للمصادر والمراجع المتعلقة به. وربما قد يصل الباحث في الأخير إلى خطة تختلف تماما عن الخطة المبدئية التي انطلق منها، وهذا أمر منطقي لأن نظرة الباحث وفهمه لموضوع بحثه تختلف عن نظرته وفهمه بعد الدراسة الطويلة له.

ويشترط أن تكون خطة البحث متوازنة، متسلسلة، ومرتبة ترتيبا تنازليا بحيث كل عنصر منها يشكل جزءا من الإجابة عن المشكلة المطروحة، وذلك على الشكل الآتي : الكتاب، الجزء القسم الباب الفصل، المبحث، المطلب ، الفرع، البند، أولا، 1، أ... الخ

ولابد أن يحتوي كل بحث بالإضافة إلى العناصر المذكورة على **مقدمة** وهي أولى مشتملات البحث، تحتوي على تمهيد مفصل لموضوع البحث مرفوقا بالإشكالية المطروحة مع تحديد العناصر

[1] - حورية سويقي، المرجع السابق، ص 101؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 93.

الرئيسية لخطة البحث -كما سيأتي بيانه عند دراسة المواصفات النهائية للبحث العلمي- **وخاتمة** هي عبارة عن حوصلة للبحث، بحيث يضع فيها الباحث كل النتائج والاقتراحات التي توصّل إليها من خلال بحثه[1].

ويجب الإشارة في الأخير إلى مسألة في غاية الأهمية تتمثل في بعض العناوين الفرعية في شكل ملاحظات ونتائج التي قد تظهر داخل العنصر مثلا رقم 1 ، فمثل هذه العناوين لا يجوز للباحث إعطاء لها القالب المعتمد في البحث بل يرمز لها بنقطة كبيرة (*) أو بمطة (-)و تسمّى مثل هذه العناوين بالعناوين السابحة، وبهذه الطريقة يستطيع القارئ أن يحدد الترتيب التنازلي لعناصر البحث بسهولة، فيعرف من خلال الرموز المعتمدة فيه مباشرة ما هو العنوان الذي يخضع للترتيب العام في البحث، وما هو العنوان السابح الذي يمكن حذفه دون أن يقع أي خلل في خطة البحث[2].

[1] - فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 98 ومايليها؛ بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 54؛ رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 93.

[2] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص ص 93- 94.

مكتبة الكلية
جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الفصل الثاني

المراحل المتّبعة عند كتابة البحث العلمي

الفصل الثاني: المراحل المتّبعة عند كتابة البحث العلمي

إنّ كتابة البحث العلمي، وما يتصل بها من مراحل لا تقل أهمية عن جميع المراحل الأخرى التي يمر بها الباحث قبل كتابة البحث العلمي.

ويمكن تقسيم مرحلة كتابة البحث العلمي إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة الكتابة الأولية، والتي تقتضي من الباحث تسجيل جميع الأفكار والمفاهيم في بطاقات أو ملفات معدّة لذلك. ومرحلة الكتابة النهائية التي تخرج البحث في ثوبه النهائي إلى القارئ، وتُسفر عمّا إذا كان الباحث قد احترم القواعد المنهجية طيلة مراحل إنجازه للبحث العلمي، لأنّ مرحلة الكتابة تتأثر إيجابا وسلبا بمدى احترام الباحث للقواعد المنهجية طيلة مراحل إعداده للبحث العلمي.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة مرحلتي الكتابة الأولية كمبحث أول، ثمّ الكتابة النهائية كمبحث ثاني.

المبحث الأول: مرحلة الكتابة الأولية للبحث العلمي

تقتضي هذه المرحلة من الباحث، تسجيل جميع الأفكار والمفاهيم في بطاقات أو ملفات معدّة لذلك ورقية كانت أو إلكترونية، وفق قواعد منهجية معينة كالآتي:

المطلب الأول: تسجيل المعلومات والمفاهيم

بعد أن يقوم الباحث بوضع خطة لبحثه، ينتقل إلى مرحلة تسجيل المعلومات والمفاهيم التي يقتبسها من مختلف المصادر والمراجع الموجودة بحوزته. ويستحسن عند تدوين المعلومات والمفاهيم اتباع إحدى الطريقتين: إمّا طريقة البطاقات، أو طريقة الملفات.

الفرع الأول: طريقة البطاقات

البطاقات هي عبارة عن أوراق مصنوعة من الورق المقوى، متوسطة الحجم يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع، ويدون المعلومات في وجه واحد ويترك فراغات أثناء تدوين المعلومات لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد. ويقوم بتصنيف هذه البطاقات ضمن ملف أو صندوق خشبي، بحيث تظل محفوظة فيه طيلة مدّة إعداد البحث العلمي، ولهذا يستحسن أن تكون من الورق المقوى لأنّ استعمالها لمدة طويلة قد يعرضها للتلف إذا كانت من ورق عادي.

وقد انتقدت هذه الطريقة في تدوين المعلومات على أنّها طريقة غير عملية، بحيث قد يصعب على الباحث استعمالها، فإذا حُفظت في صندوق فإنّه يصعب عليه اصطحابه معه إلى المكتبات والأماكن التي يتردد عليها الباحث. كما يصعب عليه أيضا حمل هذه البطاقات إذا كانت موضوعة في ملف، سيما إذا كانت كثيرة[1].

الفرع الثاني: طريقة الملفات

يتكون الملف من غلاف سميك وماسكة حديدية معه لحمل أوراق مثقوبة. ويقوم الباحث بتصنيف هذه الأوراق داخل الملف حسب خطة بحثه.

[1] – محمد قاسم الشّوم، المرجع السابق، ص 40.

ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال، فهو أسلوب عملي، يسهل معه حذف المعلومات الإضافية التي لا تفيد البحث، أو إضافة معلومات جديدة، وذلك بفتح الماسكة الحديدية، وإضافة الأوراق في المكان الملائم. كما يمكن أيضا اصطحابه إلى المكتبات بكل سهولة[1].

الفرع الثالث: طريقة الملفات الإلكترونية

يقصد بالملفات الإلكترونية تلك الملفات الموجودة بأجهزة الكمبيوتر (الحاسب الآلي)، أو الهواتف الذكية، بحيث يتم تدوين المعلومات في هذه الطريقة من خلال برامج معينة مثل word.

وتعتبر هذه الطريقة من أحدث وأكثر الطرق المستخدمة في تدوين المعلومات. ومن مزاياها إمكانية حفظ المعلومات وتعديلها بالإضافة أو الحذف بأسرع وقت ممكن... وغيرها من المزايا. ولكن في المقابل يوجد عدة مخاطر قد تتعرض لها هذه الملفات كإمكانية فقدان المعلومات بسبب الفيروسات، أو بسبب خطأ قد يرتكبه المستخدم أو غير ذلك... لهذا يجب عند استعمال هذه الطريقة حفظ المعلومات في أكثر من مكان، وأخذ الحيطة والحذر قدر الإمكان[2].

كما يمكن للباحث أن يسجل المعلومات التي يحصل عليها بتسجيل صوتي، إذا تعذر عليه تدوينها ساعة الحصول عليها ، مع مراعاة تسجيل المعلومة وتفاصيل مرجعها حتى يمكنه فيما بعد تدوينها في شكل ورقي أو إلكتروني حسب وضعية الباحث وطريقة عمله.

المطلب الثاني: مشتملات البطاقة أو الملف

يجب على الباحث أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء تدوينه للمعلومات سواء استعمل طريقة البطاقات أو الملفات، نذكر منها:

ضرورة أن تشتمل كل بطاقة أو ورقة على الأمور التالية[3]:

---

[1] – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 65.

[2] – مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 122.

[3] – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 66.

الفرع الأول: عنوان الموضوع

يقصد به عنوان عنصر من عناصر الخطة محل الدراسة وهو أمر أساسي لكي لا يضطر الباحث إلى قراءة كل البطاقات والأوراق التي أعدّها حتّى يعرف ما تحتويه.

الفرع الثاني: المعلومات المتعلقة بالموضوع الذي خصصت له البطاقة أو الورقة

يجب أن يُذكر بوضوح و دقة، فقد تكون هذه المعلومات عبارة عن أفكار تُنسب إلى الباحث أي تعبر على آرائه الشخصية. وفي هذه الحالة على الباحث ألا يُخلط بين آرائه الشخصية وآراء صاحب المصدر،كأن يستعمل رموز أو إشارات يُفهم من خلالها أنّ هذه الفكرة هي تعبير عن رأيه الشخصي، أو أن يكتب رأيه بلون آخر أو يخصص له بطاقة أو ورقة خاصة تلي البطاقة أو الورقة المخصصة للموضوع نفسه.

كما قد تكون هذه المعلومات عبارة عن أفكار للمؤلف يعيد الباحث كتابتها بأسلوبه الخاص وهذا ما يعرف بالاقتباس علما أنّ هذا النوع من الكتابة هو الغالب في البحث العلمي. وقد يكون الاقتباس حرفيا من المصدر، وهنا وجب وضع ما اقتبس بين قوسين.

وعموما على الباحث أن يجتهد في التقليل من عملية الاقتباس، لأن كثرة الاقتباس تؤدي إلى طمس شخصية الباحث، وتجعل من البحث مجرد تكرار لكتابات المؤلفين السابقين.

الفرع الثالث: بيانات مصدر المعلومات المقتبسة

يجب أن تتضمن كل بطاقة أو ورقة بيانات المصدر الذي اقتبُست منه المعلومات، مع ذكر رقم الصفحة، حتى يسهل على الباحث الرجوع إليها مباشرة عند توثقها في الهامش.

مكتبة الكلية

المبحث الثاني: مرحلة الكتابة النهائية للبحث العلمي

بعد عملية تدوين المعلومات والمفاهيم في البطاقات أو الأوراق، تأتي مرحلة الكتابة وهي أصعب وأخطر مرحلة، لأن هذه الأخيرة هي التي تخرج البحث في ثوبه النهائي إلى القارئ و تُسفر عمّا إذا كان الباحث قد احترم القواعد المنهجية طيلة مراحل إنجازه للبحث العلمي، لأن مرحلة الكتابة تتأثر إيجابا و سلبا بمدى احترام الباحث للقواعد المنهجية التي سبق دراستها عند اعداد البحث العلمي.

ووصول الباحث إلى هذه المرحلة لا يعني أنه قد أنهى بحثه أو لا يحتاج إلى قواعد منهجية، بل على الباحث التقيّد بجملة من القواعد المنهجية، بحيث إن أغفلها يكون قد أضاع جهده سدا. لدى تعد هذه المرحلة من أصعب وأدق المراحل التي يمر بها الباحث طيلة مراحل إنجازه لبحثه.

وعليه سيتم دراسة ضمن هذا المبحث القواعد المنهجية المتعلقة بهذه المرحلة.

المطلب الأول: أخلاقيات كتابة البحث العلمي

مرحلة الكتابة لا تقل أهمية عن المراحل السابقة، ووصول الباحث إلى هذه المرحلة لا يعني أنه قد أنهى بحثه أو لا يحتاج إلى قواعد منهجية، بل يجب على الباحث التقيّد بمجموعة من القواعد المنهجية منها ما يتعلق بالاقتباس، لغة وأسلوب الكتابة، والأمانة العلمية (التوثيق العلمي) كما يلي:

الفرع الأول: الاقتباس

كثيرا ما يستعين الباحث بآراء وأفكار باحثين آخرين، تسمّى هذه العملية بالاقتباس، وهي من الأمور المهمة التي يجب فيها على الباحث أن يتقيد بقواعد منهجية معينة. سيتم التطرق فيما يلي إلى تحديد أنواع الاقتباس وضوابطه.

أولا: أنواع الاقتباس

يمكن تقسيم الاقتباس إلى نوعين رئيسيين[1]:

1- الاقتباس المباشر

يقصد بالاقتباس المباشر نقل الأفكار والمفاهيم كما وردت في النص الأصلي بنفس التعبير ونفس الصياغة. وينقسم هذا الاقتباس إلى نوعين الاقتباس الحرفي والشبه الحرفي.

أ- الاقتباس الحرفي (النسخ أو اللصق)

يقصد بالاقتباس الحرفي نقل الأفكار والمفاهيم كما وردت في النص الأصلي لمصدر المعلومات، دون أي تغيير أو تعديل. ويلجأ الباحث إلى هذا النوع من الاقتباس إذا تعلق الأمر باقتباس نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، أو في حالة اقتباس نصوص قانونية، أو في حالة شعور الباحث بأهمية المعلومة المقتبسة.

ب- الاقتباس الشبه الحرفي

يختلف الاقتباس الشبه الحرفي عن الاقتباس الحرفي في إمكانية تعديل الأفكار والمفاهيم المقتبسة تعديلا بسيطا بشرط احترام قواعد معينة. يلجأ الباحث إلى هذا النوع من الاقتباس عندما يرى أنّ هناك بعض الأفكار والمفاهيم تخرج إطار الموضوع الذي هو بصدد دراسته، أو عن الفكرة التي هو بصدد مناقشتها، فيقوم بحذف هذه الأفكار والمفاهيم والاقتصار فقط على الأفكار والمفاهيم التي لها علاقة بما هو في صدد مناقشته ودراسته.

---

[1]- يراجع تفصيلا حول أنواع الاقتباس: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 66 وما يليها؛ مكي مصطفى، المرجع السابق، ص ص 117-118؛ حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 217؛

Frédéric-Jérome Pansier., Méthodologie du droit, 8éme éd, Lexis Nexis, 2019, pp.18-19.

2- الاقتباس غير المباشر

يقصد بالاقتباس غير المباشر نقل الأفكار والمفاهيم من مصدرها الأصلي، دون النقل الحرفي للنص. ويتم الاقتباس غير المباشر إمّا عن طريق التلخيص أو الاختصار أو إعادة الصياغة.

ويقصد بالتلخيص استخراج الأفكار الرئيسية من النص الأصلي وصياغتها بأسلوب الملخص. أمّا الاختصار (التقليص) يقصد به حذف التوضيحات والتفاصيل، وكل ما يمكن الاستغناء عنه في النص مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف، واستعمال عباراته وكلماته غالبا. أمّا إعادة الصياغة يقصد بها إعادة كتابة الأفكار والمفاهيم المقتبسة وشرحها بأسلوب الباحث[1].

ثانيا: الضوابط الأساسية للاقتباس

هناك عدّة شروط يجب على الباحث مراعاتها عند الاقتباس، نذكر من أهم هذه الشروط ما يلي[2]:

- الدقة في اختيار المصادر والمراجع التي يتم الاقتباس منها.
- الدقة في نقل الأفكار والمفاهيم.
- الموضوعية في الاقتباس أي بمعنى أن لا يقتصر الباحث في الاقتباس على مجرد الآراء والأفكار التي تؤيد رأي الباحث، دون كتابة الآراء والأفكار الأخرى، ممّا قد يؤدي ذلك إلى تضليل القارئ.

---

[1] - مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 118؛

Sophie Boutillier, Alban Goguel, Dallondans, Nelly Labère, Dimiltri Uzunidis., Méthodologie de la thèse et du mémoire, 2 éd, Studyrama, p. 32.

[2] - يراجع تفصيلا حول شروط الاقتباس: نفس المرجع، ص ص 121-122؛ أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، ط 01، القاهرة، 1996، ص 181 وما يليها؛

Frédéric-Jérome Pansier., op.cit, p. 19.

مكتبة العلوم السياسية

قسم الحقوق مكتبة الحقوق والعلوم السياسية

- الاعتدال في الاقتباس ويقصد به عدم الإفراط في الاقتباس، لأنّ كثرة الاقتباس تؤدي إلى طمس شخصية الباحث، وتؤثر سلبا على القيمة العلمية لهذا البحث.

- احترام الأمانة العلمية ويقصد بها ضرورة التزام الباحث بالإشارة في الهامش إلى المصادر والمراجع التي تمّ الاقتباس منها. وإذا لم يحدد الباحث المصدر أو المرجع الذي اقتُبست منع منه المعلومات، فإنّ هذه المعلومات ستنسب إلى الباحث شخصيا. وهذا يعتبر تعديا على الأمانة العلمية.

وهناك شروط أخرى يجب مراعاتها من طرف الباحث عند الاقتباس المباشر إضافة إلى الشروط السابقة تتمثل ف[1]ي:

- ضرورة وضع الاقتباس الذي طوله ستة أسطر فأقل بين علامتي الاقتباس، أمّا إذا تجاوز ستة أسطر إلى صفحة فيجب فصله وتمييزه عن متن البحث وذلك بتوسيع الهوامش المحاذية له يمينا ويسارا، ويفصل عن النص بمسافة أكثر اتساعا ممّا هو بين أسطر البحث، أو بكتابة النص المقتبس بخط أصغر من الخط المستعمل في المتن.
- كما يجب على الباحث اللجوء إلى الاقتباس غير المباشر إذا كانت المعلومات المراد اقتباسها تتجاوز الصفحة الواحدة.
- كما يجب على الباحث مراعاة الدقة الكاملة عند الاقتباس الحرفي، حتى ولو كانت هناك أخطاء. أمّا في الاقتباس الشبه الحرفي يمكن تجاوز هذه القاعدة بشرط احترام القواعد التالية:
- إذا أراد الباحث حذف بعض العبارات فيمكنه ذلك بشرط أن يضع مكان العبارات المحذوفة ثلاث نقاط (...). أمّا إذا اراد الباحث حذف فقرة كاملة، فيجب أن يضع مكانها سطر منقطا.

[1] – أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص 182.

- وإذا أراد الباحث أن يصحح كلاما مقتبسا أو أن يضيف إليه، فيمكنه ذلك بوضع التصحيح أو الإضافة إذا كانت لا تتجاوز سطرا واحدا بين معكوفتين. أمّا إذا زاد التصحيح أو الإضافة عن السطر، فينبغي كتابته في الهامش مع الإشارة إلى مصدر الاقتباس.

الفرع الثاني: محتوى الكتابة

أولا: لغة وأسلوب الكتابة

يجب على الباحث كتابة بحثه بأسلوب علمي متحضر، وذلك يقتضي منه مراعاة ما يلي[1]:

- أن تكون اللغة المستعملة تتفق وموضوع البحث، بحيث إذا كان موضوع البحث المعالج ينتمي إلى العلوم القانونية، فلابد أن تكون اللغة المستعملة هي اللغة القانونية و الابتعاد قدر الإمكان عن لغة البلاغة والشعر. وعلى الباحث أن يحسن استخدام المصطلحات القانونية، فكل مصطلح له دلالته الخاصة به كمصطلح الفسخ، الإبطال، البطلان المطلق، التقادم... وهذا لن يتأتّى إلاّ إذا كان الباحث أصلا يتحكم في المصطلحات القانونية. وحتى يستطيع الباحث التحكم في هذه المصطلحات، لابدّ أن يكون قد تكوّن تكوينا خاصا.
- يجب أن تكون اللغة المستعملة سليمة من الأخطاء اللغوية بسيطة وواضحة، بحيث تعبر مباشرة عن الفكرة دون زيادة أو نقصان لأنّ الأفكار الغامضة تجلب الجمل

[1]- يراجع تفصيلا حول لغة وأسلوب الكتابة: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 98 وما يليها؛ مكي مصطفى، المرجع السابق، ص ص 140-141؛ عكاشة عبد العال وسامي بديع منصور، المرجع السابق، ص 34 وما يليها.

الغامضة[1]. وفي حالة غموض الفكرة على الباحث أن يقوم بتبسيطها وإرفاقها بأمثلة توضيحية حتى يسهل على القارئ فهمها واستيعابها.

ويستحسن بالباحث من أجل تجنّب اللبس الذي قد يقع فيه القارئ بالنسبة إلى تلفظ بعض الكلمات والمفردات أن يقوم بتشكيلها أو على الأقل تشكيل الحرف الذي يجعل قراءتها أسهل وأوضح. كما يستحسن به أيضا تشكيل الكلمات النادرة الاستعمال لتوضيحها وتسهيل قراءتها. أمّا إذا استعمل الباحث في بحثه آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة فإنّه يلزم بتشكيلها تشكيلا صحيحا كما وردت تماما.

- على الباحث الابتعاد على كل ألفاظ السخرية والتهكم، وألفاظ التفخيم كعبارة الأستاذ العظيم ...، لأنّ الروح العلمية تمتاز بالموضوعية وهذا لا يعني استبعاد الألقاب العلمية، بل يتوجب ذكرها مثل الدكتور فلان أو الأستاذ فلان...كما يحرص الباحث في هذا الصدد على تجنب استخدام ضمائر المتكلم (أنا، نحن) وتعويضها بأساليب علمية مجرّدة من كل مظاهر الغرور والتفاخر، لذلك إذا أراد الباحث التعبير عن رأيه مثلا فإنه يستحسن به استخدام مثل هذه العبارات: يمكن القول، وكما ذهب إليه بعض الفقه وبحق، الجدير بالذكر، من المستحسن، يبدو أنّ...

- لابد من الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم واحترام التسلسل المنطقي في الانتقال من فكرة إلى أخرى، حتى لا يكون البحث مجرد أفكار مبعثرة، فالتسلسل المنطقي في عرض الأفكار يعكس مدى قدرة الباحث في التحكم في موضوع بحثه وصياغته بطريقة علمية جيدة.

[1] – فاقد الشيء لا يعطيه.

مكتبة الكلية
الحقوق
كلية الحقوق والعلوم السياسية

- الباحث ليس مضطرا لكتابة جميع الأفكار و المعلومات الموجودة في البطاقة أو الرقة و بنفس الأسلوب سيما إذا كان الأسلوب المستعمل في البطاقة أو الورقة فير واضح أو أن الأفكار التي كتبها هي مجرد تكرار ما دونه في البطاقات أو الأوراق الأخرى أو إذا وجد نفسه انه قد أكثر من عملية الاقتباس الحر في فله أن يغيره إلى اقتباس فكرة أو أفكار وفي جميع الأحوال على الباحث أن يجتهد لتقليل من عملية الاقتباس لأن كثرة الاقتباس كما سبق الإشارة إلى ذلك تؤدي إلى طمس شخصية الباحث و ذلك من خلال ابراز آرائه ومواقفه الشخصية من كل فكرة أو جزئية يتعرض إليها في الموضوع ، سيما إذا كانت هذه الفكرة تثير جدلا فقهيا أو تشريعيا أو قضائيا، ويمكن للباحث أن يستدل بآراء الفقه والقانون والقضاء لكي تكون آراءه ومواقفه الشخصية أكثر قوة و مصداقية.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في الحالتين الاقتباس الحرفي أو اقتباس فكرة، يجب ذكر المرجع أو المصدر المعتمد الذي اقتُبس منه في الهامش حفاظا على الأمانة العلمية، لأنّه في حالة عدم ذكر المصدر أو المرجع في الهامش فإن الفكرة تنسب إلى الباحث شخصيا وهذا يعتبر تعديا على الأمانة العلمية. هذا وقد يصل الباحث إلى نتائج معينة أو أفكار معينة، فيكتبها في بحثه على أنها من نتاج ذهنه، ويكتشف فيما بعد أن هناك من وصل قبله إلى نفس النتائج وهنا لا بأس من الإشارة في الهامش إلى المصدر من أجل تدعيم رأيه، مع ذكر عبارة (أنظر في هذا الرأي).

ثانيا: العلامات الإملائية ودلالاتها

يجب على الباحث استعمال العلامات الإملائية في بحثه، وأن يُحسن استعمالها لأنها تمثل جانبا مهما من الجوانب الشكلية للبحث ومن شأنها مساعدة القارئ على فهم واستيعاب مضمون البحث.

وتتمثل هذه العلامات ودلالاتها فيما يلي[1]:

1. **النقطة:**

تستعمل النقطة في نهاية الجملة، أو الفقرة التامة المعنى. كما تستعمل أيضا عند انتهاء الكلام وانقضائه، وبعد الكلمات المختصرة.

2. **النقطتان المترادفتان** (:):

تستعمل النقطتان المترادفتان بعد العناوين الفرعية، وبعد بيان الشيء وأقسامه. كما تستعمل أيضا قبل ذكر الأمثلة التوضيحية.

3. **النقط الأفقية** (...):

تستعمل النقطتان الأفقيتان في حالة إذا كان هناك حذفا في النص المقتبس اقتباسا مباشرا، أو في حالة الاختصار وعدم التكرار. كما تستعمل أيضا بدلا من استعمال كلمة (الخ)، أو قد تستعمل أيضا بعد بعض الجمل التي تحمل عدّة معاني بغية حث القارئ على التفكير.

4. **الفاصلة** (،) **والفاصلة المنقوطة** (؛):

تستعمل الفاصلة بين الجمل المتعاطفة وبين الجملتين المرتبطتين في المعنى والإعراب، وبين الكلمات المترادفة في الجملة. كما تستعمل أيضا بين الشرط والجزاء وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم، وبعد المنادى في الجملة.

وتستعمل أيضا بين البيانات البيبليوغرافية عند كتابة المصادر والمراجع المقتبس منها في الهامش، وفي قائمة المصادر والمراجع.

---

[1] – مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص ص 240-241؛ حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 224 وما يليها؛ مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 141.

أمّا الفاصلة المنقوطة (؛) تستعمل عند وقوف القارئ لمدة زمنية أطول قليلا من وقفة الفاصلة، لذلك فهي تستعمل في الحالات التالية:

- بعد جملة ما بعدها سبب فيها.
- بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب.
- كما تستعمل أيضا للفصل بين مصدرين أو أكثر لاقتباس واحد تحت نفس الرقم.

5. علامات الاستفهام (؟) والتعجب أو الانفعال (!):

تستعمل علامة الاستفهام مباشر بعد الجمل الاستفهامية سواء كانت أداة الاستفهام ظاهرة أم مقدّرة. كما تستعمل أيضا بين القوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة أو خبر.

أمّا علامة التعجب أو الانفعال تستعمل هي الأخرى مباشرة بعد الجمل التي يعبر فيها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغاثة أو تأسف.

6. الشرطة (–) أو الشرطتان (–...–)

تستعمل الشرطة في أول السطر أو بين اثنين استُغني عن تكرار اسميهما. كما تستعمل أيضا بين العدد والمعدود إذا وقع تفريعا أو تعدادا بالأرقام في أول السطر، أو قبل معدودات غير مرقمة بدأت بها الأسطر. وتستعمل أيضا بين أرقام صفحات نص مقتبس في حالة تتابعهما. أمّا الشرطتان تستعمل في حالة استخدام الجمل أو الكلمات الاعتراضية حتى يكون معنى الجملة أو الفقرة واضحا ومكتملا في بنائه.

7. علامات التنصيص

أ– ("...") تستعمل في حالة الاقتباس المباشر، حيث يوضع بين هذين العلامتين النص المقتبس.

ب- **القوسان** () يستعمل القوسان لتوضيح معاني العبارات والجمل المراد توضيحها داخل متن البحث. كما يستعمل القوسان أيضا حول علامة الاستفهام للدلالة على الشك في رقم أو خبر أو كلمة.

ج- **المعكوفتان** ([ ]) تستعمل في حالة التصحيح أو الإضافة في النص المقتبس اقتباسا مباشرا.

د- **القوسان المزهران** ((...)) يستعمل القوسان المزهران عادة لحصر آيات القرآن الكريم.

هـ- **الحاضنتان** ({...}) تستعمل الحاضنتان عادة لحصر الأحاديث النبوية.

الفرع الثالث: التوثيق العلمي من خلال الهوامش (الأمانة العلمية)

يرتبط الاقتباس بعملية التوثيق، ويقصد به الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصادر أو المراجع التي تمّ الاقتباس منها في الهامش[1]. لذلك تعتبر الهوامش جزءا لا يتجزّأ من الدراسات والبحوث العلمية، وهي تعبّر عن مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية.

وسيتم التطرق فيما يلي إلى دراسة دور الهوامش في البحث العلمي، طرق تدوينها، ثمّ بياناتها ومختصراتها.

أولا: دور الهوامش في البحث العلمي

تُستخدم الهوامش في البحث العلمي من أجل[2]:

[1] - مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 122.

[2] - عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 136 وما يليها.

- الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي تمّ الاقتباس منه، وذلك من خلال الإشارة إلى كافة البيانات المتعلّقة به.
- توضيح فكرة أو مصطلح أو عبارة معيّنة وردت في النص.
- توجيه القارئ نحوى مصادر معيّنة أو بعض الأجزاء في المصدر أو المرجع الذي يشرح أو يعطي معلومات أكثر حول الموضوع.

ثانيا: طرق تدوين الهوامش

يتم تدوين الهوامش باتباع أحد الطرق الآتية[1]:

1- تدوين الهوامش في أسفل الصفحة (الهوامش العمودية)

يعتبر هذا الأسلوب أكثر استخداما وأسهل تطبيقا، لاسيما في البحوث العلمية، لأنه أسلوب علمي واضح يعتمده الكثير من الباحثين، إذ يتيح للقارئ فرصة التتبّع والملاحظة الجيّدة والتأكد ممّا ورد من أفكار في متن تلك الصفحة مباشرة، فضلا عن الدقّة في كتابته. يعطي الباحث في هذه الطريقة من طرق تدوين الهوامش أرقاما متسلسلة ضمن الصفحة الواحدة، وبعدها تأتي الصفحة الثانية ويبدأ الباحث مرة أخرى من رقم (1)، وكذلك يجب أن تكون متسلسلة، حتى آخر رقم تنتهي به الصفحة الثانية وهكذا في باقي الصفحات... وتعد هذه الطريقة الأكثر انتشارا في البحوث القانونية.

يعتمد نظام دليل شيكاغو U of Chicago Manual على استخدام الهوامش في أسفل الصفحات، وترقيمها بالتتابع، بحيث يظهر جميع بيانات المصدر أو المرجع إلى غاية تحديد رقم الصفحات. ويقول الفقيه ريمز Raimes في هذا الشأن "لا تحاول أن تعتمد على الذاكرة وبدلا من

[1]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 168.

ذلك أنظر دائما للتعليمات واتّبع الأمثلة"[1]. ويستخدم هذا النظام بشكل واسع في العلوم الإنسانية، وبصفة خاصة في التاريخ، الأدب، والفنون. ويشترط عند اتّباع هذا النظام كتابة قائمة المصادر والمراجع كما وردت في الهوامش، ما عدا الاسم الأخير يكتب أولا في كل مرجع. وتستخدم النقطة بعد الاسم، وبعد عنوان الكتاب، وبعد تاريخ النشر مع رفع القوسين. ويتم ترتيب المصادر والمراجع أبجديا[2].

2- تدوين الهوامش في متن البحث

يقصد بهذه الطريقة، الإشارة إلى مصدر الاقتباس بعد الاقتباس مباشرة أو قبله، وذلك بذكر معلومات ببليوغرافية مختصرة عن المصدر أو المرجع الذي اقتُبست منه الفكرة كذكر (اسم ولقب المؤلف، سنة النشر، الصفحة).

ويوجد عدة طرق فرعية متعلقة بتدوين الهوامش في المتن[3] من أشهرها طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)[4]. هي اختصارThe American Psychological Association وحسب ما ورد في موقع" https://apastyle.apa.org/ نشأ APA Style في عام 1929 ،

---

[1] - طويري علي وشيخاوي محمد، "أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 01، (بدون سنة نشر)، ص 234.

[2] - نفس المرجع، ص 234.

[3] - كنظام توثيق جمعية اللغات الحديثة MLA وهي اختصار Modren Language Assossiation، وهو نظام للتوثيق اعتُمد سنة 1985 من طرف جمعية اللغات الحديثة، وهو أيضا من الأنظمة المستعملة خاصة في توثيق البحوث في العلوم الإنسانية والأدب واللغات. وتمّ تحديث هذا النظام إلى عدة نسخ آخرها النسخة الثامنة المعمول بها حاليا. ونظام التوثيق وفق معيار ISO 690 تمّ تحديثه سنة 2010، وهو أحد المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، وهذا من خلال لجنتها التقنية الخاصة بالمعلومات والتوثيق ISO / TC 46 واللجنة الفرعية للتعريف والوصف SC 9. وهوالتوثيق الذي يشير فيه الباحث في المتن إلى المصدر أو المرجع الذي اقتُبست منه الفكرة. يراجع تفصيلا حول هذه الأنظمة: سمير جزايري، "توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار إيزو 690 "، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 04؛ طويري علي وشيخاوي محمد، المرجع السابق، ص 230-231.

[4] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 71.

عندما اجتمعت مجموعة من علماء النفس وعلماء الأنثروبولوجيا ومديري الأعمال وسعت إلى إنشاء مجموعة بسيطة من الإجراءات، أو مبادئ توجيهية للأسلوب، من شأنها تدوين العديد من مكونات الكتابة العلمية لزيادة سهولة الفهم والقراءة.

أي أن هذا النوع من التوثيق ظهر من فترة مبكرة من القرن الماضي وكان الهدف منه توحيد أسلوب الكتابة العلمية من خلال وضع قواعد ثابتة لتوثيق البحوث، وقد لقيت هذه الطريقة انتشار كبير في العالم مما جعل القائمين عليها يسعون إلى تطويرها عبر عدة نسخ كان اخرها الإصدار السابع الذي أعلن عنه عبر الموقع الرسمي Apastyle

3- تدوين الهوامش في نهاية كل جزء من أجزاء البحث (الهوامش الأفقية)

يقصد بهذه الطريقة الإشارة إلى بيانات المصدر أو المرجع الذي اقتُبست منه الفكرة في نهاية كل جزء من أجزاء البحث، أوفي نهاية البحث مع إعطاء رقم لهذا الهامش في متن البحث، مثال ذلك كأن يكون البحث مقسم إلى فصلين، حيث يقوم الباحث الذي يتبع هذه الطريقة في التهميش يجمع كل هوامش الفصل الأول في نهاية هذا الفصل، وكذلك بالنسبة إلى الفصل الثاني، وترقم هوامش الفصل الواحد ترقيما واحدا متسلسلا. أو قد يقو م بجمع كل هذه الهوامش بعد الفصل الأول والثاني.

ورغم أنّ هذه الطريقة تمتاز بالسهولة عند طباعتها، إلاّ أنّ ما يؤخذ عليها أنّ القارئ يضطر في كل مرة إلى تصفح أجزاء البحث من أجل معرفة المصدر أو المرجع الذي تمّ الاقتباس منه، ث العودة مرة أخرى لاستكمال قراءة العنصر الذي توقف فيه.

ثالثا: بيانات الهوامش ومختصراتها

1- بيانات الهوامش

أوصت منظمة اليونسكو بصدد كتابة الهوامش في أسفل الصفحة (الحاشية)، أن يتبع في كتابة بيانات المصادر والمراجع، الترتيب الآتي[1]:

- **الكتب**

إذا ذكر الكتاب لأول مرة تكتب جميع المعلومات المتعلقة به كما سبق تدوينها في البطاقات أو الأوراق المخصصة لجمع المصادر والمراجع، وذلك كما يلي: اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب يذكر كاملا، ذكر رقم الجزء إذا كان للكتاب أجزاء، رقم الطبعة، ذكر بيانات النشر (دار النشر، بلد النشر، سنة النشر)، الصفحة. مثال:

باللغة العربية:

مصطفى كمال طه، القانون التجاري، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1988، ص.

باللغة الفرنسية:

Georges Ripert & René Roblot., Traité de droit commercial, L.G.D.J., 14^{e} éd., paris, 1994, p

إذا تعلق الأمر بكتاب مترجم أو محقّق، تكتب معلوماته على الشكل الآتي: اسم ولقب المؤلف الأصلي للكتاب، عنوان الكتاب كاملا، اسم المترجم أو المحقق إن وجد، الجزء، رقم الطبعة، بيانات النشر (دار النشر، بلد النشر، سنة النشر)، الصفحة.

[1] – عكاشة عبد العال وسامي بديع منصور، المرجع السابق، ص 39؛ مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 126 وما يليها.

ملاحظة:

إذا كان الكتاب مؤلف واحد إلى ثلاث مؤلفين، يكتب أسماؤهم جميعا، أمّا إذا كان للكتاب أربع مؤلفين فما فوق يكتب الاسم الأول تم عبارة و آخرون.

- **الموسوعات**

إذا تعلق الأمر بالموسوعات، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب صاحب الموسوعة إذا كان موجودا، عنوان الموسوعة تحته خط، رقم الطبعة إذا كان موجودا، بيانات النشر(دار النشر، بلد النشر، سنة النشر)، الصفحة.

- **المقالات العلمية**

إذا تعلق الأمر بالمجلات والدوريات (المقالات)، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب صاحب المقال، "عنوان المقال بين مزدوجتين"، عنوان المجلة، العدد، اسم الهيأة التي تصدر المجلة، البلد، تاريخ إصدار المجلة، الصفحة. مثل:

باللغة العربية:

نادية فوضيل، " أحكام الإفلاس"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، الجزائر، العدد 02، 2004، ص.

باللغة الفرنسية:

Alain Lienhard., « Réforme du droit des entreprises en difficulté : présentation du décret du 12 février 2009 », Recueil Dalloz, 2009, Revue, N°07, 2009, p.

- **الرسائل والمذكرات الجامعية**

إذا تعلق الأمر بالمذكرات والرسائل الجامعية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب صاحب الرسالة أو المذكرة، (عنوان الرسالة بين قوسين)، نوع البحث هل هي لنيل درجة الدكتوراه أو الماجيستير أو أي دبلوم آخر، اسم الكلية أو الجامعة التي نوقشت فيها الرسالة أو المذكرة، تاريخ المناقشة (ذكر سنة المناقشة فقط)، الصفحة. مثل:

باللغة العربية:

بن قرّاش كلثوم، آثار الإفلاس على حقوق الدائنين –دراسة مقارنة–، رسالى لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، فرع قانون البنوك، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020-2021، ص.

باللغة الفرنسية:

Abouzeid Mohamed Radwan, (La masse des créanciers dans la faillite et dans le règlement judiciaire en droit comparé français et égyptien), tome 01, thèse pour le doctorat d'état, Université de paris, Faculté de droit et des sciences économiques, 1986.

- **النصوص القانونية والتنظيمية**

إذا تعلق الأمر بالنصوص القانونية والتنظيمية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: رقم المادة إذا لم يذكر في المتن نوع القانون (أمر أو قانون أو مرسوم ...) رقمه تاريخ صدوره، بيان مضمونه، الجريدة الرسمية، العدد تاريخ نشرها. مثل:

باللغة العربية:

القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر ج ج، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 مايو 2018.

باللغة الفرنسية:

Loi n 67-563 du 13 juillet 1967 sur le règlement judiciaire, la liquidation des biens, la faillite personnelle et les banqueroutes, J O R F, n 25, du 15 septembre 1967.

- **الأحكام والقرارات القضائية**

إذا تعلق بالأحكام والقرارات القضائية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: حكم أو قرار، اسم الجهة القضائية التي أصدرته، رقم الملف أو القضية، تاريخ صدور الحكم أو القرار، اسم المجلة المنشور فيها الحكم أو القرار القضائي، العدد، سنة النشر. مثل:

باللغة العربية:

قرار صادر عن المحكمة العليا، الغرفة التجارية والبحرية، بتاريخ 05 جانفي 2012، رقم الملف 732653، مجلة المحكمة العليا، العدد 02، 2014.

باللغة الفرنسية:

Cass.com., 31 janv 2012, n10-24019, Bull.civ, 2011, IV, N 19.

- **الوثائق الحكومية**

إذا تعلق الأمر بالوثائق الحكومية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم السلطة الصادرة عنها تلك الوثيقة، نوع الوثيقة، بيانات النشر (دار النشر، بلد النشر، سنة النشر)، الصفحة.

- **الأحاديث التلفزيونية والإذاعية**

إذا تعلق الأمر بالأحاديث التلفزيونية والإذاعية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب المتحدث، (عنوان الحديث بين قوسين)، رقم الحلقة إن وُجد، اسم الإذاعة أو القناة، اسم البلد، التاريخ.

- **المقابلات الشخصية**

إذا تعلق الأمر بالمقابلات الشخصية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة أو يكفي ذكر صفته، موضوع المقابلة تحته خط، مكان إجراء المقابلة، تاريخ إجراء المقابلة.

- **المطبوعات الجامعية**

إذا تعلق الأمر بالمطبوعات الجامعية، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم صاحب المطبوعة، عنوان المطبوعة، اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي، تحديد نوع التخصص، الجهة التي أصدرتها (اسم الكلية أو الجامعة)، السنة الدراسية.

- **أعمال المؤتمرات والملتقيات**

إذا تعلق الأمر بأعمال المؤتمرات والملتقيات، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب المؤلف، عنوان العمل (المداخلة)، اسم المؤتمر، رقم المجلد أو العدد، مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر.

- **المخطوطات**

إذا تعلق الأمر بالمخطوطات، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب المؤلف، عنوان المخطوطات، مكان النسخة، رقم المخطوطات، نوعها، تاريخ النسخ.

- **براءة الاختراع**

إذا تعلق الأمر ببراءة الاختراع، تكتب معلوماتها على الشكل الآتي: اسم ولقب الشخص صاحب براءة الاختراع أو الأشخاص، عنوان براة الاختراع، رقم براءة الاختراع، التاريخ.

يجب الإشارة في الأخير إلى أنه في حالة عدم وجود بيان من البيانات المذكورة في المصادر والمراجع، يذكر بدون ذلك البيان بين قوسين مثلا كتاب لا يوجد فيه سنة النشر أو بلد النشر يكتب (بدون سنة نشر)، (بدون بلد نشر)... وهكذا.

- **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية**

اسم الدولة، اسم الجهة، المخولة بالتوقيع، عنوان الاتفاقية أو المواعدة، مكان و تاريخ توقيع الاتفاقية. مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003.

- **المواقع الإلكترونية**

إذا كانت بعض المعلومات التي وظفها الباحث في بحثه مقتبسة من المواقع الإلكترونية، فعلى الباحث أن يذكر في الهامش عنوان الموقع الإلكتروني، تاريخ وساعة دخول الموقع، وذلك من أجل تحيين تلك المعلومات.

- **الأقراص المدمجة**

الهيأة المصممة، عنوان المقال أو العمل، اسم القرص متبوع بعبارة (قرص مدمج)، رقم الإصدار، بيانات النشر.

2- مختصرات التهميش

إذا ذُكر المصدر أو المرجع مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مرجع أو مصدر آخر، تذكر باللغة العربية عبارة نفس المرجع يليها رقم الصفحة. وباللغة الفرنسية يذكر ibid و هي اختصار للكلمة اللاتينية Ibidem المصدر نفسه أو المرجع نفسه، ثمّ رقم الصفحة مباشرة.

أمّا إذا ذكر الكتاب أكثر من مرة، أي بطريقة غير متتالية بمعنى أنّه يوجد مصدر أو مرجع آخر يفرق بينهما يذكر اسم المؤلف، المرجع السابق، الصفحة. هذا إذا كان للمؤلف كتاب واحد. أمّا إذا كان لديه مرجعين واستعملهما الباحث معا في بحثه فلابد من كتابة عنوان المرجع ثم، المرجع السابق حتى يستطيع القارئ معرفة من أي مرجع أخذت منه الفكرة، ومن ثمّ يسهل على القارئ البحث

على المرجع مباشرة. أمّا إذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين، وباللغة الفرنسية يذكر عبارة op.cit وهي اختصار للعبارة اللاتينية operacitato والتي تعني المرجع السابق[1].

الفرع الرابع: السرقة العلمية

تعد الأمانة العلمية إحدى أهم ركائز البحث العلمي ومؤشرا لرقي الشعوب وتحضّر باحثيها، إضافة إلى ذلك فهي تعد مظهرا من مظاهر التزام الباحث بأخلاقيات كتابة البحث العلمي.

وقد حدد القرار رقم 1082 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2020 القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

كما قد ذكر هذا القرار جملة من الأعمال إذا ارتُكبت من طرف الأستاذ أو الطالب، فيعد مرتكبا لجريمة السرقة العلمية، وسيتم التطرق فيما يلي فقط إلى الأعمال التي تشكل تعديا على الأمانة العلمية والتي تعد سرقة علمية على ضوء هذا القرار، وهي[2]:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها، أو أصحابها الأصليين.
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

[1] – أحمد عبد المنعم حسين، المرجع السابق، ص 234 ومايليها؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص 198.

[2] – ينظر: المادة رقم 03 من القرار الوزاري رقم 1082 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2020.

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيأة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- استعمال انتاج فني معين أو إدراج خرائط أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ دون ذكر المترجم والمصدر.

أولا: إجراءات المتابعة بالسرقة العلمية

1- الإجراءات الخاصة بالطالب

إذا ارتكب الطالب عملا من الأعمال المحددة في نص المادة 03 من القرار رقم 1082 فإنّه يتابع وفق الإجراءات التالية[1]:

يبلغ الإخطار بالسرقة العلمية ضد الطالب من طرف أي شخص كان بتقرير كتابي مفصل مرفقا بالوثائق والأدلة المثبتة لحصول السرقة العلمية. ويسلم هذا التقرير إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، يحيل هذا الأخير التقرير فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات على مستوى المؤسسة من أجل مباشرة التحقيقات اللازمة. وتتولى هذه الأخيرة إبلاغ مسؤول وحدة التعليم والبحث بتقريرها النهائي في أجل لا يتعدى 30 يوما ابتداء من تاريخ إخطارها بوقوع سرقة علمية.

إذا كان التقرير يثبت وقوع سرقة علمية، يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث الملف على المجلس التأديبي التابع للوحدة. ويتولى مسؤول وحدة التعليم والبحث في نفس الوقت إعلام الطالب كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية المثبتة لوقوع سرقة علمية، مرفقا بمقرر الإحالة على المجلس

[1] - يراجع تفصيلا حول هذه الإجراءات: من المادة 08 إلى المادة 17 من القرار الوزاري رقم 1082.

التأديبي مع تحديد تاريخ ومكان انعقاده خلال الآجال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به ويجتمع المجلس التأديبي في الأجل المنصوص عليه في التنظيم المعمول به للفصل في الوقائع المعروضة عليه.

يستمع أعضاء المجلس التأديبي أولا إلى التقرير الذي يقدمه أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات على مستوى المؤسسة الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه شخصيا أو إحضار شخص آخر للدفاع عنه. وإذا تعذر على الطالب المثول إلى المجلس التأديبي لأسباب مبررة، فإنه يلتمس كتابيا من مسؤول وحدة التعليم والبحث تمثيله من طرف شخص آخر يتولى الدفاع عنه، أو أن يقدم ملاحظاته كتابيا وذلك قبل انعقاد المجلس التأديبي ب ثلاث أيام.

يدون المجلس التأديبي كل ما يجري داخل المجلس في محضر الاستماع، ويفصل في هذه الوقائع خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به.

ويمكن للطالب الطعن في القرار الذي يتخذه المجلس التأديبي وفق الإجراءات المحددة في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 يونيو 2014.

2- الإجراءات الخاصة بالأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم

إذا ارتكب الأستاذ عملا من الأعمال المحددة في نص المادة 03 من القرار رقم 1082 فإنّه يتابع وفق الإجراءات التالية[1]:

يبلغ الإخطار بالسرقة العلمية ضد الأستاذ من طرف أي شخص كان بتقرير كتابي مفصل مرفقا بالوثائق والأدلة المثبتة لحصول السرقة العلمية. ويسلم هذا التقرير إلى مسؤول وحدة التعليم

[1] - يراجع تفصيلا حول هذه الإجراءات: من المادة 18 إلى المادة 26 من القرار الوزاري رقم 1082.

والبحث، يحيل هذا الأخير التقرير فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات على مستوى المؤسسة من أجل مباشرة التحقيقات اللازمة. وتتولى هذه الأخيرة إبلاغ مسؤول وحدة التعليم والبحث بتقريرها النهائي في أجل لا يتعدى 45 يوما ابتداء من تاريخ إخطارها بوقوع سرقة علمية.

في حالة ثبوت السرقة العلمية يتولى مدير المؤسسة إخطار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء خلال أجل خمسة وأربعين (45) يوما ابتداء من تاريخ معاينة الخطأ، طبقا لنص المادة 166 من الأمر رقم 06-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة.

يحق للأستاذ أن يبلغ كتابيا بالأخطاء المنسوبة إليه، وأن يطلع على كامل ملفه التأديبي وأن يبلغ بتاريخ مثوله أمام اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء برسالة بريدية موصى عليها مع وصل الاستلام في أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية.

تستمع اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء إلى التقرير الذي يُعدّه أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة المتضمن للوقائع والأدلة، ثمّ تستمع للأستاذ المتهم لتقديم دفاعه. ويمكن للأستاذ تقديم دفاعه شخصيا، أو كتابيا. كما يمكنه الاستعانة بمدافع مؤهل للدفاع عنه، أو أي موظف يختاره.

يجب إخطار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء كتابيا بأسماء الأشخاص الذين يختارهم للدفاع عنه خلال مدة 03 أيام قبل انعقادها.

ويتم في الأخير تبليغه بالعقوبة المقررة ضده في أجل لا يتعدى ثمان (08) أيام ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار.

ويمكن للأستاذ الطعن في العقوبة المقررة ضده من طرف اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء أمام لجنة الطعن وفق الشروط السارية المفعول.

ثانيا: العقوبات المقررة ضد السرقة العلمية

تتمثل العقوبات المقررة في حق الطلب أو الأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم فيمايلي[1]:

1- العقوبات المقررة في حق الطالب

تتمثل العقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية بالإضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات ذات الصلة بالجانب التأديبي للطلبة، لاسيما القرار الوزاري رقم 371 لسنة 2014، فإن الطالب المرتكب لجريمة السرقة العلمية، يتعرض لعقوبات تأديبية إذا ما ارتكب إحدى الحالات الواردة في نص المادة 03 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 ، والتي تُشكِّل سرقة علمية، حيث يتمُّ إبطال مناقشة الطالب لمذكرة الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج السالفة الذكر

2- العقوبات المقررة في حق الاستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم

تتمثل العقوبات المقررة في حق الأساتذة مرتكبي جريمة السرقة العلمية بالإضافة إلى العقوبات المقررة في حق الأستاذ بموجب الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة باعتباره موظفا عموميًّا، فإن القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 نص على العقوبات المكملة التي تُسلَّط على الأستاذ الجامعي الذي يرتكب إحدى الحالات الواردة في المادة 03 من القرار السالف الذكر، و التي تُشكل سرقة علمية ذات صلة بإعداد مذكرات الماجستير أو الدكتوراه أو مختلف النشاطات العلمية و البيداغوجية أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية ... إلخ،

[1] - يراجع تفصيلا حول هذه العقوبات: من المادة 27 إلى المادة 30 من القرار الوزاري رقم 1082.

مكتبة الكلية

فإنه تُسلّط عليه أيضا عقوبات قانونية وإدارية منها إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

وفي حالة نقص الأدلة وعدم كفايتها، أوبسبب وقائع غير واردة في نص المادة 03 من القرار الوزاري المذكور أعلاه، فإنه توقف جميع المتابعات ضد كل شخص.

المطلب الثاني: المواصفات النهائية للبحث العلمي

عندما يُنهي الباحث كتابة بحثه، يتعيّن عليه مراعاة المواصفات النهائية لبحثه حتّى يكون قابلا للطباعة. وقد جرى العرف أكاديميا على ترتيب البحث العلمي بدءً بصفحة العنوان الواجهة، مرورا بصفحات المقدمة، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة البيبوغرافيا (قائمة المصادر والمراجع)، قائمة المحتويات (الفهرس) إلى غاية الوصول إلى آخر صفحة من البحث، وهي صفحة الملخص[1].

الفرع الأول: الصفحات التمهيدية

تحتوي الصفحات التمهيدية على صفحة العنوان، صفحة البسملة، صفحة الإهداء، صفحة الشكر والتقدير والعرفان، وصفحة أهم المختصرات إن وجدت.

أولا: صفحة العنوان (الغلاف الخارجي والداخلي)

تعد صفحة العنوان واجهة البحث، يخضع تنظيمها إلى ما هو محدد في النظام المعمول به داخل الكليات الجامعات الذي يفرض بيانات معينة لابدّ أن تتضمنها هذه الصفحة، وهي تتمثل فيمايلي[2]:

- اسم الجامعة.
- الكلية أو المعهد.

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 173.

[2] – نفس المرجع، ص 174؛ حورية سويقي، المرجع السابق، ص 110.

- عنوان موضوع البحث العلمي والدرجة المراد الحصول عليها عند مناقشته.
- التخصص العلمي والفرعي.
- اسم الباحث.
- اسم الأستاذ المشرف.
- أعضاء لجنة المناقشة.
- السنة الجامعية.

ثانيا: صفحة البسملة

وهي "بسم الله الرحمن الرحيم "، يستحسن أن يبدأ بها الباحث بحثه طلبا من الله التوفيق والنجاح. ويمكن أن يضاف إليها صفحة أخرى تتضمن آية قرآنية، أو حديث نبوي شريف، أو حكمة أو قولا مشهورا... يتناسب وموضوع البحث.

ثالثا: صفحات الشكر والإهداء

يخصص لكل منهما صفحة دون ترقيمهما. يوجه الشكر إلى الأستاذ المشرف ولجنة المناقشة. أمّا الإهداء يوجه أسرة وعائلة الباحث وأصدقائه. ويشترط عدم الإطالة فيهما.

رابعا: قائمة أهم المختصرات

إذا استعمل الباحث في بحثه المختصرات[1] سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية عليه تحديدها ضمن قائمة المختضرات التي توضع قبل المقدمة، مع العلم أنها لا ترقم ولا تحسب.

[1] – يجب عدم الإكثار من استعمالها، وعدم استعمالها في العناوين، مع استعمال في المختصرات نفس الأحرف المتكونة منها العبارة أو الكلمة المراد اختصارها.

مكتبة الكلية
قسم الحقوق

من شروط استخدام قائمة المختصرات هي استخدامها في التكرار الكلمات و العبارات المستعملة في البحث غير أنه يجب عدم الاكثار من استعمال هذه المختصرات و عدم استعمالها في العناوين مع استعمال في المختصرات نفس الأحرف المتكونة منها العبارة أو الكلمة المراد اختصارها.مثال عن أهم المختصرات باللغة العربية والفرنسية:

1- أهم المختصرات باللغة العربية

ق:	قانون.
ق م:	القانون المدني الجزائري.
ق م م:	القانون المدني المصري.
ق م ف:	القانون المدني الفرنسي.
ق تج:	القانون التجاري الجزائري.
ق تج م:	القانون التجاري المصري.
ق تج ف:	القانون التجاري الفرنسي.
ق إ م إ:	قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
ق م ت م:	قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري.
ق إ م ف:	قانون الإجراءات المدنية الفرنسي.
ق ع:	قانون العقوبات الجزائري.
ق ع م:	قانون العقوبات المصري.

ق ع ف: قانون العقوبات الفرنسي.

د ج: دينار جزائري.

ص: الصفحة.

ط: الطبعة.

ج: الجزء.

ج ر ج ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج ر ج م: الجريدة الرسمية للجمهورية المصرية.

ج ر ج ف: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.

2- أهم المختصرات باللغة الفرنسية

Act. proc. Coll :	Actualité des procédures collectives.
Act. proc. Coll. civ et com :	Actualité des procédures collectives civil et commercial.
AGS :	Association nationale pour la gestion du régime d'assurance des créances des salariés.
Aj :	Actualité juridique.
Aj. Famille :	Actualité juridique de Famille
Art :	Article
Art.préc :	Article précité.
Bull. cass :	Bulletin des arrêtés de la cour de cassation.

Bull. civ. IV :	Bulletin civil des arrêtés de la cour de cassation.
BODACC :	Bulletin officiel des annonces civiles et commerciales.
C.com :	Code de commerce.
Cass.civ :	Chambre civile de la coure de cassation.
Cass.com :	Chambre commerciale de la coure de cassation.
Cass.soc :	Chambre sociale de la coure de cassation.
D :	Recueil Dalloz-Sirey(ou après un n d'article, décret).
D.act :	Dalloz Actualité.
D.aff :	Dalloz Affaires.
Dict. perm. Diff. Entr :	Dictionnaire permanent des difficultés des entreprises.
Ed :	Edition
Et c :	Et cetera
Gaz.pall :	Gazette du Palais.
Ibid :	Ibidem (La même note de bas de page)
IR :	Recueil Dalloz Informations rapide
JCP E :	Juris- Classeur périodique, édition entreprise.
JCP G :	Juris- Classeur périodique, édition Générale.
L.G.D.J :	Librairie Générale de droit et de Jurisprudence.

المكتبة الكلية
مكتبة الحقوق

N :	Numéro.
Op.cit :	Ouvrage précité.
P :	Page.
Pett.aff ou LPA:	Les petites Affiches - La loi- Le quotidien juridique.
Rev. :	Revue.
RJ.com :	Revue de jurisprudence commerciale.
RJDA :	Revue de jurisprudence de droit des affaires.
Rev.proc.coll :	Revue des procédures collectives.
RTD.com :	Revue trimestrielle de droit commercial et de droit économique.
S :	Sommaire.
T.com ou Trib.com :	Tribunal de commerce.
V :	Voir.
www :	world wide web.

الفرع الثاني: مقدمة البحث، صلب الموضوع والخاتمة

أولا: المقدمة

تعتبر المقدمة أول وأهم جزء من أجزاء البحث، حيث يبدأ فيها ترقيم الصفحات. وهناك من الفقه من يرى استعمال الحروف (أ ب ج...) بدلا من الأرقام في صفحات المقدمة. أمّا الأرقام يتم استعمالها عند بداية تقسيم البحث[1].

ولكن يفضل وكما ذهب إليه غالبية الفقه وبحق، ترقيم صفحات المقدمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من البحث، وحتى يتسنى للباحث والقارئ معا الوقوف على العدد الحقيقي لصفحات البحث.

ولا بدّ على الباحث أن يعتمد في كتابة المقدمة شأنها شأن كل المراحل التي يمر بها على منهجية محددة، لضمان الإحاطة بموضوع بحثه بطريقة سليمة وعدم الخروج عنه.

ويشترط على الباحث أثناء كتابته للمقدمة، الاختصار في العبارات حتى لا تكون المقدمة طويلة ومملة. وهو مقيد بضرورة التطرق في المقدمة إلى العناصر التالية[2]:

- التعريف بموضوع البحث.
- أهمية موضوع البحث وأهداف الدراسة.
- أسباب اختيار موضوع البحث.
- عرض المشكلة التي يثيرها موضوع البحث.
- ذكر الأبحاث السابقة وهي نقطة اختيارية.
- المنهج المعتمد عليه في الدراسة.
- عرض الخطوط العريضة لخطة البحث.

---

[1] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 117.

[2] – نفس المرجع، ص 118، عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص 179-180.

مكتبة الكلية

قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية

ثانيا: صلب الموضوع

يضم صلب الموضوع من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد عليه في البحث، وينتهي إلى غاية الخاتمة. ويخصص الباحث عند بداية كل قسم ورقة عازلة، تحسب ضمن تسلسل أرقام الصفحات ولا ترقم. يكتب فيها فقط عنوان الباب أو الفصل، حسب التقسيم المعتمد عليه.

ويجب أن يفصل بين متن الموضوع والهامش بخط أفقي، ويكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي يكتب به في المتن. ويستحسن أن يضع الباحث في نهاية كل فصل ملخص كي يستطيع إعادة تجميع الأفكار في دهن القارئ[1].

ثالثا: الخاتمة

يُنهي الباحث بحثه بخاتمة هي عبارة عن حوصلة لأهم النتائج والاقتراحات التي توصّل إليها الباحث في بحثه، وهي ترتبط نوعا ما بالمقدمة، فالمقدمة تطرح المشكلة، ويتم مناقشة تلك المشكلة في صلب الموضوع، وتوضع لها الضوابط التي تحكمها، والنتائج التي تترتب عنها تكون موزعة بين أجزاء كامل البحث، ثم تأتي الخاتمة لتقترح إجابة عن المشكلة أو السؤال المطروح في المقدمة، وتجمع النتائج الموزعة عبر كامل أجزاء البحث في شكل فقرات مختصرة ومركّزة. وبذلك تختلف الخاتمة عن الخلاصة في كون أنّ هذه الأخيرة هي عبارة عن تلخيص حرفي للبحث، بينما الخاتمة تُستعمل من أجل ربط أجزائه المختلفة[2].

الفرع الثالث: الملاحق

يتم إدراجها في البحث إذا اعتر الباحث على وثائق أو نصوص نادرة يصعب الحصول عليها أو بعض التقارير أو الأحكام القضائية أو النماذج والرسوم البيانية فيمكن أن يدعم بها بحثه شرط أن

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 93.

[2] – نفس المرجع، ص 93.

يدرجها في المكتب و يعطيها رقم في الهامش بحيث يحيلنا هذا الرغم على الملح الذي يشرح هذا الهامش و تكتب قائمة الملاحق بعد الخاتمة مباشرة[1].

الفرع الرابع: قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث (الببليوغرافيا)

يتكون لفظ الببليوغرافيا من كلمتين هما (Biblios) ويقصد به كتاب، و(Grapho) يقصد بها يكتب، لذى كان يطلق في اللغات الأوربية على فن نسخ الكتب، وظل يحمل هذا المعنى حتى تحول مدلوله في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من كتابة الكتب إلى الكتابة عن الكتب.

ويمكن التمييز بين نوعين من الكتابات الببليوغرافية، هما الببليوغرافيا النسقية التي تحصي الإنتاج الفكري في بحث ما، والببليوغرافيا التحليلية التي تهتم بالوصف المادي للكتاب من حيث ورقته وطباعته، ونوع حروفه، وعلامات الطابعين... إلى غير ذلك.

ويعد النوع الأول الأكثر شيوعا وانتشار، لذلك حينما يطلق لفظ ببليوغرافيا على إطلاقه، فإنّه ينصب عادة على قائمة المصادر والمراجع[2].

تكتب قائمة المصادر والمراجع، أو كما تسمى أيضا بفهرس المصادر والمراجع[3] في نهاية البحث قبل الفهرس (قائمة المحتويات) وتحتوي على جميع المصادر والمراجع ورقية كانت، أو إلكترونية، أو ميدانية التي اعتمد عليها الباحث في بحثه.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن عملية التوثيق في الهامش لا تغني عن كتابة قائمة المصادر والمراجع في نهاية كل بحث، لأنه إذا كانت عملية التوثيق في الهامش تهدف إلى تحقيق الأمانة العلمية وتوجيه القارئ بشكل سهل وواضح إلى المصدر الذي اقتُبست منه المعلومة المدوّنة في

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 183.

[2] – عبد الستار الحلوجي، مدخل لدراسة المراجع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (بدون سنة نشر)، ص 85.

[3] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 184.

مكتبة الكلية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

البحث، فإنّ قائمة المصادر والمراجع، تعطي للدارس فكرة عامة حول مدى جديّة ونوعية المصادر المستعملة في البحث، بحيث على أساسها يتم تقييم البحث المطروح على بساط المناقشة[1].

أولا: ترتيب المصادر والمراجع

يتم ترتيب قائمة المصادر والمراجع بإتباع أحد الأشكال التالية[2]:

1. الترتيب الأبجدي[3] أو الهجائي[4] حسب أسماء المؤلفين، سواء كانت المصادر والمراجع باللغة العربية أو بلغة أجنبية.
2. الترتيب الزمني، بحيث يتم ترتيبها حسب تاريخ نشرها.
3. الترتيب على أساس القيمة العلمية، بحيث يتم ترتيبها بحسب قيمتها العلمية من المصادر والمراجع ذات القيمة العلمية الأكبر إلى المصادر والمراجع ذات القيمة الأقل.

وغالبا ما يتم ترتيب المصادر والمراجع في البحوث القانونية استنادا إلى الترتيب الأبجدي أو الهجائي.

ويجب الإشارة إلى أنّه لا يدرج ضمن قائمة المصادر والمراجع، سوى المصادر والمراجع التي اطّلع عليها الباحث شخصيا واستشهد بها في بحثه.

---

[1] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 121.

[2] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 185 ومايليها.

[3] – يوجد في اللغة العربية 28 حرفا وهي: أ-ب-ج-د-هـ-و-ز-ح-ط-ي-ك-ل-م-ن-س-ع-ف-ص-ق-ر-ش-ت-ث-خ-ذ-ض-ظ-غ. ويوجد باللغة الفرنسية أو الإنجليزية 26 حرفا وهي:
a-b-c-d-e-f-g-h-i-j-k-l-m-n-o-p-q-r-s-t-v-w-x-y-z.

[4] – كالآتي: أ—ب-ت-ث-ج-ح-خ-د-ذ-ر-ز-س-ش-ص-ض-ط-ظ-ع-غ-ف-ق-ك-ل-م-ن-هـ-و-ي.

ثانيا: تصنيف المصادر والمراجع

يتم تصنيف المصادر والمراجع إلى: كتب، مخطوطات، رسائل ومذكرات جامعية، موسوعات، معاجم، مقدمات الكتب، مقالات، محاضرات، مقابلات، جرائد، أحاديث تلفزيونية وإذاعية، وثائق رسمية، مراسلات...

وقد جرى العرف على تقسيم قائمة المصادر والمراجع في البحوث القانونية، كما يلي:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. النصوص القانونية حسب قوتها الإلزامية: أ – الدستور ب- الاتفاقيات الدولية ج- القوانين العضوية د- القوانين العادية هـ- النصوص التنظيمية (المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية والقرارات الوزارية المشتركة، الأنظمة).
2. الكتب العامة.
3. الكتب المتخصصة.
4. الرسائل والمذكرات الجامعية.
5. المجلات والدوريات (المقالات).
6. المجلات القضائية.
7. المحاضرات المنشورة.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية[1]:

1. Textes législatives
2. Les ouvrages Généraux

[1] – كما يمكن تدوين المصادر والمراجع باللغة الفرنسية أو الإنجليزية مباشرة بعد كل مصدر أو مرجع يكتب باللغة العربية، مثلا كأن يذكر النصوص القانونية 1- باللغة العربية، 2- باللغة الأجنبية، ثمّ الكتب العامة 1- باللغة العربية، 2- باللغة الأجنبية... وهكذا.

3. Les ouvrages spéciaux
4. Thèses & Mémoires
5. Articles de doctrine
6. Décision de justice

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

لا يكتب الباحث فيها سوى المواقع الإلكترونية الرسمية.

الفرع الخامس: قائمة المحتويات (الفهرس)

تعتبر تسمية قائمة المحتويات هي الأصح خلافا لكلمة فهرس التي درج على استخدامها الكثير من الباحثين والمؤلفين، لأنّ كلمة فهرس هي كلمة فارسية الأصل يقصد بها الكتاب الذي يضم مجموعة من أسماء المؤلفات والكتب.

تحتوي قائمة المحتويات على كل العناوين التي تضمنتها خطة البحث الأساسية منها والفرعية، ويقابل كل عنوان رقم الصفحة وهي مستمدة أساسا من خطة البحث.

وهناك من يرى أنّ قائمة المحتويات تأتي قبل المقدمة، وهناك أيضا من يرى أنّها تأتي قبل قائمة المصادر والمراجع. وعلى أيّ حال يستحسن وضعها بعد قائمة المصادر والمراجع.

الفرع السادس: الملخص

يلزم الباحث في البحوث الأكاديمية بوضع ملخص عن بحثه باللغتين العربية والأجنبية. وقد يوضع الملخص مباشرة بعد قائمة المحتويات، أو قد يوضع على الغلاف الخارجي الخلفي للبحث.

يكون الملخص هادفا ودالا. ويكمن دور الملخص في تزويد القارئ بفكرة موجزة ودالة عن موضوع البحث. كما قد يسهل الملخص على الباحثين الاطلاع على ما توصل إليه الباحثين الآخرين في الجامعات الأخرى.

ويكون الملخص عادة مرفقا ببعض الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والأجنبية[1].

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 188.

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
مكتبة
الكلية

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
قسم
الحقوق
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الخاتمة

مكتبة الحقوق
مكتبة العلمية

الخاتمة

يندرج موضوع هذه المطبوعة ضمن الموضوعات المتعلقة بمنهجية إعداد البحوث العلمية، الموجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل.م. د جدع مشترك، حيث تعرّضت من خلالها إلى دراسة منهجية البحث العلمي، إذ يتوجب على الباحث اتّباع مجموعة من القواعد المنهجية، طيلة مراحل إعداد البحث العلمي حتّى يتسنّى له الوصول إلى نتائج علمية سليمة ودقيقة.

وقد قسمت هذه المراحل إلى مراحل سابقة على كتابة البحث العلمي، وتتمثل في مرحلة اختيار موضوع البحث، مرحلة جمع الوثائق العلمية، أو كما يسمى بالتقميش، مرحلة القراءة والتفكير، ومرحلة تصميم خطة البحث. ومراحل متّبعة عند كتابة البحث العلمي قسّمتها إلى مرحلتين، مرحلة الكتابة الأولية للبحث العلمي (تسجيل الأفكار والمفاهيم)، مرحلة الكتابة النهائية للبحث العلمي.

ويجب الإشارة في الأخير إلى أنّ تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبحت تلعب دورا كبيرا في مختلف المراحل التي يمر بها الباحث عند إعداده للبحث العلمي، خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ 2019 إلى يومنا هذا، حيث ازداد إقبال الباحثين بشكل كبير على استخدام الأنترنيت في البحث العلمي، ممّا دفع بالجزائر على شاكلة العديد من الدول إلى توجيه سياستها، نحوى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات بما فيها مجال التعليم والبحث العلمي كما سق الإشارة إليه.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للخدمات التي توفرها الأنترنيت للباحث، إلاّ أنّه يجب على هذا الأخير، الحرص على التأكد من صحة ودقة المعلومات المتاحة عبر المواقع الإلكترونية، لأنّ هناك مواقع غير معروفة وقد تكون حتّى غامضة.

مكتبة الكلية

قسم الحقوق

ومن ثم قد تحتوي على معلومات مغلوطة من شأنها أن تؤثر سلبا على القيمة العلمية للبحث العلمي، خلافا لبعض المواقع الإلكترونية التي تتميز بالمصدقية في الطرح والدقة في التحليل، كتلك المواقع الإلكترونية المتخصصة أو الرسمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- المعاجم

1. معجم المعاني الجامع–معجم عربي عربي.مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.almaany.com

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.

2. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، دار النهضة العربية، ط 06، مصر (القاهرة)، 1968.

3. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980.

4. أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول، المكتبة الأكاديمية، ط 01، القاهرة، 1996.

5. بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لكتابة الأبحاث والدراسات القانونية، المكتبة الوطنية، الأردن، 2013.

6. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط 02، عمان، 2014.

7. حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018.

8. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الجزائر، 2006.

10. عامر مصباح، منهجية إعداد البحوث العلمية، موفم للنشر، الجزائر، 2006

11. عباس مصطفى صادق، الأنترنيت والبحث العلمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 01، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

12. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

13. عبد الستار الحلوجي، مدخل لدراسة المراجع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (بدون سنة نشر).

14. عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطوّلة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، (بدون سنة نشر)، ص 14.

15. عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2003.

16. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

17. عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، جسور للنشر والتوزيع، ط 01، الجزائر، 2019.

مكتبة الكلية
قسم الحقوق

18. عمّار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

19. عمر أحمد همشري، مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2008.

20. فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21. محمد سعيد الجعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، دار هومة، الجزائر، 2003.

22. محمد قاسم الشّوم، منهجية البحث وعلم المكتبات وتحقيق المخطوطات، دار الكتب العلمية، ط 01، بيروت (لبنان)، 2007.

23. مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

24. مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار رسلان، 2010، ص 62. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.books google.dz.

25. مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة، الجزائر، 2013.

2- المجلات والدوريات

1. سمير جزايري، "توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار إيزو 690 "، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 12، العدد 01، 2020.

2. طويري علي وشيخاوي محمد، "أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 01، (بدون سنة نشر).

3. قصّاب سليمان، " أهمية الإشكالية في إعداد البحوث العلمية والأطروحات الجامعية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، المجلد السابع، العدد 02، نوفمبر 2021.

4. محمد طرشي، عمر عبو، نبيل بوفليح، "متطلبات اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، (بدون سنة نشر).
5. محمد نعيم، "الكتاب الإلكتروني المفهوم والمزايا"، مجلة المعلوماتية، العدد 34، 2011، ص 64. مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي: www.new-educ.com.

3- النصوص القانونية

1. الأمر رقم 08-09 الصادر بتاريخ 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
2. المرسوم التنفيذي رقم 08-265 الصادر بتاريخ 19 أوت 2008، المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، شهادة الماستر، وشهادة الدكتوراه،ج ر ج ج، العدد 48، الصادرة بتاريخ 24 أوت 2008.
3. القرار رقم 1082 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2020 القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. Y.F Livian., « Initiation a la méthodologie de recherche en shs », Thése de doctorat, Centre magellan-Université Jean Moulin, lyon 3, Janvier 2015.
2. Frédéric-Jérome Pansier., Méthodologie du droit, 8éme éd, Lexis Nexis, 2019.
3. Sophie Boutillier, Alban Goguel, Dallondans, Nelly Labère, Dimiltri Uzunidis., Méthodologie de la thèse et du mémoire, 2 éd, Studyrama.

جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس
مكتبة
الكلية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
المكتبة
المركزية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قائمة المحتويات

مكتبة الكلية

قائمة المحتويات

مقدمة..... 1

الفصل الأول:البحث العلمي والمراحل المتّبعة قبل كتابته 5

المبحث الأول: الإطار المفاهمي البحث العلمي..... 6

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي..... 6

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه..... 6

أولا: تعريف البحث العلمي..... 6

ثانيا: خصائص البحث العلمي..... 11

الفرع الثاني: مقومات البحث العلمي..... 13

الفرع الثالث: أهمية البحث العلمي..... 13

المطلب الثاني:أنواع البحث العلمي..... 14

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية على أساس النتائج المتحصل عليها..... 15

أولا: البحث العلمي التنقيبي (الاكتشافي)..... 15

ثانيا: البحث التفسيري النقدي (الفلسفي التأملي)..... 16

ثالثا: البحث الكامل (الإجرائي)..... 17

رابعا: البحث العلمي الاستطلاعي (الكمي)..... 17

خامسا: البحث النوعي (الكيفي)..... 18

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية على أساس المناهج المستعملة في البحث..... 18

أولا: البحث التاريخي..... 18

ثانيا: البحث الوصفي التشخيصي..... 19

ثالثا: البحث التجريبي..... 19

الفرع الثالث: تصنيف البحوث العلمية على أساس طبيعة البحث و دوافعه..... 19

أولا: بحوث أساسية نظرية (بحتة) 19

ثانيا: بحوث تطبيقية..... 20

ثالثا: البحوث التقديمية (التقويمية)..... 21

الفرع الرابع: تصنيف البحوث العلمية على أساس الدرجة العلمية المتحصّل عليها 21

أولا: البحث الصفي (الفصلي)..... 21

ثانيا: مذكرة التخرج 21

ثالثا: مذكرة الماجستير..... 22

رابعا: مذكرة الماستر..... 22

خامسا: أطروحة الدكتوراه..... 23

سادسا: المقالات الجامعية.....23

سابعا: المطبوعات الجامعية.....24

المبحث الثاني: المراحل المتّبعة قبل كتابة البحث العلمي.....25

المطلب الأول: مرحلتي اختيار موضوع البحث وجمع الوثائق العلمية.....25

الفرع الأول: مرحلة اختيار موضوع البحث.....26

أولا: ضوابط إختيار موضوع البحث.....26

ثانيا: صياغة مشكلة البحث.....34

ثالثا: المنهج المعتمد عليه في البحث.....38

الفرع الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها.....42

أولا: الفرق بين المصادر والمراجع.....43

ثانيا: تصنيف الوثائق العلمية بالنظر إلى أماكن تواجدها.....44

1- المصادر والمراجع الورقية الموجودة على مستوى المكتبة.....44

2- المصادر والمراجع الإلكترونية.....50

3- المصادر الميدانية.....56

ثالثا:كيفية جمع المصادر والمراجع وتوثيقها.....61

المطلب الثاني:مرحلة القراءة والتفكير كأساس لتقسيم البحث وتحديد معالمه.....66

الفرع الأول: مرحلة القراءة والتفكير..... 67

أولا: أنواع القراءة..... 67

ثانيا: ضوابط القراءة..... 69

ثالثا: أهداف القراءة..... 69

الفرع الثاني: مرحلة تصميم خطة البحث (هندسة الموضوع)..... 70

أولا: ضوابط تصميم خطة البحث..... 70

ثانيا: كيفية تصميم خطة البحث..... 72

الفصل الثاني: المراحل المتّبعة عند كتابة البحث العلمي..... 76

المبحث الأول: مرحلة الكتابة الأولية للبحث العلمي..... 77

المطلب الأول: تسجيل المعلومات والمفاهيم..... 77

الفرع الأول: طريقة البطاقات..... 77

الفرع الثاني: طريقة الملفات..... 77

الفرع الثالث: طريقة الملفات الإلكترونية..... 78

المطلب الثاني: مشتملات البطاقة أو الملف..... 78

الفرع الأول: عنوان الموضوع 79

الفرع الثاني: المعلومات المتعلقة بالموضوع الذي خصصت له البطاقة أو الورقة..... 79

الفرع الثالث: مصدر المعلومات المقتبسة..... 79

المبحث الثاني: **مرحلة** الكتابة النهائية للبحث العلمي..... 80

المطلب الأول: أخلاقيات كتابة البحث العلمي..... 80

الفرع الأول: الاقتباس 80

أولا: **أنوا**ع الاقتباس..... 81

ثانيا: الضوابط الأساسية للاقتباس..... 82

الفرع الثاني: محتوى الكتابة..... 84

أولا: لغة وأسلوب الكتابة..... 84

ثانيا: العلامات الإملائية ودلالاتها..... 86

الفرع الثالث: التوثيق العلمي من خلال الهوامش (الأمانة العلمية)..... 89

أولا: دور الهوامش في البحث العلمي..... 89

ثانيا: طرق تدوين الهوامش 90

ثالثا: بيانات الهوامش ومختصراتها..... 93

الفرع الرابع: السرقة العلمية..... 99

أولا: إجراءات المتابعة بالسرقة العلمية..... 100

ثانيا: العقوبات المقررة ضد السرقة العلمية..... 103

مكتبة الكلية

المطلب الثاني: المواصفات النهائية للبحث العلمي..... 104

الفرع الأول: الصفحات التمهيدية..... 104

أولا: صفحة العنوان (الغلاف الخارجي والداخلي)..... 104

ثانيا: صفحة البسملة..... 105

ثالثا: صفحات الشكر والإهداء..... 105

رابعا: قائمة أهم المختصرات..... 105

الفرع الثاني: مقدمة البحث، صلب الموضوع والخاتمة..... 110

أولا: المقدمة..... 110

ثانيا: صلب الموضوع 111

ثالثا: الخاتمة 111

الفرع الثالث: الملاحق..... 111

الفرع الرابع: قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث (الببليوغرافيا)..... 112

أولا: ترتيب المصادر والمراجع..... 113

ثانيا: تصنيف المصادر والمراجع..... 114

الفرع الخامس: قائمة المحتويات (الفهرس)..... 115

الفرع السادس: الملخص..... 115

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس
مكتبة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الخاتمة..... 118

قائمة المصادر والمراجع..... 121

قائمة المحتويات..... 126